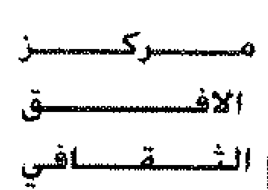
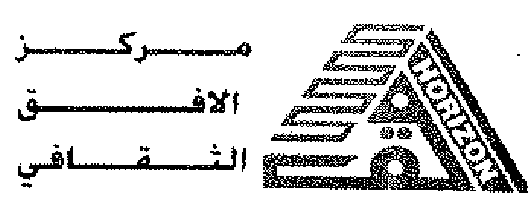






تحرير : د. نبيل الشريف

إشراف : منال الشريف

المحاضرون

صلاح الدين حافظ - مصر

راجح خوري - لبنان

طلال سلمان - لبنان

د. نبيل الشريف - الأردن

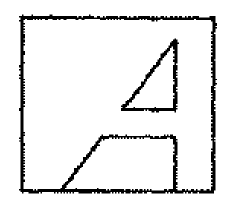
د. نبيل حداد - الأردن

محمد المحتسب - الأردن

GIFTS 2005

Konrad Adenauer Foundation

Jordan



Konrad
-Adenauer-
Stiftung



التحري الصحفي

تحرير : د. نبيل الشريف

إشراف : منال الشريف



البحر الميت - الأردن

١٩٩٦



رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(١٩٩٧/٩/١٤٢٥)

رقم التصنيف : ٤٣ر٠٧٠
المؤلف ومن في حكمه : تحرير نبيل الشريف
عنوان الكتاب : التحري الصحفي
الموضوع الرئيسي : ١ - المعارف العامة
٢ - الصحافة
بيانات النشر : عمان : مركز الأفق

رقم الاجازه المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر ١١٣ / ٩ / ١٩٩٧

الشميساني- شارع عبد الحميد شومان - عمارة عمر الخيام - الطابق الثاني
تلفون ٦٩١٠٧٣ تلفاكس ٦٨١٦٢٨ ص.ب ٩٤١٠٣١ عمان - ١١١٩٤ الاردن
e-mail:horizonc@go.com.jo



المحتويات



تمهيد

قررت مؤسسة كونراد اديناور الالمانية بالتعاون مع مركز الأفق الثقافي عقد هذه الندوة حول صحافة الاستقصاء انطلاقاً من الحرص على دعم وسائل التعبير الحرة، وايماناً بأن الاعلام الحر المستقل هو اهم ضمانة لتشكيل المجتمعات الديموقراطية.

وتتميز صحافة الاستقصاء بانها الاكثر تعبيراً عن دور الصحافة الداعم للعملية الديموقراطية، فهذا النوع من التحقيق الصحفي، هو الذي يمكن العاملين في الصحافة من القيام بدورهم الرقابي نيابه عن الشعب. ويستطيع الصحفيون المدربون على هذا النوع من الاستقصاء ان يساهموا في حركة التغيير في مجتمعاتهم وان يقفوا بالمرصاد لاي تجاوز او افتئات على حقوق الناس.

لهذه الاسباب مجتمعة، نشعر بالسعادة اننا استطعنا عقد تلك الندوة حول الاستقصاء الصحفي ونشر وقائعها في هذا الكتاب تعميماً للفائدة.

عمان – كانون الأول ١٩٩٦

منال الشريف
مركز الافق الثقافي

اولف كوندجان
مؤسسة كونراداديناور

تقديم

بقلم : د. نبيل الشريف

انه لمن دواعي سروري ان اقدم للقراء والمهتمين هذا الكتاب الذي يتضمن اوراق العمل والمناقشات التي جرت خلال ندوة صحفية متخصصة حول صحافة الاستقصاء او التحري الصحفي.

وتكتسب هذه الندوة التي عقدتها في فندق البحر الميت بالاردن في اواخر عام ١٩٩٦ مؤسسة كونراد أديناور الالمانية بالتعاون مع مركز الافق الثقافي في عمان من حيث كونها الاولى من نوعها في العالم العربي التي تسلط الضوء على فن صحافة الاستقصاء الذي يعد فناً جديداً في الصحافة العربية لأنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى انتشار الحرية والنهج الديمقراطي. ولما كانت الديمقراطية في عالمنا العربي هي الاستثناء وليس الاصل (مع الاسف) فان الصحافة العربية لم تعرف هذا الفن بشكل واسع ومعمق، رغم ان هذا الفن الصحافي معروف وراسخ في كثير من الديموقراطيات في العالم.

يرتكز هذا الفن إلى كشف اصناف التجاوزات والخروقات التي تحدث في مجتمع ما في الخفاء ونشرها بهدف فضح هذه الاعتداءات على حقوق المواطنين.

ومن اشهر قصص هذا الفن الصحفي ما تسمى بفضيحة ووترغيت في الولايات المتحدة حيث نجح صحفيان في كشف تجسس الحزب الجمهوري على الحزب الديموقراطي تنفيذاً لتعليمات الرئيس الأمريكي نيكسون، وقد أدت هذه الفضيحة في نهاية المطاف إلى سقوط الرئيس نيكسون.

لقد استعرض المشاركون في هذه الندوة عدة أوراق متخصصة خلال يومين، ودار نقاش معمق حول مفهوم صحافة الاستقصاء وأساليب كتابة هذا الفن الصحفي. والمرجو أن يسهم هذا الكتاب في توسيع دائرة الوعي بهذا الفن لتعزيز دور الصحافي العربي في خدمة قضايا المجتمع.

ورشة عمل التحري الصحفي

عقدت في فندق البحر الميت بتاريخ ١٢ و ١٣ كانون الاول ١٩٩٦ ندوة استمرت يومين عن صحافة الاستقصاء او التحري الصحفي. وقد اشترك في الندوة ممثلو الصحافة الاردنية اليومية والاسبوعية واساتذة الجامعات والامين العام لاتحاد الصحفيين العرب. وقد نظمت الندوة مؤسسة كونراد اديناور الالمانية ومركز الافق الثقافي. وعالجت الندوة التي اتسمت بالموضوعية والواقعية عدة قضايا شائكة تواجهها الصحافة الاردنية والعربية، وكذلك المشاكل التي تواجه الصحفي اثناء قيامه بمهمته في البحث عن الحقيقة.

وتحدث في الجلسة الافتتاحية السيد (اوليف كوندجن) ممثل مؤسسة (كونراد اديناور) في الاردن، حيث قدم لمحة عن نشاط المؤسسة في مختلف انحاء العالم والهادف الى دعم مشاريع التنمية الاجتماعية والمشاريع والبرامج الاعلامية ضمن جهودها كمنظمة غير حكومية لتعزيز قيم الديمقراطية في كافة المجتمعات البشرية.

واوضح السيد (اوليف كوندجن) ان مؤسسته تسعى ايضاً الى دعم مسيرة المراة وتطوير عمل الاحزاب السياسية، بالاضافة الى تأكيد دور الاعلام في دفع العملية الديمقراطية الى الامام. وأكد ان الصحافة اداة مهمة لاخضاع من هم في الحكم الى المحاسبة.

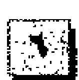
وتحدثت بعد ذلك السيدة منال الشريف، مديرة مركز الافق الثقافي، مؤكدة اهمية هذه الندوة التي ستتناول بالبحث موضوع الاستقصاء او التحري الصحفي (Investigative Reporting) الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدور المأمول للصحافة في المرحلة الديمقراطية باعتبارها اداة مهمة من ادوات المراقبة الشعبية ولكونها عين الشعب اليقظة التي تساهم في كشف الاعوجاج والتنبيه الى مواطن الخلل.

واشارت السيدة الشريف الى انه بالرغم من اهمية صحافة التحري، الا ان الوعي بها لدى الوطن العربي لا يزال ناقصاً، مع انها قطعت اشواطاً هامة على الصعيد العالمي واسهمت في كشف الفساد والاخطاء، بل واستطاعت في بعض الاحيان ان تسقط رؤساء حكومات، مثل الرئيس الامريكي نيكسون.

وبعد ذلك، قام المشاركون في الندوة بتعريف انفسهم والمؤسسات التي يعملون فيها، وتحدثوا عن توقعاتهم من هذه الندوة والفائدة التي يتوخونها منها.

وقد اجمع المشاركون على انهم يتوقعون لدى انتهاء الندوة ان يكون بمقدورهم كتابة قصة صحفية اخبارية بشكل جيد حسب الاصول المهنية، والتغلب على الصعوبات التي تعترض العاملين في الصحافة في الحصول على المعلومة الاخبارية، وكذلك انتهاج الاساليب العلمية في التحري الصحفي والذي نحن في أمس الحاجة اليه.

وتحدث في الجلسة السيد محمد الطرزي، محافظ البلقاء، الذي اكد ان التحري الصحفي هو محاولة



الوصول الى الحقيقة، كما ان هناك مشكلات تواجه العاملين في الصحافة يجب مواجهتها والبحث عن الحلول المناسبة لها.

الحاجة الى المزيد من التدريب :

وتحدث في الجلسة الافتتاحية ايضاً الاستاذ صلاح الدين حافظ، الامين العام لاتحاد الصحفيين العرب، الذي أكد ان الصحفي العربي بحاجة الى المزيد من التدريب، وبالتحديد على الجوانب الفنية والتقنية للاجيال الجديدة للصحفيين. وأوضح ان اتحاد الصحفيين العرب يدير الان برامج مكثفة للتدريب، وهي مفتوحة لجميع الصحفيين العرب للاشتراك فيها بدون استثناء. وأوضح ان الصحافة العربية قد انتقلت خلال النصف الثاني من القرن العشرين من صحافة الرأي المطلق والمقال الطويل ذي الطابع الادبي الى صحافة الخبر والتحري والتحليل الاخباري، اي البحث عن الخبر والتحري عن الحقيقة وتغطية الحدث.

وقال السيد حافظ ان الصحافة العربية تمر الان في ازمة. فالرأي العام يطلب الحقيقة ويطالب الصحافة بكشفها ونشرها بحرية، في حين تبحث الصحافة عنها وتعرفها في معظم الاحيان، ولكنها لا تستطيع ان تنشرها في كل الاحيان.

وأوضح ان انفجار ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، عزز من سرعة وسهولة وكفاءة نقل الاخبار والمعلومات. غير أن الصحافة العربية لا تزال تفتقر في الكثير من الاحيان الى الحرية، فهذه الحرية لا تزال مقيدة لاسباب عديدة.

وأكد السيد حافظ ان الصحافة العربية تتراوح بين صحافة تنشر نصف الحقيقة وتعاني من صعوبة التحري والتغطية المعلوماتية وصحافة لا تنشر الا البيانات الرسمية. كما ان قنوات تدفق المعلومات وحرية التحري عن الاخبار مسدودة او شبه مسدودة في معظم الحالات، والتبادل الاعلامي المعلوماتي بين الدول العربية محدود للغاية. وتعتمد الصحافة العربية بنسبة (٨٠) في المائة فيما تنشره على الصحافة الاجنبية بدلاً من الاعتماد على الكوادر الصحفية الوطنية.

القوانين التي تحد من حرية الصحافة :

وقال السيد حافظ ان الصحفيين المصريين ناضلوا طويلاً من أجل اسقاط القوانين التي تحد من حرية الصحافة، مؤكداً في الوقت نفسه ان الصحافة الحرة يجب ان تكون صحافة مسؤولة.

واضاف ان متابعة التطورات وتغطية الاحداث الساخنة والتدقيق في التحري والتحليل الاخباري تتراجع الى حد كبير لتفسح المجال امام التعامل النمطي الروتيني البروتوكولي مع الاخبار والاحداث الرسمية.

وأوضح السيد صلاح الدين حافظ ان المؤسسات الصحفية، وخاصة الصحافة الاسبوعية، مؤسسات هشة، وان هناك تدخلاً واختراقاً للصحافة العربية بالاموال بهدف تأمين تبعية هذه الصحف الى خط سياسي معين. كما ان هناك الاختراق الاجنبي، حيث الصحافة العربية مهددة بدخول الاحتكارات الصحفية الاعلامية الكبرى الى سوق الاعلام العربي. كما ان هناك تحدياً بارزاً

يكمن في كيفية تعامل الصحفي مع المستجدات التكنولوجية واستيعابها.

وفي جلسة بعد ظهر اليوم الاول من الندوة، قدم الاستاذ طلال سلمان، رئيس تحرير صحيفة السفير اللبنانية ورقة عمل قرأها بالنيابة عنه الاستاذ حمدان الحاج. وقدم الدكتور نبيل الشريف، رئيس التحرير المسؤول في صحيفة الدستور الاردنية، ورقة عمل اخرى، حيث دار موضوع الورقتين حول التقرير الاستقصائي ومعوقاته وسبل تجاوزها.

حاجة الصحفي الى الحماية :

وقد أكدت ورقة السيد طلال سلمان ان الصحفي العربي تنقصه الحماية اذا ما افصح عن الحقيقة، وخاصة في ظروف غياب الحرية والديمقراطية. وهناك بعض القوانين الاستثنائية التي تحصن الحكم وتمنع الصحافة من نشر اخبار تنتقد النهج السياسي للحكومة تحت ذريعة الحرص على السلامة العامة او علاقات لبنان العربية والدولية. وهناك قوانين استثنائية تخول الحكومة حق تعطيل الصحف وتوقيف الصحفيين قبل المحاكمة بحجة حماية الوحدة الوطنية ومنع تجدد الحرب الاهلية في لبنان. ثم ان هناك على المستوى القانوني قانون حظر التعرض للملوك والرؤساء العرب ورؤساء الدول الصديقة. كما يمنع موظفو الدولة والادارات الحكومية من الادلاء بأية معلومات او تصريحات للصحف او كتابة مقالات الا بإذن خطي من المدير العام او الوزير المعني، وهذا بالضرورة يؤدي الى عرقلة التحقيق الصحفي.

الاحباطات التي يواجهها الصحفي :

وتحدثت الورقة عن الاحباطات التي يواجهها الصحفي لدى محاولته التحري عن الحقيقة مستشهدة بقضية الموظف اللبناني في وزارة المالية الذي اختلس ما يعادل ثلاثة مليارات ليرة لبنانية واختفى بعد عملية الاختلاس. وقد أجريت جميع التحقيقات بسرية تامة ولم تستطع الصحافة ان تخترق الدائرة المغلقة للتحقيق او ان تصل الى الحقيقة.

واوضحت الورقة ان موقف الجمهور من الصحافة موقف سلبي. ففي الوقت الذي يطالب فيه الجمهور الصحافة بأن تكشف عن الحقيقة، فإنه لا يساعدها ولا يهب الى نجدتها عندما تلاحقها السلطة التنفيذية او القضائية.

واستشهدت الورقة بتحقيق كانت قد نشرته صحيفة (السفير) قبل ثلاث سنوات، عندما نشرت على صفحتها الاولى ورقة العمل الاسرائيلية بعنوان (الاطار السياسي لمجموعة العمل العسكرية المشتركة) والتي كانت قد قدمت الى الوفد اللبناني في المفاوضات الثنائية اللبنانية – الاسرائيلية في واشنطن.

وفي واقع الامر فقد بذلت (السفير) جهداً خارقاً من اجل الحصول على نص هذه الورقة. ولكن الصحيفة فوجئت بعد نشر ورقة العمل الاسرائيلية بقرار النائب العام اللبناني بتعطيل الصحيفة عن الصدور لمدة اسبوع بدعوى نشر وثيقة سرية من جهة وبدعوى ان النشر يعرض سلامة الدولة او سيادتها او وحدة اراضيها للخطر. وفي واقع الامر، فقد كان قرار التعطيل يتصل بالموقف السياسي المعارض الذي تتخذه (السفير) من الحكومة ومشروعاتها، ولا سيما الاقتصادية منها، اكثر منه بالمفاوضات.

التقرير الاستقصائي :

ثم عرض الدكتور الشريف ورقة عمل تركزت حول تعريف صحافة التحري او التقرير الاستقصائي والعوائق القانونية والمهنية والاجتماعية التي تحول دون ازدهار التحري الصحفي في العالم العربي. وقد أكد ان هذا النوع من الصحافة ليس نشاطاً مستقلاً عن النشاط الصحفي العادي، بل هو جزء مكمل لهذا النشاط. كما ان هذا النوع من الصحافة لا يعدو كونه تطويراً لنفس الادوات والمهارات التي يستعملها الصحفي في نشاطه اليومي. غير ان (صحافة التحري) تحتاج الى وقت اطول واستقصاء أوفى واستعراض اشمل للقصة الاخبارية. كما انها تحتاج الى خيال واسع ومعرفة اكبر بالجوانب المستترة لموضوع ما. وتحتاج ايضاً الى مهارة خاصة في تخطي العقبات التي تعترض طريق الصحفي اثناء محاولته الكشف عن ابعاد القصة الاخبارية، وكذلك الى صبر وجلد على تحمل المشقات والصعوبات التي تنشأ اثناء البحث عن جوانب القصة الاخبارية وبعد نشرها على الملأ. ولما كان النشاط الصحفي اليومي يتسم في العادة بانه عبارة عن رد فعل سريع للاحداث وانه لهاث مستمر وراء القصة الاخبارية الآنية السريعة، فإن كاتب قصة التحري الصحفي يجب ان تتوفر فيه القدرة على التامل والابداع والعمل الهادئ الصامت والخفي بعيداً عن ضغط مواعيد الاغلاق اليومية للصفحات التي تجبر الصحفي احياناً على تقديم القصة الاخبارية بشكل سطحي وسريع.

مهمة صحافة الاستقصاء :

وأوضح الدكتور الشريف ان من السمات المميزة لصحافة التحري هي انها تكشف ما يحاول المعنيون او المتورطون اخفاءه. فالسمة الاساسية هنا هي ان هناك شخصاً يحاول اخفاء الحقيقة، وصحافة التحري تحاول ان تكشف عنها. وهناك ثلاثة أسس رئيسية تقوم عليها صحافة التحري. وأول هذه الأسس ان تكون قصة التحري الاخبارية مستندة الى جهد الصحفي وان تكون محصلة لعمله هو في البحث والاستقصاء. وافضل مثالين على ذلك هما (قضية ووترغيت) حيث قام الصحفيون الامريكيون بطريقتهم الخاصة وجهدهم الخاص بالكشف عن تورط الرئيس نيكسون، وهي الفضيحة التي أدت الى استقالته. والمثال الآخر ماخوذ من الصحافة الامريكية، حيث قامت صحيفة (نيويورك تايمز) بتحضير ملف عن فيتنام يحمل اسم : (Vietnam Papers) او (اوراق فيتنام) وكان صدى هذه الاوراق مدوياً. وقد أدت في النهاية الى انهاء الحرب الامريكية في فيتنام.

والاساس الثاني لصحافة التحري هو ان يكون الموضوع مدار البحث متعلقاً بأمر يهم القراء او المشاهدين او متلقي الرسالة الاعلامية بشكل عام. وبمعنى آخر، يجب أن يكون الموضوع نفسه له علاقة بهموم الناس ومشاغلهم ومشاكلهم وقضاياهم، لا ان يكون موضوعاً ترفيهياً او فلسفياً او فكرياً.

وثالث هذه الاسس هو انه يجب وجود شخص او جهة تحاول إخفاء شيء ما وان يكون هناك صحفي يحاول ان يكشف ما هو خفي. ومن أهم ما يلفت النظر في هذه الاسس هو التاكيد على استقلال جهد الصحفي في الحصول على المعلومة.

ومن الجدير بالذكر ان تلقي المعلومة الجاهزة والملفات المعدة سلفاً لا يدخل ضمن اطار التحري

الصحفي، اذ ان على الصحفي ان يبذل جهداً خاصــاً في الاستقصاء والتحري وتحديد اطار الموضوع دون الوقوع تحت أي تأثير. كما ان الهدف او الغاية التي يجب ان يسعى اليها الصحفي من وراء نشر هذا النوع من التحقـيق هو خلق وعي في مجتمعه لوضع حد لخلل ما أو إنهاء نوع من انواع التطاول على حقوق الناس. فالصحفي لا يهدف الى احداث التغيير مباشرة بقدر ما يهدف الى خلق الوعي الذي يؤدي الى التغيير ومحاربة الفساد والكف عن التطاول على الحق العام.

الحرية شرط اساسي لنجاح صحافة التحري :

وأوضح الدكتور الشـريف ان هناك علاقة مباشرة بين وجـود الصحافة الحرة، وصحـافة التحري تحديداً، من جهة، وبين حجم ظاهرة الفساد من حيث انعدامها او محدودية انتشارها، من جهة اخرى. فالبلدان التي تقل فيها ظاهرة الفـساد هي البلدان التي تزدهر فيها صـحافة التحـري. اما اكثر معدلات الفساد، فإنها توجد في بلدان لا حرية للصحافة فيها على الاطلاق.

واضاف الدكتـور الشريف قائلاً أن صحافة التـحري تنبع من قناعة الصحفي بأن الصــحافة سلطة رابعة بالفعل وان لهـا مسؤولية اجتماعـية في الدفاع عن حقوق الناس وكشف التـجاوزات والاعتداء على هذه الحقوق . فالصحافة الحرة المؤمنة بدورها المهني والاجتماعي لا تستطيع ان تبقى سلبية ازاء حـالات الاعتـداء على المال العام او علـى حقـوق المواطنين، وهي تقوم بـدورها في الكشف عن الخلل وتسليط الضوء على التجاوزات بتـفويض متعارف عليه ولكنه غيـر مكتوب بينها وبين الناس . وكلما احس الناس أن الصحافة هي سلاحهم لكشف الفساد وموطن الخلل، كلما ازداد إيمانهم بها وادراكهم لاهميتها، وكلما منحوها المزيد من الدعم لمواصلة دورها الرقابي كعين حارسة لمصالح الناس . وكلما تخلت الصحـافة عن هذا الدور الرقابي وقنعت بدورها كمـجرد بوق يبرز ويزين القرارات الرسـمية، كلما انصرف عـنها الناس وضعف إيمانهم بأهميـتها، بل تخلوا عنها لتـقاتل معاركهـا وحدها . وعلى الصحافة الحرة ان تحافظ على مسافة بينها وبين الحكومات وان لا تقترب من الحكومات بالقدر الذي يترك الانطباع بأنها جزء من الاجهزة الحكومية .

ان الصحــافة والحكومـة لا يمكن ان يلتقـيا في خندق واحـد، وذلك لأن دور الصحافـة هو ان تكون رقيباً على اداء الحكومة نيابة عن الجمهور.

الصحافة والمصادر الحكومية :

وفي الوقت نفـسه، فإن صـحافة التـحري تتطلب الاقـتراب من المصادر الحكومـية للحـصول على المعلومات والوثائق والارقام المطلوبة للقصة الاخبارية. إذن فعلاقة الصحافة بالحكومة علاقة معقدة، ففي الوقت الذي يتـوجب فيه على الصـحفي الابتعـاد حتى ينأى بنفســه عن شبهـات التأثر بالوضع الحكومي، يجب عليه الاقتراب حتى يحصل على مصادر معلوماته.

واشار الدكتور الشريف في ورقته الى ان الاردن قطع شوطاً لا بأس به على طريق تحرير الصحافة من الملكيـة الحكوميـة. وأكد أن الوضـع الأمثل للصـحافـة الاردنية يكمن فـي تخليصـها من الملكيـة الحكومـية للاسهم وتعديل قانون المطبوعات والنشـر الذي ينص على حق الحكومـة في الاحتـفاظ بثلاثين فـي المائة من اسهمـها في المؤسـسات الصـحفيـة. كما ان حـديث الحكومة عن اعـادة هيكلة مؤسسـة الاذاعة والتلفزيون يعد خطوة في الاتجـاه الصحيح، وذلك لانه يخفف من هيـمنة الحكومة

على هذه المؤسسة الاعلامية، بالرغم من اعتقاد البعض ان مثل هذه الخطوة هي خطوة شكلية تخلو من أي مضمون يوحي بالتغيير.

وأكد الدكتور الشريف ان المظلة القانونية هي الضمانة الرئيسية لازدهار صحافة التحري. فكلما كانت القوانين متسامحة كلما انتشرت الحرية الصحفية. ومن الجدير بالذكر ان قوانين الصحافة والمطبوعات التي تقيد حرية العمل الصحفي، لا توجد الا في دول العالم الثالث. وهذه القوانين تضع في رأس سلم اولوياتها حماية المسؤولين من الصحافة. والمطلوب تطوير هذه القوانين بحيث تصبح نقطة ارتكازها هي حماية الصحفيين وتمكينهم من اداء واجبهم خدمة للمجتمع. وبمعنى آخر، فإن المطلوب هنا هو تغيير نقطة الارتكاز، فبدلاً من أن تكون نقطة الارتكاز حماية المسؤولين، واخفاء عيوبهم، يجب ان تكون حماية الصحفيين وتمكينهم من اداء دورهم في حماية المجتمع.

كما أكد الدكتور نبيل الشريف في عرضه اهمية الضوابط والمعايير المهنية. وقال ان نشر قصة اخبارية غير دقيقة المعلومات يسيء الى حرية الصحافة اكثر من اي أمر آخر ويجعل مهمتها صعبة في نشر المزيد من قصص التحري الاخبارية التي تؤدي الى تغيير الواقع نحو الأفضل.

صحافة الرأي والمقال وصحافة المعلومة :

وتحدث بعد ذلك السيد صلاح الدين حافظ مؤكداً ان صحافة الرأي والمقال لم تنته بالرغم مما يقوله البعض ان صحافة المستقبل هي صحافة المعلومة. فحتى الاعلام الالكتروني الحديث في الوقت الحاضر يتبنى الرأي والمقال، لأن الرأي والمقال هنا يدخلان في أمور اخرى غير المعلومة. فالمعلومة وحدها لا تكفي، ولكن ماذا نستفيد من هذه المعلومة ؟ هذا هو دور الرأي ودور التحليل ودور المقال. لقد كانت الصحافة المصرية لغاية الاربعينات هي صحافة المقال الادبي او الاسلوب الادبي الذي يركز على المقال الطويل التحليلي. ولكن اصبحت المعلومة او الخبر الآن تتقدم الصحافة وتتقدم الاعلام كله وليس فقط الصحافة المكتوبة. ففي الماضي كان الرأي هو الذي يحدد الموقف السياسي للكاتب او يحدد التوجيه السياسي الذي يريد الكاتب توصيله للآخرين. واليوم فإن المعلومة هي التي تصنع القرار والسياسة والرأي وتحدد المواقف على اساس المعلومات.

وأكد السيد حافظ انه لا حرية بدون معلومات، وهذه هي القضية المطروحة الان. ولذلك اذا لم تتوجه الصحافة في هذا الطريق فإنها ستبقى متخلفة اسيرة اجتهادات ذاتية وفردية تدور في دوائر مغلقة. إن المعلومات هي التي تفتح امامنا هذه الابواب. وبدون المعلومة تصبح قضية المشاركة التي نتحدث عنها كالديمقراطية والتعددية وغيرهما كلاماً لا جدوى منه.

وأشار السيد حافظ الى ضرورة تعامل الصحفي المعاصر مع التكنولوجيا الحديثة، والا فإنه سيتخلف عن العصر، وقال ان صحيفة الاهرام المصرية تتعامل مع هذه التكنولوجيا الحديثة منذ عشر سنوات وتدرب كوادرها على استعمال التكنولوجيا الجديدة للاتصال (New Technology of Communication).

الضغوط التي تمارس على الصحف :

وأجاب الدكتور نبيل الشريف بعد ذلك عن اسئلة واستفسارات المشاركين حول ورقة العمل التي قدمها. وفي معرض رده على سؤال حول الضغوط غير المرئية التي تمارس على الصحف، قال ان هناك عدة محبطات ومعيقات في الجسم الصحفي ولا يملك اي شخص ان يغيرها دفعة واحدة. ولكننا نعمل ونضغط كلنا من خلال لقاءات من هذا النوع ومن خلال الكتابة لمحاولة خلق حالة لتحرير الصحافة الاردنية من البقية الباقية من القيود المفروضة عليها. وعلينا مسؤولية كصحفيين ان نعمل باستمرار وضمن أسوأ الظروف، حتى كلما ساءت الظروف، يجب ان نبتدع ونخلق افكاراً جديدة ومفاهيم ابداعية للتعامل معها، بدلاً من ان نقول ان الواقع صعب ولا نستطيع تغييره.

ورداً على سؤال حول دور الصحافة في تأمين الحماية لصحفييها، قال الدكتور الشريف انه يفترض ان تقوم الصحف بهذا الدور. وهناك حالات كثيرة وقفت فيها الصحف مع صحفييها، ليس في هذه المرحلة فقط، بل في مرحلة الخمسينات. وخلال فترة الاحكام العرفية، كان هناك رؤساء تحرير يقولون لدى سؤالهم انهم هم الذين كتبوا هذا المقال او ذاك، بينما لا علاقة لهم بالموضوع. وهناك رؤساء تحرير قضوا فعلاً بعض الليالي في السجن عندما صدرت الاحكام العرفية، وذلك لأنهم دافعوا عن صحفيين زملاء لهم كتبوا عن موضوع معين. ومن المؤكد ان على الصحافة أن توفر الحماية لصحفييها كأحد أهم الضمانات لازدهار التحرير الصحفي.

الصحافة اليومية والصحافة الاسبوعية :

ورداً على سؤال حول الفرق بين الصحافة اليومية والصحافة الاسبوعية، قال الدكتور الشريف ان الصحافة الاسبوعية ربما قامت بمحاولات انجح او افضل في مجال التحري الصحفي. ولكن، هناك غياب للأسس المهنية، ونحن نحتاج بالفعل الى ارساء اسس مهنية. وحضورنا جميعاً هذه الورشة دليل على حبنا للتعلم وتحسين مستوى المهنة ورفع سويتها.

ورداً على سؤال حول هدف الصحفي من وراء نشر المعلومة او قصة التحري الاخبارية، اجاب الدكتور الشريف انه لا ضير ان يكون هدفه تحقيق هدف صحفي اذا كان من نتيجة ذلك ايضاً رفع ظلم او تغيير حالة فساد او كشف انسان مفسد . وأكد ان الهدف الاساسي للصحافي يجب ان يكون المصلحة العامة، ولكن لا ضير اذا كان يسعى الى الشهرة الشخصية ايضاً أو إشهار صحيفته ضمن المنافسة الشريفة بين الصحف.

ورداً على سؤال حول علاقة الصحفي مع المصدر الحكومي، اجاب ان المطلوب من الصحفي ان يقترب من المصدر الحكومي وان يكون على علاقة حميمة معه، لأنه بدون هذه العلاقة، فإن المصدر لن يتبسط امام الصحفي، ولن يفصح المصدر الحكومي عما في نفسه. ولكن، وفي نفس الوقت، يجب ان لا يكون تابعاً له. إن هذا الامر متروك لتقدير الصحافي نفسه وللتدريب الذي يتلقاه الصحفي حول هذا الموضوع. وعلى الصحافي ان يبقي دائماً مسافة بينه وبين المصدر، لا ان يصبح جزءاً من المصدر. ومن المؤسف ان هذه الظاهرة موجودة في صحافتنا الاردنية، حيث نجد المندوب الصحفي مندوباً لجهته في الجريدة، وليس العكس. ويجب ان تنتهي هذه الظاهرة. فـولاء الصحافي يجب أن يكون لمهنته وقارئه وضميره. واذا تخلى عن هذه الثوابت، فإنه سيفقد جزءاً كبيراً من اهليته كصحافي.

ورداً على سؤال حول تعديل القوانين بحيث تتم حماية الصحافيين، اجاب الدكتور الشريف انه قد تم التأكيد على هذا الموضوع أكثر من مرة. وهنا، فإن دور نقابة الصحفيين مهم جداً، اذ ان المطلوب من النقابة حماية الصحفيين والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم. كما يتوجب ايضاً تعديل القوانين لاعطاء المزيد من الحريات. وهذه مسؤولية كبيرة، لانه ربما عدلت القوانين في اتجاه المزيد من التقييد. والسؤال هنا كيف نعمل كجسم صحفي لتعديل القوانين في اتجاه المزيد من الحريات.

الصحافة واخلاقية المهنة :

وبعد الانتهاء من اجابات الدكتور نبيل الشريف، شاهد المشاركون فيلماً وثائقياً عن (التحري او الاستقصاء الصحفي)، وبعد الانتهاء من مشاهدة الفيلم، ابدى المشاركون انطباعاتهم وآراءهم في موضوع الفيلم.

وقد استهل الدكتور نبيل الشريف الحديث بالقول ان الفيلم اثار قضية لها علاقة بالاخلاق المهنية، وهي هل يجوز للصحافي ان يتنكر في زي عامل صيانة، مثلاً للكشف عن فساد في مصنع ؟ ان الجواب لم يحسم بعد فهناك المؤيدون وهناك المعارضون. فمثلاً، عندما اكتشفت احدى الصحف، كما ورد في الفيلم الوثائقي، ان المسؤولين عن الترخيص في المدينة يقبضون الرشاوى، قامت الصحيفة نفسها بافتتاح متجر للتعامل المباشر مع المسؤولين المرتشين، وبذلك كشفوهم بشكل قاطع وادانوهم. وطبعاً نشروا القصة واحدثوا التغيير الضروري. ان دور صحافة التحري هو تزويد الجمهور بالمعرفة وبالمعلومة، وليس التغيير الفعلي. ان دور الصحفي هو ان ينشر موضوعاً يتعلق بالفساد او موضوعاً يهم حياة الناس وصحتهم، ويبقى للناس بعد ذلك أن يمارسوا دورهم في التغيير المباشر.

وعلق احد المشاركين على هذا الموضوع قائلاً انه حتى في التحري الصحفي، توجد هناك وجهتا نظر، واحدة مع التخفي لمعرفة حقيقة القصة، والاخرى ضد التخفي. واشار الى انه شاهد فيلماً وثائقياً في إحدى الندوات عن صحفي يتابع قضية تلوث بحيرة بمياه المجاري. ولما ذهب الصحفي ليسأل بعض العمال، ارتكب خطأين : الخطأ الاول انه لم يعرّف بنفسه، بل بدأ بكتابة ملاحظاته، والخطأ الثاني انه لم يقل انه الصحفي الذي يتابع هذا الموضوع حتى يعطي ثقة للعامل الذي امامه ويقول له انك اذا لم تكن تود ان تذكر اسمك، فإنني لن اذكره.

وعلق احد المشاركين الآخرين قائلاً انه عندما يعلم الناس انك صحافي، فانهم يخافون وتصبح هناك رهبة وبالتالي لن تظهر الحقيقة.

وعلق الاستاذ محمد المحتسب على الموضوع قائلاً : ان التخفي يجب ان لا يخالف القانون الساري في البلد. فعدم مخالفة القانون، كما رأينا في الفيلم، مهم جداً.

الصحافة والقانون :

واكد السيد صلاح الدين حافظ الموضوع بقوله ان المهم ليس فقط عدم مخالفة القانون، بل عدم مخالفة اخلاقيات المهنة ايضاً، لأن هذه قضية تعلو احياناً على القانون. فالاخلاقيات المهنية تحتل مرتبة اعلى من القانون. فلو افترضنا ان صحافياً قد تخفى في زي لص ومارس السرقة من اجل ان يكشف عن عصابة، فإن ذلك عمل غير مقبول، لا من الناحية القانونية ولا من الناحية المهنية، وذلك لان الصحافي يمارس في هذا الحالة ما هو ممنوع. ولذلك، فالى جانب احترام القانون، يجب احترام

اخلاقيات المهنة والقيم الاجتماعية بشكل عام، وعندما نتحدث عن الحرية، يجب ايضا ان نتحدث عن المسؤولية. فالحرية ليست مطلقة، ولكن الحرية تعني المسؤولية.

هل الغاية تبرر الوسيلة؟

وقال احد المشاركين ان دافع السرقة هنا كان وسيلة وليس غاية. فعندما يمارس الصحافي السرقة، فانها وسيلة للوصول الى المعلومة، وليست غاية. ومن الممكن ان يقوم الصحافي في اليوم التالي باعادة المسروقات الى اصحابها. فالدافع هنا اذن هو الوسيلة وليس الغاية.

وعلق الدكتور نبيل الشريف على الموضوع بقوله ان السؤال هنا هو ان نضع الخط. صحيح ان دافع الصحافي هو كشف الممارسة السلبية، لكنه يقترف في سبيل ذلك ممارسة سلبية اخرى. ولذلك، يجب ان نكون حذرين. والسؤال الذي أثير مهم جداً. فقد يبدو لأول وهلة انه لا بأس ان تفعل ما شئت، ان تتخفى في زي شرطي سير مثلاً، ولكن ربما وقع هناك حادث، وانت لا تعرف اصول عمل شرطي السير وتتسبب في ضرر اكبر. هنا تكون انت مدفوعاً بحب التغيير من اجل المصلحة العامة، ولكنك تتسبب في ضرر أكبر. هناك نقاط دقيقة جداً يجب ان نتنبه لها قبل أن يدفعنا حماسنا للتغيير الاجتماعي لارتكاب الاخطاء.

الصحافة وقضايا الفساد :

وبعد ذلك، ابدى المشاركون ملاحظاتهم وتعقيباتهم على ورقتي العمل اللتين قدمهما الاستاذ طلال سلمان والدكتور نبيل الشريف. وعقب الاستاذ رمضان رواشدة على ورقة الدكتور الشريف قائلاً أنه عندما حدثت فضيحة الغذاء والدواء الفاسد التي فجرها وزير الصحة الاسبق في صحيفة شيحان، كانت الصحيفة تجري مقابلة عادية مع الوزير. ولكن الوزير بادر الى الكشف عن معلومات مذهلة ومثيرة شغلت الشارع الاردني ثلاثة اشهر من مناقشات البرلمان وغيره. وتساءل الاستاذ الرواشدة عما اذا كان ذلك نوعاً من انواع التحري الصحفي. وتساءل ايضاً انه لو كشف احد الموظفين في وزارة المالية عن فضيحة مالية للصحافة، فهل من المهم أن يكون ذلك الموظف على خلاف مع الوزير أم لا، ما دامت النتيجة ستصب في المصلحة العامة.

اما بالنسبة لورقة السيد طلال سلمان فقد عقب الاستاذ الرواشده قائلاً ان قانون المطبوعات الاردني شبيه بالقوانين والمراسيم التشريعية اللبنانية، من حيث ذريعة الوحدة الوطنية، وهي عبارة فضفاضة في قانون المطبوعات والنشر الذي يحذر ايضاً من الاساءة الى رؤساء الدول والملوك في الدول العربية والصديقة. وهناك اثنا عشر محظوراً في هذا القانون، مثل حظر ذكر عدد القوات المسلحة وعدم جواز نشر اي خبر او تعليق او رسم يتعلق بالقوات المسلحة الاردنية او عددها او يمس بالأجهزة الامنية. وكلمة (يمس) مختلف عليها قانونياً، وهناك اختلافات كثيرة حول تعريف قانون المطبوعات لها. فهل ذكر واقعة مفادها ان رجل سير ضرب مواطناً يعتبر (مساساً) بالاجهزة الامنية باعتبار ان الشرطي جزء من الاجهزة الامنية . وهل ذكر التعذيب من قبل الاجهزة يعتبر (مساساً) بهذه الاجهزة، وهي امور حدثت بالفعل.

وعقب الاستاذ محمد المحتسب على ورقة الدكتور نبيل الشريف قائلاً انه اقترب كثيراً من كنه هذه الندوة وانه يؤيده في ضرورة ان تكون هناك ضوابط مهنية تحكم عمل الصحافي . غير ان هناك كثيراً

من المبررات لاختراق هذه الضوابط المهنية، كالسبق الصحفي وضغط رؤساء التحرير على الصحفيين للحصول على مادة وخصوصاً من الصحفيين المبتدئين وكذلك اعطاء الوقت الكافي وتوفير المال الكافي . وهذا يدفع الصحافي الذي يقوم بعملية التحري الى سلق ما بين يديه بدون أن يعطي نفسه الوقت الكافي للتحري عن صدق او عدم صدق المعلومات التي يحصل عليها .

اذن، يجب على الصحافي ان يلتزم بالضوابط المهنية مع اعطاء الفرصة لصحافي التحري ليقوم بعمله خير قيام من خلال توفير الوقت والمال والجهد الكافي. اما بخصوص ملكية الصحافة، فقد تساءل عما اذا كان من الممكن القيام بعمل توفيقي كأن تكون هناك صحافة حكومية وشبه حكومية وصحافة خاصة لنستطيع من خلال الكفتين ان نوفق ما بين متطلبات المجتمع ومتطلبات الجانب الرسمي الحكومي.

وتحدث السيد هاشم الخالدي من صحيفة شيحان الاسبوعية قائلاً ان التحري الصحفي موجود في الصحف الاسبوعية وليس في الصحف اليومية، وان الصحف اليومية هي التي تقتل التحري الصحفي.

وتساءلت الآنسه رنا الحسيني لماذا لم تنشر الصحف حادث الاعتداء الذي وقع على إحدى الصحف، وما المحاذير التي تمنع الصحف من نشر مثل هذا الاعتداء ؟

الصحافة والتشريع :

وعقب الاستاذ صلاح الدين حافظ على ورقتي العمل قائلاً ان صياغة التشريعات العربية بشكل عام هي صياغات فضفاضة. فالقوانين التي تصدر في اية دولة عربية تحاكي بسرعة وخاصة اذا كان فيها تقييد للحريات. ان كلمة (التعرض) كما اوردها القانون كلمة فضفاضة. والتعرض لرئيس الدولة يعني انك لو قابلته في موكب رسمي وقلت له السلام عليكم، فإن هذا يعد تعرضاً. هناك تعمد في التشريع لاستعمال الالفاظ الفضفاضة المعممة غير المحددة قانوناً، وهدفها تقييد الحريات. ان الافضل هو ان نقول (الاساءة) الى رؤساء الدول او (الاساءة بقصد الاضرار برؤساء الدول) وبالتالي نكون قد وصلنا الى تحديد افضل.

وأكد الاستاذ حافظ ان المشكلة هي ان هناك مدرسة في التشريع العربي تسمى (مدرسة تفصيل القوانين) التي تستطيع سن اي تشريع يتلاءم مع رغبة الحاكم، وعادة ما تستهدف هذه القوانين تكبيل الحريات. وأوضح ان قانون المطبوعات المصري يحتوي على الفاظ فضفاضة، مثل (تعكير السلم) و(نشر اخبار بقصد تعكير السلم والامن العام). ولذلك، فإن واجب الصحافة ان تنبه دائماً الى ان الهدف من اي قانون هو ان يكون مصاغاً صياغة محكمة قانونياً وسياسياً وفلسفياً حتى لا يتعرض الصحفيون لهذه التعليمات.

وعقب السيد عبد الرحمن الخطيب من صحيفة الحدث الاسبوعية التي تصدر في عمان قائلاً أن معظم التشريعات الصحفية في العالم العربي متشابهة، وتساءل : كيف يمكن أن يشكل الجسم الصحفي قوة ضغط لتعديل هذه القوانين، وما الدور المنوط بهذا الجسم الصحفي ؟ ولكي نكتب قصة تحر ناجحة، هل المطلوب اولاً ان يقوم الجسم الصحفي الاردني بالمطالبة بتعديل القوانين والتشريعات الصحفية حتى نصل الى نقطة يستطيع فيها الصحفي ان يكتب قصة التحري الصحفي بشكل ناجح ومهني وحقيقي بدون اية عواقب اخرى ؟

واشار السيد الخطيب الى ان هناك قضيتين كان من الممكن ان يقوم الصحفي الاردني بعمل تحر صحفي حولها، وهذا يعني انه يمنع على الصحافة ان تنشر ما يجري في قاعة المحكمة. والسؤال هنا هو كيف يمكن للصحافة أن تكتب في مواضيع تجعلها الحكومة محرمة، او تحاول أن تضفي عليها نوعاً من التستر والكتمان ؟ هذا بالنسبة لورقة الاستاذ طلال سلمان. اما بالنسبة لورقة الدكتور نبيل الشريف، فقد قال السيد الخطيب انه كان سعيداً ان الدكتور الشريف تطرق الى موضوع الوقت والامكانيات لكتابة قصة تحر ناجحة، والسؤال هو : هل بامكان الصحافة الاردنية او المؤسسات الصحفية الاردنية ان توفر المال والامكانات اللازمة للصحفيين بحيث يقومون بكتابة قصة تحر ناجحة ؟ او هل يستطيع الصحافي العامل في صحيفة ما ان يتفرغ شهراً كاملاً او شهرين لاعداد موضوعه بدون مساءلة رئيس التحرير عن العمل الذي قام به خلال تلك الفترة ؟

وأوضح السيد الخطيب ان عدم ملكية الحكومة للصحافة لا يعني انها لن تتدخل فيها، مشيراً في هذا الصدد الى منع الاستاذ طلال سلمان وزملائه اللبنانيين من دخول الاردن لحضور هذه الندوة. وقال ان زملاءنا في الصحافة اليومية طلبوا منا ان نكتب عن القصة في الصحافة الاسبوعية قائلين انهم لا يستطيعون أن يكتبوا عنها. وأكد ان المطلوب هو ان تبادر المؤسسات الصحفية اليومية، الى رفع مستوى سقف ما ينشر لديها، وذلك من اجل تشكيل حالة من الضغط على الحكومة من اجل أن تتحرر من الهيمنة الحكومية.

وعقب السيد عريب الرنتاوي على ورقة الاستاذ طلال سلمان قائلاً ان صورة الصحافة العربية ليست بنفس السوداوية التي عرضتها ورقة الاستاذ سلمان. وقال انه ربما كان الظرف الخاص للبنان بالذات بعد الحرب الاهلية هو الذي اوحى بمثل تلك السوداوية، وان القوانين التي تحدث عنها الاستاذ سلمان تعود الى مرحلة ما بعد الحرب الاهلية عندما فقد لبنان تميزه كدولة حاضنة للديمقراطية والتعددية اللبنانية والعربية.

وأكد السيد الرنتاوي ان التحري الصحفي في الاسبوعيات افضل منه في اليوميات. وقال ان علينا ان نتوقف عن الدوران في حلقة مفرغة، اي ان نطرح اسئلة لا جواب عنها. ان هناك مسؤولية كبيرة تقع على عاتق الصحيفة. وعلى رئيس التحرير ان يكون عنصراً حاسماً في هذه الصحيفة من اجل النهوض بهذا المسار. وعلى الصحيفة ان تؤمن الحماية لصحفييها ايضاً، وليس الامكانيات المالية هي المهمة فقط. فعلى سبيل المثال، عندما يحول صحافي الى القضاء وتفرض عليه غرامة مالية قدرها عشرون الف دينار، يجب ان تكون هناك مؤسسة تحميه وتتبنى قضيته، وهي صحيفته، وأن تحول هذه المسألة الى قضية رأي عام.

وقال السيد الرنتاوي ان اهم فضيحة بعد (ووترغيت) كانت (ايران-كونترا) والتي حصلت عليها صحفية مغمورة وصحافي مغمور في لبنان، وهي صحيفة (الشراع) لصاحبها حسن صبرة. وقد تسربت المعلومات الى الصحيفة عن طريق احد الاجهزة الامنية الايرانية التي كانت على خلاف مع النظام الحاكم في ايران في ذاك الوقت.

وتحدثت الآنسة وفاء العقايلة موجهة سؤالها الى الدكتور نبيل الشريف حول ما اذا كان يعتقد ان الهدف من الاستقصاء الصحفي هو تحقيق سبق صحفي، وليس توعية الجمهور، وان الصحافي يسعى في هذه الحالة الى اشهار نفسه وصحيفته.

وتحدث السيد وليد حسن عن الجهد الشخصي الذي يبذله الصحافي في البحث والتحري من اجل الحصول على المعلومات، وبالتالي الكشف عما يحرص المسؤول على اخفائه والتستر عليه.

وقال ان على الصحفي ان يبقى قريباً من مصادره الحكومية وان يتحلى بالدبلوماسية اللازمة التي تمكنه من الحصول على المعلومات من المصادر الحكومية.

وتحدث السيد وليد العابد قائلاً ان هناك صراعاً بين سلطتين، هما الحكومة والسلطة الرابعة التي هي الصحافة. ومن الواضح ان قوانين المطبوعات والنشر الحالية تحمي المسؤولين من الصحافة وتشرع حماية المسؤول من اية فضائح او من تسلط الصحافة عليه. وهنا يأتي دور الجسم الصحفي في قبول التحدي. ويجب على نقابة الصحافيين ان تلعب دوراً مركزياً في هذا الشأن.

اما السيد راكان السعايدة، فقد تساءل الى اين وصلت الصحافة الاردنية في كتابة قصة التحري الصحفي. وقال ان الصحف اليومية والاسبوعية لا تكتب قصص تحر صحفي بمعناه الدقيق والصحيح. وهناك اسباب كثيرة لذلك، منها الوقت، حيث لا يعطى الصحفي الوقت الكافي. ومن الاسباب ايضاً الظروف المادية السيئة للصحفيين والنقص في الدورات التدريبية، مثل هذه الدورة. كما ان قانون المطبوعات والنشر هو من الاسباب الرئيسية لتردي وتأخر عملية الاستقصاء الصحفي بمعناها الشمولي، وليس فقط بمعنى التحري الصحفي وحده. وبالاضافة الى ذلك، فإن ادارات الصحف، سواء الادارات المالية او ادارات التحرير، محكومة بمصالح ليس مع مؤسساتها بقدر ما هي مع مؤسسات اكثرها حكومية. وبالتالي، فانها تحكم اداة العمل الصحفي وتوجهاته وكيفية تناوله المواضيع. وهناك ايضاً موضوع الحماية، حيث ان الصحف لا تدافع عن العاملين فيها اذا ما اعتقلوا او سجنوا، وهذه من المشاكل الاساسية التي تواجه العاملين في الصحافة. وفي موضوع التحري الصحفي، يذهب الصحافي يبحث عما وراء الكواليس ليكتشف الفساد، وبالتالي، فإنه يتحمل المسؤولية وحده من جانبها القانوني، واذا ما تعرض للملاحقة القضائية ، فإنه لا يجد له نصيراً.

اما السيد مامون الروسان، فقد علق على ورقة الدكتور نبيل الشريف قائلاً انه لا توجد في دول العالم المتقدم قوانين مثل قوانين المطبوعات والنشر تتحكم في الصحافة. اما في دول العالم الثالث، فإن قوانين المطبوعات والنشر هي التي تحكم الصحافة. وحيث ان الاردن هو دولة يحكمها القانون فيجب علينا ان نعمل لالغاء قوانين المطبوعات والنشر بحيث يكون الاحتكام الى القانون الجزائي وقانون العقوبات، كما هو الحال في الدول المتقدمة. وأكد مقولة الاستاذ طلال سلمان ان الخوف من السلطة يؤدي الى الخوف من الحقيقة، واننا ما دمنا محكومين بقانون المطبوعات والنشر ونخاف من السلطة فنحن اذن نخاف من الحقيقة.

الصحافة والعقوبات التي تفرض عليها :

وأوضح السيد رمضان رواشدة ان هناك فرقاً في العقوبات بين قانون المطبوعات وقانون العقوبات الاردني. فالجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات والتي يحاسب عليها القانون بغرامة قدرها الف دينار، يحاسب عليها قانون المطبوعات بالسجن من سنتين الى ثلاث سنوات. وبالتالي فإن مصلحة العاملين في الصحافة ان يكونوا خاضعين لقانون العقوبات وليس لقانون المطبوعات.

وبعد ذلك، قام الدكتور نبيل الشريف بالرد على الاسئلة والاستفسارات التي أثيرت حول ورقته. فاكد ان العاملين في الصحافة لا يمكنهم الاستغناء عن المصادر الحكومية الرسمية والتي يجب ان يسعوا الى التقرب منها بهدف الوصول الى (طرف الخيط) او بداية الموضوع. ولكن المصدر لا يعطي الموضوع كاملاً، لأنه اذا أعطى الموضوع كاملاً، انتفت كلمة الاستقصاء. ان كلمة (التحري) تعني جهداً خاصاً يبذله الصحفي نفسه. ولكنه اذا اخذ المعلومة جاهزة وكاملة، فإن هذا لا يعد تحرياً او استقصاءً. وما فعلته الزميلة (شيحان) مع وزير الصحة الاسبق الدكتور عبد الرحيم ملحس في موضوع الغذاء الفاسد لا ينطبق عليه موضوع التحري، لأن الدكتور ملحس ذهب الى الصحيفة وقال لها ان لديه معلومات يريد ان يبوح بها.

وتدخل الدكتور نبيل حداد قائلاً ان ما فعلته (شيحان) هو انها اطلقت حملة صحفية، والحملة الصحفية شيء، والتقرير الاستقصائي شيء آخر.

واستطرد الدكتور نبيل الشريف في أجاباته عن استفسارات المشاركين قائلاً ان موضوع الغذاء الفاسد كان موضوعاً صحفياً مدوياً يتعلق بحياة الناس وتنطبق عليه بعض عناصر التحري، ولكنه يفتقر الى العنصر الأهم، وهو عنصر الجهد والتضحية، جهد الصحفي نفسه . بمعنى آخر انه من الممكن ان يكون هذا الموضوع قد تحول الى موضوع استقصائي لو ان الدكتور ملحس قال في جلسة ما ان لديه معلومات معينة واشار اليها بشكل سريع، ثم تذهب انت كصحفي وتدخل الى مصدر آخر في وزارة الصحة وتحاول ان تصور ورقة معينة من الملفات التي يحاولون أن يخبئوها . والعنصر الآخر هو عنصر الاختفاء، اي ان المصدر يخفي ولا يريد منك ان تعرف . فلذلك يجب ان تشك انت، لأن معنى ذلك ان يكون له هدف آخر، كما عرفنا جميعاً. وفي الحالة التي نبحث فيها، فقد يكون للدكتور ملحس هدف آخر يتعلق بشخصه او بخلافه مع الحكومة. لذلك، يجب ان يكون لموضوع التحري او الاستقصاء علاقة بجهد الصحفي نفسه.

الصحافة والضوابط المهنية :

وفي حديثه عن الضوابط المهنية التي يجب ان تحكم مهنة الصحافة، اكد الدكتور الشريف انه لا يجوز التخلي عن الضوابط المهنية تحت اي اعتبار، لان الصحفي يبقى في مأمن من الجميع طالما تمسكنا بضوابط المهنة الصحفية . واذا تخلى عن هذه الضوابط، يمكن ان يحدث خلل كبير في الاداء الصحفي بشكل عام.

واضاف الدكتور الشريف اننا يجب ان نعزز المقاييس المهنية لدى صحفيينا ولدى زملائنا بشكل عام، وهذه مسؤولية الجسم الصحفي نفسه، مسؤولية نقابة الصحفيين، ومسؤولية المؤسسات الصحفية، ومسؤولية كل المعنيين بالحريات .

وأكد ان هذه الندوة ربما كانت اول محاولة مهنية حقيقية للغوص في موضوع صحفي محدد بعمق واعطائه يومين كاملين من العمل والاستقصاء.

وفي معرض حديثه عن الفرق بين الصحف اليومية والاسبوعية، قال الدكتور الشريف ان لدى الصحف الاسبوعية هامشاً اكبر من الحرية الصحفية والمعالجة الجريئة لمعالجة المواضيع. غير ان الضعف المهني موجود لدينا ولا فرق في ذلك بين صحيفة يومية واسبوعية.

الملكية الصحفية :

وقال الدكتور الشريف ان أهم عائق أمام الحرية الصحفية في الاردن هو موضوع الملكية الصحفية، فالصحف المملوكة للحكومة بنسبة عالية لا تستطيع الخروج عن خط الحكومة. لقد ولدت الصحف اليومية في حضن الحكومة، وليس من السهل ان تنأى بنفسها عن التأثير الحكومي بحكم كون الاردن بلداً صغيراً وبحكم العلاقات القائمة بين الناس. ان الصحافة الاردنية تعيش الان في مرحلة انتقالية نحو تعاطٍ افضل مع الواقع الديمقراطي، ولكننا لم نصل الى ما ننشده بعد.

ثم تحدث الدكتور نبيل حداد مبيناً أن التحقيق يتطلب اسلوباً في الاداء يختلف عن اسلوب الخبر. لكنه مع هذا يظل اسلوباً صحفياً تتجمع فيه خصائص اسلوب لغة الصحافة، وهي اللغة المضغوطة، والدقة والموضوعية والتسويق. ثم هناك عناصر الجدارة الاخبارية. غير ان اسلوب التحقيق الصحفي يتطلب اضافة الى ذلك اموراً اخرى، من اهمها ما يلي : ان اول ما ينبغي ان نلتفت اليه هو اللغة المضغوطة. وعندما نتحدث عن اللغة المضغوطة، فإننا لا نعني الحجم الصغير للموضوع، بل حذف ما ليس ضرورياً من عبارات، مما يعني بعبارة اخرى تجنب الحشو والتكرار، هذا مع العلم بأن التحقيق يستقصي ويناقش ويفسر، وكل ذلك باداء لغوي مضغوط دون اطناب لا معنى له ولكن دون اختصار مخل كذلك. وبما ان اسلوب التحقيق هو اسلوب صحفي، لا بد ان تتسم لغة التحقيق بالوضوح. وهنا تكمن المعادلة التي تحتل فيها لغة الصحافة موضعها بين اساليب التعابير المألوفة.

ان لغة الصحافة، كما هو معروف، لغة وسط بين اساليب التعابير الاخرى. انها اللغة التي يفهمها كل من يقرأ. ولا نقول غالبية الناس فحسب، او جمهور الصحيفة اليومية العادية، وهو جمهور متنوع الثقافة، متنوع درجة التحصيل العلمي، ومن هنا الحرص على اللغة الوسط، ان صح القول، تلك اللغة التي تبتعد عن لغة الاختصاص العلمي. هذا ايضاً، فإن التحقيق يتعامل مع موضوع علمي ترد فيه المصطلحات واضحة او مشروحة، فلسنا كلنا اطباء لنفهم المصطلحات الطبية. ومن ناحية اخرى، فإن لغة التحقيق تتعالى عن الإسفاف وتتجنب التعبيرات السوقية.

انها كما ذكرنا لغة وسط. ولغة الصحافة تتسم بالتشويق، ولا اقول التشويق بمعنى الاثارة. كلا. ومن هنا، لا بد ان يحشد كل ما يمكنه ان يحشده من عناصر تجعل القارئ يقبل على موضوعه، فيقرأه من بدايته الى نهايته. ولعل الوضوح عنصر مهم. الوضوح بحد ذاته هو عنصر مهم من عنصر التشويق. وكل العبارات الموجزة او ما يمكن ان يعبر عنه الان بالاسلوب التلغرافي، وكذلك تماسك الموضوع، وتضافر جزئياته، بحيث تفضي الافكار إلى بعضها البعض، بحيث لا يشوبها التفكك، كل هذا من شأنه ان يزيد من قابلية القارىء في النهاية على التهام موضوعه.

ويتطلب التحقيق اسلوباً في المعالجة يختلف عن اسلوب الخبر واسلوب التقرير كذلك. فأسلوب الخبر قد يقوم على الالفاظ البسيطة والتعبيرات الدارجة، في حين ترقى لغة التحقيق وفي كثير من النماذج الى مستوى لغة البحوث والدراسات مع ما يتطلب الرجوع اليه من الدراسات السائدة. ويقوم التحقيق ايضاً على المتابعة. فربما لا يكفي موضوع واحد لاستكمال ابعاد مشكلة بشكل جلي، او احتاج اختفاء سلعة الى عدة تحقيقات من عدد كبير من الزوايا، ويفترض هذا بطبيعة الحال مجهوداً ربما في بعض الاحيان غير فردي. وفي اعتقادي انه لا توجد طريقة محددة ثابتة لكتابة التحقيق الصحفي، اذ ليس كافياً أن نقول ان كتابة التحقيق تستند الى اسلوب الهرم القائم، او في كتب التحرير نجد ان هناك ما يسمى بأسلوب الهرم المقلوب للاخبار. ثم يتحدثون عن كتابة المقال وكتابة التحقيق

فيقولون ببساطة هكذا اسلوب الهرم القائم اي غير المعكوس. لكنني كما ذكرت لكم، كل ما يمكنني ان اقوله ان التحقيق يشمل الاجزاء الثلاثة التي ذكرتها.هناك كلام عن مصادر التحقيق، يمكن اجمال هذه المصادر، وهناك الورقة ستكون بين ايديكم وتقرأون ذلك، الملاحظة والمشاهدة، ثم الخبرة والتجربة، وثم المواد المعدة من مواد مطبوعة او مكتوبة او مصورة كذلك.

الحملة الصحفية :

بقي ان نشير الى مفهوم الحملة الصحفية والفروق بينها وبين التحقيق، اذ كثيراً ما يختلط المفهومان وينظر الى التحقيقات الساخنة على انها حملات صحفية، في حين ان الأمر قد يكون على خلاف ذلك. وفيما يلي بيان ذلك :

ليست الحملة الصحفية جنساً قائماً بذاته، شأنها شأن التحقيق او الحديث، بل هي فن استخدام الاجناس الصحفية من اجل انجاز هدف ما. فالحملة اذن تستخدم الخبر والمقال والتحقيق. انها فن توظيفي يقوم على عدد من العناصر، على الموضوع، كأن تكون مشكلة تهم الرأي العام، او هدفاً يتسم بالوضوح والتحديد من البداية وحتى النهاية، يعني مكافحة التدخين مثلاً. هناك جمهور متفاعل متحمس للقضية واهدافها.

وللحملة عوامل نجاح ابرزها الاعداد الجيد المسبق والمتابعة المستمرة لكل جزئياتها، ثم افساح الصدر للرأي العام وهو ما يكسب الصحيفة صاحبة الحملة احترام القراء واقرارهم بموضوعيتها.

هذا نص للدكتور فاروق ابو زيد : وينبغي على الصحافة تجديد امكاناتها او ابراز محرريها في سبيل انجاح الحملة، ثم اخيراً عدم التسرع في اصدار الاحكام، لا سيما الادانات قبل الحصول على المعلومات الكافية والادلة القاطعة التي تبرز بصورة لا لبس فيها دور الصحيفة كحارس لمصالح المواطنين، متربص من كل ما من شأنه النيل من حقوقهم. وقد قدمت الصحافة المحلية في الاردن نماذج جيدة للحملات الصحفية. لكن الملاحظ ان هذه الحملات لم تكن نتاج مجهود صحفي جماعي، بل كانت في اكثرها جهوداً فردية اعتمدت جنساً يكاد يكون واحداً من اجناس الكتابة الصحفية، وهو المقال العمودي. وحسبنا ان نشير الى الحملات الصحفية التي تسببت فيها اعمدة صحفية فحسب. ومن هذه الحملات خلال عام ١٩٨٦ مثلاً ما عرف بقضية (البيض الفاسد) وقضية (المؤسسات التعليمية الخاصة) وقضية تعيين المتزوجات في وزارة التربية، ثم ما عرف بقضية امتيازات المغتربين وغير ذلك مما اشار اليه بعض الكتّاب النابهين في الصحافة المحلية. وكان حقاً في حينه حديث المجتمعات في كل ركن في البلاد.

وفي مطلع التسعينات، فجّر وزير الصحة الاردني الدكتور عبد الرحيم ملحس من خلال تصريحات ادلى بها الى احدى الصحف الاسبوعية قضية كبرى حول واقع الغذاء والدواء المستورد في الاردن مما اثار حملات صحفية متتابعة كانت نتائجها ايجابية على سلامة المجتمع الاردني، اذ فتحت هذه الحملات الاذهان الى واقع كان في حاجة الى معالجات جذرية مما ادى الى وضع كثير من الضوابط الفنية والقانونية لتحكم استيراد الادوية والاطعمة.

ويجمل الحمامصي ثلاثة فروق بين التحقيق والحملة الصحفية يمكن ايجازها بما يلي : اولاً، ان التحقيق الصحفي يولد كاملاً. قد يتنامى لكي يتحول الى حملة، لكنه قد يكتفي بذاته. التحقيق قد يكتفي بذاته. وقد يظل مجهوداً فردياً في حين تتضافر في الحملة الصحفية جهود متعددة تشترك فيها اقلام الكتّاب الذين يحاولون ان يشركوا الراي العام في الموضوع بما يبدي افراده من اراء في

هذا الامر. والفرق الثاني فرق اسلوبي. ان التحقيق الصحفي في كثير من الحالات يحتاج الى استعمال الاسلوب الذي يرتفع به كاتبه الى مرتبة البحث والدراسة، طبقاً للشروط والضوابط الاصلية من لغة مضغوطة وتوازن وتناسب وغير ذلك. ويتطلب تسلسل التحقيق الرجوع الى المراجع التي تساعد على نجاحه وابراز جسامة الاخطاء موضع التحقيق. اما اساليب الحملات الصحفية فانها تعتمد على قوة اللفظ وحسن العبارة والحجة في ابراز نواحي الضعف، فالامر يحتاج الى براعة خاصة وقدرة على التعمق في فهم الامر الذي تدور حوله الحملات الصحفية.

اما الفرق الثالث فيتعلق بالخطة التي يرسمها الكاتب لنفسه. فالتحقيق يتطلب وضع خطة متكاملة مع ضمان توافر اكبر عدد ممكن من المصادر التي تسمح بان يستوفي التحقيق جوانبه. والصحفي هنا كممثل للادعاء لا يستطيع ان يقدم القضية الى المحكمة قبل ان يستكمل كل النقاط ويجعلها صالحة للنظر (الكلام للحماصي) والامر نفسه اجمالاً يتعلق بالحملات، لكن مع فوارق. إن صاحب الحملة عليه ان يتعمق في دراسة كل الاحتمالات التي قد تتولد عن هذه الحملة. وقد يضطر في بعض الحالات الى قطع سلسلة كاملة ليرد على بعض البيانات او يصحح بعض المعلومات ثم يمضي بعد ذلك في طريقه.

عناصر التحقيق الناجح :

وأوضح الدكتور حداد ان التحقيق والحملة الصحفية يشتركان في سمة مهمة، وهي ان كليهما يتطلب قدراً متفاوتاً من المتابعة، والكتابة فيها تفتح ابواباً واسعة للنقاش والاخذ والرد. ويتطلب التحقيق اكثر من غيره صوراً مصاحبة على قدر من الوضوح والدلالة. كما يتطلب احياناً رسوماً وخرائط تفسيرية. ويجب الاعتناء بعناوين التحقيق الرئيسة والفرعية بحيث تشد انتباه القارئ الى مواصلة قراءة الموضوع حتى النهاية. ولا بد من الاشارة ايضاً الى ان اسلوب اخراج التحقيق يساعد في انجاحه. وربما كان للتغاير في استخدام الالوان واحجام الحروف والعناوين الفرعية وعناصر الابراز دور مهم في الصورة العامة التي يتخذها شكل التحقيق.

وفي سياق تحديده العناصر التي من شأنها ان توفر لنا تحقيقاً ناجحاً ومثمراً، قال الدكتور حداد انه يجب أن تكون الفكرة جيدة ومثمرة، وان تكون الاهداف واضحة، وان يكون الصحفي كفؤاً وعلى استعداد للتضحية، وان تكون المعلومات دقيقة وشاملة وموضوعية، وان تكون المعالجة فنية علمية، والاخراج الطباعي متقن.

تحديد المفاهيم الصحفية :

ثم قدم الاستاذ محمد المحتسب ورقته التي تناولت تحديد المفاهيم، والتي اكد فيها ان الخلط في المفاهيم في كتبنا العربية بالذات نابع من الترجمات التي اعتمد عليها كتّابنا ومؤلفونا في هذا المجال. فالترجمة من اللغات الاجنبية الى اللغة العربية ومن اكثر من مرجع انعكست حتماً على التعريفات عندما انتقلت الى اللغة العربية. والنقطة الثانية التي يجب التأكيد عليها هي ان كل فنون العمل الصحفي عبارة عن تقارير. فالخبر تقرير عن حالة، والتقرير تقرير. والحديث او المقابلة الصحفية تقرير عن مواجهة الصحفي للشخص الذي يجري المقابلة معه. والتحقيق هو عبارة عن تقرير عن قضية معينة او عن ظاهرة معينة. وبالتالي، فإن كل اعمال او فنون العمل الصحفي عبارة عن تقارير صحفية. ويعني ذلك انه لولا وجود الخبر لما كان هناك اي فن من فنون العمل الصحفي. ومن الخبر

تنطلق الفنون بدءاً بالقصة الخبرية فالموضوع الخبري فالتقرير فالحديث فالتحقيق فالمقال. والسؤال الذي يطرح نفسه حقيقة : هذه الفنون الصحفية، هل جاء ترتيبها بهذا الوضع.. القصة الخبرية مبتدئين بها، انتهاء بالمقال اعتباطاً. في تصوري، انه لم يكن اعتباطاً. هناك محددات جعلت هذا الترتيب يكون على هذا النحو. ولعل اول هذه المحددات الموضوعية وما يقابلها من الذاتية. فكلما ابتعدنا باتجاه عكس عقارب الساعة كلما خفت الموضوعية وبدأت الذاتية تظهر.

فالقصة الخبرية موضوعيتها تكاد تقترب من موضوعية الخبر، ثم الموضوع واختيار جزئية معينة، فذاتية الكاتب تظهر، تظهر في التقرير، تظهر من خلال اختياره الموضوع، من خلال اختياره لمن يقابل، لتحديد الاسئلة، لوضع الاسئلة، توجه الحديث باتجاه معين، في كل هذا شخصية الصحفي ستظهر حتماً، وتنتهي في المقال. وانتم تعرفون ان المقال كتابة، أي ان كاتب المقال يكتب اسمه تحته لانه هو صاحبها ولغته وأدبه وثقافته وفكره وما يخطر على باله. وبالتالي، الموضوعية تكاد تقل تدريجياً . لكن يجوز ان يكون هناك لبس يحصل، اي هل تعني الذاتية البعد عن الموضوعية ؟ لا . ان ذاتية الكاتب، شخصية الكاتب، ادب الكاتب، فكر الكاتب تظهر، ولكن تناوله حتى برأيه مئة في المئة سيكون موضوعياً، وليس فيه نوع من المبالغة او الذاتية المجردة البعيدة عن الموضوعية.

فإذن اول نقطة، أو اول محددة لهذا الترتيب هو الموضوعية وما يقابلها من الذاتية. ثانياً : عدد المحاور، واقصد بعدد المحاور عدد الزوايا او الجوانب التي يسلط الضوء عليها الصحفي في هذه الموضوعات. فالموضوع الصحفي قد يسلط الضوء على محور واحد، على زاوية واحدة.

نقرأ الخبر، هناك مجموعة من المحاور، من الزوايا في الخبر غير مفهومة، غير واضحة، او جديرة بالانتباه،غريبة، مشوقة. فيأخذ الصحفي محوراً من هذه المحاور ويسلط الضوء عليها . في التقرير يتعدى عدد المحاور من واحد الى اثنين الى ثلاثة، وربما اكثر، ويستمر الى ان نجد مجموعة من المحاور والزوايا في التحقيقات الصحفية . وبمعنى آخر، حتى يأتي التحقيق الصحفي نموذجاً متكاملاً، نجد الكثير من المحاور والزوايا.. المتضرر والمضرّر والحيادي ... أي، كما قال الدكتور نبيل، كل من له علاقة بهذا الموضوع من قريب او من بعيد، ظواهرها الظاهرة والمخفية، اسبابها القريبة والبعيدة، كل هؤلاء الناس ستغطيهم في التحقيق . وبالتالي، المحاور التي يغطيها التحقيق اكثر بكثير من محاور القصة او الموضوع والتقرير . ومن هنا اختلفت، اي ان هذا ايضاً محدد آخر وفاصل آخر من الفواصل ما بين الفنون الصحفية المختلفة . اما المساحة، فما دامت قد تعددت المحاور، فإن المساحة حتماً تختلف . ان مساحة الخبر تختلف عن القصة الخبرية، وتختلف عن الموضوع، وعن التقرير، وعن الحديث، وعن التحقيق، وهكذا .

المحدد الآخر هو اللغة والاسلوب. وانتم تعرفون وانتم صحفيون ان لغة الخبر هي اللغة العامة التي نستعملها في الحياة، اللغة السهلة الواضحة، لانها قطاع الجماهير التي تريد ان تقرأ. وكلما اتجهنا بعكس عقارب الساعة نجد ان اللغة اختلفت جزالة، استخدام مفردات، استخدام مصطلحات معينة، استخدام تراكيب لغوية ادبية، علمية، حسب الموضوع الذي بين ايدينا. اللغة والاسلوب تختلفان حتماً من فن الى فن. ما يرتبط باللغة والاسلوب يرتبط بمن يستقبل هذا الفن. أعني ان محدداً آخر هو الجمهور المتلقي. عندما أعرف من هو جمهوري المتلقي، هنا ستختلف حتماً لغتي وسيختلف اسلوبي ولغة واسلوب الخبر، لأن المتلقي، وهو الجمهور العام، حتماً ستختلف اللغة عن لغة المتلقي للتحقيق الصحفي، لانه قد يكون شريحة معينة من شرائح المجتمع وليس كل المجتمع، لانه يوجد في كثير من التحقيقات الصحفية ما هو متخصص في الموضوع. قد تكون القصة اقتصادية، ولا يقرأ هذه

القضية الاقتصادية كل الناس، وانما يقرؤها المهتمون بهذا الموضوع، سواء فهم المتخصص او الذين يرغبون في التعمق في هذه الموضوعات.

محدد آخر هو العمق في التناول، وهنا لعل الاخوان بالأمس واليوم لم يأتوا على ذكر تسمية قد تختلط مع التسميات التي تحدث عنها الجميع. هناك تحقيق يسمى (In-Depth Reporting)، وبعضهم يخلط في الـ (In-Depth Reporting) ما بين (Investigative Reporting) وما بين (Inquiry Reportng) ويسمونه (In-Depth Reporting)، اعني التقرير او التحقيق الضارب في العمق او المتعمق. وهذه الفنون ايضاً، كلما اتجهنا بعكس عقارب الساعة نجد ان الضرب في العمق يختلف من فن الى فن.

فالخبر يتناول الفايف دبليو سريعاً، وبعد ذلك، تأتي فنون العمل الصحفي لتركز على المحاور التي يتناولها الصحفي في هذه الفنون ويتعمق فيها. ولكن لو اردنا ان نقارن بين تعمق كاتب التقرير في قضية معينة وتعمق كاتب التحقيق في نفس تلك القضية، نجد ان التعمق مطلوب في كتابة التحقيق اكثر بكثير من التعمق المطلوب في كتابة التقرير، وذلك لأن التقرير اسرع من التحقيق. قد يظهر التقرير مباشرة في نفس يوم الخبر. وقد يظهر التقرير في اليوم الثاني على اكثر حد. ولكن التحقيق قد يظهر بعد اسبوع او بعد اسبوعين. وبالتالي، هذا يحتاج ويطلب ويفرض على كاتب التحقيق ان يتعمق في القضايا والمحاور اكثر بكثير مما يمكن ان نطلب من كاتب التقرير.

اما بالنسبة للتأثير، فإن تأثير فنون العمل الصحفي باتجاه عكس عقارب الساعة يزداد، وانتم تعرفون تأثير التحقيقات الصحفية والمقالات الصحفية. ان هذا الامر ينعكس اساساً ايضاً على محدد آخر، وهو، لو سألتكم : من هم اكثر الصحفيين شهرة من الذين يعملون في المجالات والمؤسسات الصحفية، نجد انهم كتّاب التحقيقات، وربما يسبقهم كتّاب الاعمدة والمقالات اليومية، ليس لأن الاسم يتكرر فقط، وانما لانهم يطرحون ويعالجون قضايا على جانب كبير من الاهمية، وفي جزء من أعمالهم شيء يخاطب العقل ويؤدي الى الاقناع اكثر بكثير مما يؤدي الى فقط الارشاد او الابلاغ او الاعلام، وانما ينتقلون الى ابعد من ذلك، وهو الاقناع، وحتى تغيير السلوك في كثير من الاحيان.

اما بالنسبة للمردود المعنوي والمردود المادي على الصحيفة وعلى الصحفي وعلى المجتمع ككل، فإننا نجد ايضاً تأثير هذه الفنون ايضاً بعكس عقارب الساعة، ان كانت مردودات معنوية او مادية او تأثيرات ايجابية على المجتمع، فاننا نجدها تسير بعكس عقارب الساعة. فكلما اتجهنا بعكس عقارب الساعة ابتداءً من الخبر وانتهاءً بالمقال نجد ان هذا المردود يزداد اولاً بأول.

الجهد المطلوب وعدد المحررين، وهنا ايضاً اضيف اضافة لم اسمعها منذ يوم أمس. كاتب التحقيق في كثير من المرات، وخصوصاً الـ (Investigative Reporting) لا يكون شخصاً بمفرده، وانما يسمونه (Team Work)، وبالفعل هناك مجموعة محررين او مجموعة صحفيين يقومون بهذا العمل، ويضعون الخطة، ويوزعونها بينهم، ويتجه كل واحد فيهم الى جزئية من هذه الخطة، ومن ثم بعد ان يكتمل ما لديه من اعمال يجتمعون لكتابة او صياغة التحقيق الصحفي الذي بين ايديهم ويضعونه بالصورة التي يمكن ان تظهر في اليوم التالي في الصحافة.

هذه بعض المحددات التي يمكن ان نفصل وأردت ان اؤكد عليها، لأن الكثير من الاسئلة التي طرحت جانبية بيننا وبين اخواننا المشتركين. أي، هل هذا تحقيق وهل هذا تقرير، وكيف نميز ما بين التحقيق والتقرير ؟ فلعل هذه المحددات يمكن ان تضيف لبنة في عملية التفريق حتى تأتي الاعمال في

المستقبل متكاملة ويمكن ان نصل ان شاء الله في صحافتنا الى ما يسمى بالتحقيق النموذجي المتكامل.

هذه اول جزئية من جزئيات المحاضرة. الجزئية الثانية، واسمحوا لي، ونيابة عن زملائي، ووضعت نفسي واحداً من المشتركين والصحفيين والصحفيات، وتساءلت الليلة الماضية : هل استطعنا أن نصل الى اجابات عن هذه التوقعات، او لم نستطع ؟ لعلنا أن لم نستطع ان نكمل ذلك، ونستطيع ان نكمل ذلك في محاضرات اليوم وفي نقاش اليوم. فأول هذه الاسئلة التي كانت موجودة هو التعريف. وسمعنا كثيراً عن التعريف، وسأحاول ان الخّص ما توصلنا اليه حول تعريف هذا المفهوم، الذي هو التحقيق الاستقصائي.

يرتبط هذا النوع من التحقيقات بوظيفة الصحفي ودوره ومهمته الاساسية، والتي هي مهمة رجل الشرطة في استطلاع الحادثة واثباتها. ولكن كلمة (رجل الشرطة)، ارجو أن أبين أن المقصود هو التشبيه وليس المقصود الناحية الامنية. أي انه كيف يقوم رجل الشرطة بتثبيت حادثة. في هذه الحادثة، يأتي بعده المدعي العام ويأتي المحامي ويأتي الدفاع الذي هو محامي المتهم والنيابة العامة، ثم يأتي القاضي، ثم يأتي الشهود. كل هؤلاء العناصر حقيقة يقوم بها الصحفي نفسه. هو الشرطي، او هو الملاحظ الأول، هو المكتشف للظاهرة والفكرة، هو المنقب عنها، هو الذي اوجدها، وهو الذي تعب من اجل تطويرها والوصول اليها والبحث عن المعلومات المتعلقة بها، وكشف خباياها. ومن ثم، وهذه نقطة ايضاً لم يركز الاخوة عليها : ما بين الفنون الصحفية المتنوعة وما بين التحقيق فإن الخاتمة مفروضة، والخاتمة ليست ارتجالية وليست كلاماً خطابياً، وانما نابعة، او بالاحرى هي حكم، وفرض حكم، انها اتهام او دفاع. الكرة في ملعب من ؟ من الذي يقف في الخلف. أي انني لا اكتفي حقيقة بالسؤال من يقف خلف هذه التصرفات او من يقف خلف هذه الرشاوى وهذه المفاسد. يمكن ان تسأله انت في تقرير، ولكن اذا اردت ان تجري تحقيقاً استقصائياً، عليك ان تقول هذا الجانب هو الذي تقع عليه المسؤولية. انت القاضي، ولا خلاف ابداً ما بين المحقق في التحقيق الاستقصائي وما بين القاضي. عليك ان تقول من الملوم. اذا لم تكتشف ولم تقل من الملوم، فإنك لم تفعل شيئاً. تستطيع ان تسمي عملك أي فن آخر صحفي، ولكن لا تسميه تحقيقاً. فالتحقيق النموذجي هو الذي يعطيني في الخاتمة حكماً فاصلاً. وهذا الحكم ليس ذاتياً، وانما كان بناء على المعطيات التي توصلت اليها، حتى استطيع ان اصل الى المرحلة التي تحدث عنها الدكتور نبيل الشريف، مرحلة التغيير، ومرحلة الوعـــــــــي، وبالتالي يؤدي هذا الوعي الى عملية التغيير. لكن اذا تركت جماهيري العريضة غير واعية لما يجري، بل بالعكس يمكن ان اسئلتي قد تزيد عند الجمهور الشعور بغياب المسؤول، أو تزيد عنده الشكوك، ولا تعطيه الحقائق بتفصيلاتها ودقائقها. وبالتالي، قد تنعكس فائدة وهدف التحقيق.

التحقيق الاستقصائي هو الكاشف عن الفساد، كما اكد الزملاء، بأنواعه وسوء الاخلاق، تلك المفاسد وسوء الاخلاق التي لها تأثير على المجتمع. التحقيق الاستقصائي هو ذلك النمط من التحقيقات الذي ارتبط في اذهان الناس بأهمية ودور الصحافة واثرها في حياة الناس. هذا الدور النابع من دور الصحافة في المجتمعات التحررية التي تعتبر الصحافة الحارس الامين والسلطة الرابعة، وهو التحقيق الذي لا يقوم باعداده صحفي واحد، بل تقوم عليه مجموعة من الصحفيين ويستغرق وقتاً أطول وجهداً اكبر ونفقات اكثر. وفيه لا يكتفي الصحفي بما تبثه الجهات الرسمية من معلومات، وانما عليه أن يبحث وينقب ويفتح الابواب المغلقة.

الصحافة والتعرض للقضاء :

وتحدث الاستاذ صلاح الدين حافظ عن موضوع بالغ الحساسية، وهو عدم قدرة الصحافة على التعرض للقاضي بالرغم من معرفتنا ان بعض القضاة يتلقون الرشوة. وقال ان مجرد طرح فكرة إرتشاء القاضي يعتبر تخريباً لقيمة معينة، اذ ان من المفروض ان يلجأ الخصمان الى القاضي، لانه هو الحكم وهو الذي ينفذ القانون او يحكم بالقانون. ولكننا نعرف ان القضاء في العالم الثالث فاسد. ولذلك، فبالنسبة للصحافة، فإن الدخول في هذه المناطق الممنوعة ضرره اكثر من فائدته. وبالتالي، لو افترضنا ان هناك شخصاً يقدم الرشاوى للناس، فهل يجوز للصحفي ان يتخفى لكي يثبت عليه التهمة ؟ والجواب عن ذلك ان مثل هذا التصرف سليم من الناحية القانونية، ولكن غير سليم من الناحية الاخلاقية، والصحفي هنا مدان.

وعقبت الآنسة ريما المعايطة على الموضوع قائلة ان الصحفي هو عبارة عن محقق. ويحق للمحقق ان يتبع اية طريقة وأي اسلوب حتى يحصل على المعلومة التي يريدها. وفي المقابل يتحمل هو النتيجة التي سيتوصل لها، سواء كانت الطريقة التي يتبعها قانونية، او غير قانونية.

وقال الاستاذ صلاح الدين حافظ انه ليس من مسؤولية الصحافة ان تصلح القضاء. ولكن الذي نص على استقلالية القضاء وهيبته وعدم مس القضاء لدى الرأي العام نص ايضاً على محاسبة القضاء، أي ان هناك جهات معينة تتولى مسؤولية محاسبة القضاء. ففي مصر على سبيل المثال، أحيل (٣٤) قاضياً للمحكمة بتهمة الرشوة في عام ١٩٩٣ وفصلوا عن القضاء، وطلبوا تحويلهم بعد فصلهم من القضاء الى محامين. ولكن نقابة المحامين المصريين ونقابة الصحفيين المصريين قامتا بحملة مشتركة لمنعهم من ذلك، وقد نجحت هذه الحملة. إننا ما زلنا في مأزق غريب جداً، حيث اننا لم نلج هذه المنطقة الحساسة بعد. ولكنني من انصار عدم مس القضاء بصورة مباشرة، لأن ذلك يسقط فكرة العدالة.

اما الاستاذ رمضان رواشدة، فقد عقب على الموضوع بقوله إن دساتير الدول العربية اكدت استقلالية ونزاهة وهيبة القضاء. وهناك مادة في قانون العقوبات تحظر على أي صحفي التعرض للقضاء تحت طائلة العقوبة بالسجن ما بين سنة واحدة الى ثلاث سنوات. واحياناً تعرف الصحافة عن قضية فساد في القضاء ولكنها لا تستطيع أن تكتب عنها. غير ان الذي يحدث هو ان المجلس القضائي يحيل هؤلاء القضاة على التقاعد او يطلب منهم ان يقدموا استقالتهم للحفاظ على هيبة القضاء.

أما الاستاذ محمد المحتسب فقد قال اذا كان الهدف هو الصالح العام، فإنه بالامكان بدلاً من نقل المعلومة على صدر صفحات الجريدة ان تسرب الى المسؤول وهو الذي سيقوم بمعاقبة الناس الذين نتحدث عنهم. ولذلك فإن التحفظ على النشر في تلك الحالة هو من المصلحة العامة.

وعقب الدكتور نبيل حداد على الموضوع بقوله: في كثير من الاحيان ربما يكون النشر هو الوسيلة الوحيدة، وفي احيان اخرى، ربما يكون اسوأ وسيلة . ويستطيع الصحفي فعلاً اذا كانت لديه الأدلة ان يقدمها الى الجهة المعنية حيث تأخذ العدالة مجراها . ولكن اذا حدث ان هناك نية للتستر على الموضوع وعدم ملاحقته، يبرز السلاح الرهيب للصحافة، والحل هنا يكمن في النشر .

اما الدكتور نبيل الشريف فقد عقب على الموضوع بقوله: للصحفي دوره المهني فقط والذي يجب أن تحكمه الضوابط والاخلاق المهنية. والصحفي نفسه هو الذي يجب أن يقرر النشر او عدم النشر. واذا كانت مصلحة البلد تقتضي عدم النشر، فإن عليه ان لا ينشر. انه لا فائدة ان يكون الصحفي في المنطقة الرمادية، أي انه بدلاً من ان تنشر القصة، سربها الى جهة أخرى.

وقال الاستاذ صلاح الدين حافظ إن القانون جعل وضعاً خاصاً للقضاة في جميع دول العالم ولم يستثن احداً غيرهم، وذلك لحكمة، وهي ان القاضي هو الذي نلجأ اليه اخيراً كملجأ اخير. ان هناك قضية اساسية وهي ان القضاء له هيبة خاصة. ولذلك يجب أن نحافظ على هذه الهيبة مصونة، لأن الناس يحتكمون الى الهيئة القضائية التي يفترض ان تقيم العدل.

مفهوم التقرير الاستقصائي :

وقدم الدكتور نبيل حداد الى الندوة ورقة عمل تستهدف تحديد مفهوم التقرير الاستقصائي. وقد وصف التقرير الاستقصائي بأنه جنس كتابي متمايز ضمن اجناس كتابية صحفية اخرى. وأكد اننا لا نزال نعيش في مرحلة فوضى اصطلاحية، ولعل هذه الفوضى تأخذ اوسع تجلياتها في العلوم الحديثة نسبياً أو تلك الوافدة مع منجزات العصر، وخاصة فيما يتعلق منها بعلم الاتصال ووسائله المختلفة والتي ارتبطت بها عشرات الاصطلاحات التي ما زالت في حاجة الى التعريف الدقيق والتحديد الواقي. وعلى سبيل المثال، فإن اصطلاحي الكتابة والتحرير لا يزالان في تداخل وغموض. فتارة نجد ان بعض المراجع لا يفرق بين عملية الكتابة التقريرية (Reporting) وعملية الكتابة الاحترافية (Writing) . وتارة اخرى نجد ان هذه المرجع تتحدث بخلط واحد بين هذين الضربين من الكتابة التقريرية والاحترافية وبين عملية التحرير (Edditing) .

واضاف الدكتور حداد قائلاً : لقد عرّف عبد اللطيف حمزة، احد رواد التأهيل النظري في الصحافة، التحقيق بأنه عملية تسليط الاضواء على فكرة او ظاهرة آنية. وواضح ان مثل هذا التحقيق ينطبق على الاستطلاع الريبورتاج الشائع في الصحافة العربية. وقد يشمل هذا التعريف مفهوم التحليل الاستقصائي (Investigative Report) لكن المشكلة في هذا التعريف انه يمتد ليشمل غيره في المعالجات الصحفية، بل قد يمتد ليشمل الخبر الموسع، او ما يسمى بالتقرير الاخباري.

ويعرف الدكتور محمود ادهم، وهو استاذ في الجامعات المصرية، التحقيق بأنه نتاج الكاتب الصحفي المحترف.

ويضيف الدكتور حداد ان هناك عشرات التعريفات الاخرى الصادرة عن تجارب شخصية. غير ان هذين التعريفين المذكورين اعلاه قد خلطا بين الخبر والتقرير من جهة والتحقيق من جهة اخرى. فالاهمية والطرافة هما عنصرا جدارة في اي جهد اعلامي، خبراً كان أم تحقيقاً. ولكنني لا ارى هناك وجهاً لازماً لاشتراط لون التحقيق بمعناه العلمي مصوراً الا من حيث أن الصورة دليل دافع على صحة القصة او الواقع.

وأوضح الدكتور حداد ان التحقيق قد يكون ثمرة جهد احد الهواة لا علاقة له بالعمل الصحفي، وكمثال على ذلك، البقال الفلسطيني الذي اثارته ممارسات جنود الاحتلال الاسرائيلي بحق العمال الفلسطينيين على احد المعابر، فما كان منه الا ان ترصد بكاميرا الفيديو لهذه الممارسات وصورها، وكان ذلك في اوائل الشهر الماضي، ثم وزع الفيلم على محطات التلفزة الاسرائيلية والعالمية،

وبذلك حقق بمجهوده العفوي تحقيقاً اعلامياً مصوراً محققاً الشروط العلمية، وهي شروط معروفة. ثم سمعنا أمس ان الامر كان على خلاف ذلك بالنسبة لتصوير حادث اغتيال أسحق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلي قبل ذلك بنحو عام، اذ انه تم تصوير الحدث بمحض الصدفة من قبل هاوي تصوير قدم ليصور تجمعاً احتفالياً ولم يأت ليوثق حادث اغتيال سياسي. وقد تكررت هذه الصدفة في الشهر الماضي حيث كان اثنان من المستجمين على شاطئ المحيط الهندي وعلى بعد مئة متر يصوران المنطقة التي يستجمان فيها. فكان ان صورت الكاميرا طائرة اثيوبية منكوبة وهي تهوي الى مياه المحيط بعد نفاذ الوقود منها واثناء عملية اختطافها. وقد دفعت احدى محطات التلفزة العالمية مبلغ (٦٥) الف دولار ثمناً للفيلم. والمثالان الاخيران ليسا بالتأكيد جهداً تحقيقياً لانتفاء الغاية الصحفية اصلاً.

وفي احد تعريفاته، يقول الدكتور محمود ادهم إن التحقيق الصحفي المصور تغطية تحريرية مصورة تضيف مزيداً الى خبر جديد، او يتناول موضوعاً قديماً او مشكلة هامة ويقدم للقارئ بطريقة مفيدة ومشوقة. غير ان العيب في هذا التعريف انه يقدم الشرح ولكنه لا يقدم المشروح.

وفي حقيقة الامر، كلمة (تحقيق) تنطوي في اللغتين العربية والانكليزية على مستويين: مستوى يتعلق بالمعنى المجرد أو المعنى المعجمي، ومستوى آخر اصطلاحي ارتبط بالصحافة المعاصرة. وتعني كلمة (تحقيق) في اللغة الانكليزية (Investigation) وفي عالم الصحافة نوعان من التحقيق – اولهما يسمى بالتحقيق او الريبورتاج، وهذا ما نشاهده في صحافتنا العربية. والريبورتاج، او (Reportage) كلمة انكليزية تعني التحقيق الذي يشمل شرطين، لا ثلاثة شروط، وهو الضرب الشائع في صحافتنا العربية، والآخر ما يعرف بالتقرير الاستقصائي، أو (Investigative Report) ، وهو نوع عزيز في صحافتنا، كلما ظفر قارئ صحافتنا بقصة من هذا الضرب مكتملة الشروط واضحة الأسس. ويمكن تعريف هذا الضرب من التحقيق بانه جهد اعلامي مقصود بالكلمة او بالصورة او كليهما معاً" يتوخى الكشف عن واقع او نشاط غير قانوني، وثمة مصلحة لجهة ما في محاولة طمسه او اخفائه. اما المفهوم الاول وهو المفهوم الشائع في صحافتنا العربية فهو كما ذكرت مفهوم الريبورتاج. ويطلق عليه عندنا ايضاً التحقيق. على ان هذا يظل الى مفهوم التقرير اقرب منه الى أي شيء آخر. وسنحاول فيما يلي ان نتلمس بعض الجوانب من المفهوم المجرد للتحقيق الصحفي ثم المفهوم الشائع للتحقيق الصحفي في صحافتنا العربية، ونتعرض بعد ذلك للحملة الصحفية وللفرق بين الاجناس الصحفية الاخرى والتحقيق من جهة اخرى.

ان أول ما يفترضه التحقيق الاستقصائي هو وجود الواقعة اذن، أي عمل غير شرعي من كثير من الوجوه يتعارض مع مصلحة المجتمع او في الأقل لا تقبله اغلبية الناس، على انه ممارسة مسموح بها، ومن ثم ينبغي الكشف عنه من جانب الصحافة لأن ذلك واجبها، اذ ان احدى وظائف الصحافة هي المحافظة على حقوق المواطنين والدفاع عن مصالحهم وحمايتها. ومن ثم فإن الكشف عن اية ممارسات منحرفة مسؤولية وطنية على الصحافة.

وثاني هذه الشروط كما ذكرنا وأشرنا، لا أريد ان اتوسع كثيراً، إذن وجود جهة ما لها مصلحة في طمس هذه، لا بد من وجود هذه الجهة. وتسعى جاهدة لطمس الواقعة وبذلك تكرس الصحافة نفسها سلطة رابعة حقاً في المجتمع من خلال حراستها لمصالح ابنائه وفضح كل من يهدد حقوقهم – فعلى سبل المثال وفي قصة اخبارية في احدى الصحف العربية يمكن ان تكون منطلقاً لتحقيق صحفي متكامل، نجد ان هناك جهة ما قد انشأت اربعة مصانع للنسيج والملابس الجاهزة في احدى المحافظات وبعد إنشاء المصانع واستيراد معداتها من الخارج صدر قرار آخر من الجهة نفسها بالغاء

المشروع ونقله الى محافظة اخرى مما تسبب في تبديد الملايين على الدولة وضياع اربع سنوات من الجهد، وتطرح الصحيفة في العنوان هذا السؤال الذي يشير بطرف خفي الى جهة ما لا يفصح تماماً عنها، لها مصلحة في عملية نقل المشروع ولها بالتأكيد مصلحة في بقاء الدوافع الحقيقية لنقل المشروع طي الكتمان وذلك حين تقول من المسؤول عن ؟ كما ان القصة نفسها ثمرة جهد صحفي وتحقيق ميداني قام به مندوب، وهذا هو الشق الثالث والأخير الذي يكتمل به التحقيق الصحفي وهو بعبارة اخرى عمل صحفي منظم، بمعنى انه لا بد من توافر القصد والجهد اضافة الى الشقين المشار اليهما. ولعل اسطع مثال لـلتحقيق الصحفي لهذا المفهوم في صحافتنا العربية يتجلى بما قام به احسان عبد القدوس في مطلع الخمسينيات من جهد متميز أسفر عن الكشف عما عرف بقضية الاسلحة الفاسدة التي زود بها الجيش المصري إبان الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٤٨ .

انا كتبت عن ووترغيت، يتهيأ لي لما سمعتم بالامس او شاهدتم عنها في التلفزيون، وكذلك تناولها بتحليل ضاف زميلي الدكتور نبيل. هذا بالنسبة للشروط الثلاثة، مما سبق نفهم ان ما تنظر اليه صحافتنا العربية وكذلك كثير من المراجع التي تناولت هذا الموضوع على انه تحقيق صحفي لا يلبي الشروط جميعها، وربما كان أقرب كما ذكرت الى التحقيق. ولكن لا مناص امامنا من الاخذ ببعض هذه المفاهيم، ما دامت تدور حول نماذج تطبيقية سائدة ولا تتعامل مع مجرد فرضيات نظرية. وتنبع قوة هذه النماذج او هذه الاعمال او هذه الأمثلة، وتستمد استقرارها من واقع موضوعي وتطبيقي بنجاح تحقيق بناءً على ذلك.

فمثلاً من شروط اختيار التحقيق بالمفهوم الريبورتاجي السائد في صحافتنا اختيار الفكرة، فكرة ما تشغل اذهان الجمهور، لأن نجاح التحقيق الصحفي يتوقف على مدى تجاوب الرأي العام مع موضوع التحقيق، ومعنى هذا ان فكرة التحقيق يجب أن تنبع من أعمدة الصحف، او من الاخبار، او من اخبار لم تنشر بعد، ويعلم الصحفي ان نشرها يثير القراء.

التحري الصحفي :

وعقب السيد عبد الرحمن الخطيب على موضوع التحري الصحفي بقوله ان قارئ الموضوع الصحفي لا يهتم اذا كان هذا تحقيقاً، ام تقريراً اخبارياً، ام ريبورتاجاً. هو يريد معلومة مثيرة، يريد قصة يستطيع ان يقرأها، قصة يستمتع بها، قصة تحقق هدفها وغايتها، وفي المقابل يتبجح في روايتها وسط اصدقائه. انه يريد شيئاً ممتعاً، شيئاً جميلاً. السؤال هنا انا كصحفي ازاء الصعوبات التي اواجهها، لماذا اتحمل المشقة، فليس لدي ضمانات او امكانات، والواقع لا يسمح لي ان اعمل تحرياً صحفياً بالشكل القانوني او بالشكل المهني الحقيقي. انا اقول ان الشكل ليس مهماً، وانا اتفق مع الدكتور نبيل في هذا الموضوع. فهذا جهد ابداعي والشكل ليس مهماً. انا اقدم معلومة صحيحة مئة بالمئة انسبها الى مصادر معروفة وتستطيع أن تدافع عن وجهة نظرها وانتهي من ذلك إذن. اذن القاعدة هي ان الشكل ليس مهماً، والمعلومة هي المهمة، خاصة وان الصحافة الآن، كما رأينا أمس، اصبحت صحافة معلومة، وليست صحافة رأي او مقال.

نقطة اخرى، مفهوم الاثارة. تتهم الصحف الاسبوعية دائماً انها صحف اثارة. انا لا اقول ان كل ما تنشره الصحف الاسبوعية صحيح مئة بالمئة. ولكن الصحف الاسبوعية تلجأ للاثارة حقيقة لانه ثبت بالملموس من خلال تجربتي البسيطة انا كصحفي ان القارئ الاردني يجذبه المانشيت، أي ان اسلوب ترويج هذه السلعة هو المانشيت. اذا كان هنا مانشيت قوي، الصحيفة تطبع طبعتين في بعض

الاحيان، واذا لم يكن هناك مانشيت قوي بعد ان اكون قد قدمت جهداً مهنياً كاملاً بالشروط المهنية في جميع المواضيع، فقد لا يهتم القارىء بها، وانا في النهاية اعمل في مؤسسة تجارية قائمة على الربح، وتحديداً الصحف الاسبوعية يهمها ان تبيع وتنتشر.

اعتقد ان مرحلة الاثارة لا بد المرور فيها في الصحافة الاسبوعية قبل ان نصل الى صيغة نهائية تحدد واقع الصحافة وهل هي تخدم هدفاً او غاية ام لا.

والنقطة الاخيرة هي اننا عرضنا صعوبات التحري الصحفي وقلنا ان امكانياتها صعبة، ولكن لم يعلق احد الجرس، ولم يضيئوا لنا شمعة كيف نبدأ، أي اننا لم نسمع حلولاً.

وأثار السيد رائد العابد مسألة ديكتاتورية المحرر في الصحافة قائلاً ان ظاهرة الصراع بين المحرر والصحفي ليست موجودة عندنا هنا في الاردن فقط، بل موجودة في العالم. وأستشهد في هذا الشأن بقصة الصحفي الامريكي الذي يملك ثلاثين عاماً من الخبرة ويعمل في صحيفة (نيويورك تايمز) والذي كانت له مواجهة مع محرره حول نشر قضية فساد. كان الصحفي قد حضّر تقريراً عن قضية الفساد، وكان الخلاف بينه وبين المحرر ان المحرر اراد ان يغير ويختصر. ومضت ثلاثة ايام بين المحرر والصحفي وهما يتبادلان الاتهامات. والسؤال هنا الى أي مدى يجب ان يسمح فيه للمحرر ان يمارس صلاحياته او ديكتاتوريته ؟

وأكد الدكتور نبيل الشريف في سياق تعقيبه على موضوع التقرير الاستقصائي انه لا خلاف بين المشاركين في تعريف ما هو التقرير الاستقصائي او ما هي صحافة التحري . ولم يكن هناك رأي معارض بحيث يقال ان المشاركين في هذه الندوة خرجوا باختلاف في وجهات النظر.

وقال اننا متفقون على ان التحري الاستقصائي هو التقرير الذي يحتاج الى جهد الصحفي نفسه وعمله الدؤوب ابتداءً من معلومة وصلته. والامر الآخر هو ان يكون هناك جهة تحاول ان تخفي، والصحفي يحاول ان يكشف. والهدف في النهاية خدمة الناس وخدمة الصالح العام. يجب ان نركز دائماً على هذه الأسس، واعتقد انه من المهم ان نحاول ان نحدد رؤيتنا. عامل الوقت مهم جدا " . أثيرت بعض الاسئلة ما هو الفرق بين التحقيق اليوم والتقرير الاستقصائي. الفرق هو عامل الوقت. ان تأخذ قصة وتعمل عليها بالعمق هي احد العناصر الرئيسية لجعل هذه القصة عنصراً استقصائياً، او ما يسمى (Investigation) أو(Probe). التحري (Probe) عنصر مهم جداً في استكمال عناصر التحري الصحفي.

واضاف الدكتور الشريف قائلاً، يوجد في العملية خلط، فأرجو ان تكون واضحة في اذهاننا. يوجد لكل شخص نمط معين. نحن اليوم نتحدث عن نمط واحد محدد فقط : التقرير الاستقصائي (Investigative Reporting)، والتحري الصحفي، وأعتقد اننا متفقون على ذلك الى حد كبير. لكن أود ان انتهز هذه المناسبة ايضاً لاطالب الصحفيين العرب عموماً بمحاولة الوصول الى قناعات محددة في موضوع المصطلح. هناك نقص هائل في المكتبة العربية الصحفية في الاتفاق على المصطلحات، ومن هنا ينشأ هذا التباين.

والنقطة الاخرى التي اود ان اتحدث حولها هي : هل هو جهد شخص واحد أم جهد مجموعة ؟ هذا لا يؤثر على نوعية المادة المنشورة وعلى كونه تقريراً استقصائياً. من الممكن ان يكون هناك اثنان او

واحد او اربعة او خمسة. فالأسس متفق عليها وواضحة في ذهننا : الجهد، الناس تخبيء وأنت تحاول ان تكشف، وخدمة الصالح العام، سواء قام بذلك واحد او عشرة، لا يؤثر في نوعية المنتج النهائي.

موضوع الخاتمة التي اشار اليها الاستاذ محمد المحتسب مهمة جداً وانا اضم صوتي الى صوته انه يجب ان تكون الخاتمة واضحة ومحددة لأنك تقوم باستقصاء، بتحر، فالتحري يجب أن تقول فيه في النهاية النتيجة هي ما يلي، يعني ان لا تنتهي بعلامة استفهام ايضاً وتترك القارئ في مزيد من البلبلة وفي مزيد من الشك. وفي هذا النمط تحديداً لا تقبل النهايات الغامضة. يجب ان تكون النهاية واضحة ومحددة وتسمي الاشياء باسمائها لأنك رجعت الى مصادر والى وثائق وستخرج الى الناس بمعلومة هامة ومتكاملة تسمي الاشياء باسمائها.

المحرر والمندوب :

وأود ان اعلق اخيراً على ما اثير من قبل اكثر من زميل حول دور المحرر ودور المندوب، ودور رئيس التحرير، او مدير التحرير، ودور المندوب، وعن شكوى المندوب ايضاً ان مادته تتعرض للتقزيم والتحجيم والقطع واحياناً الى الشطب الكامل من قبل رئيس التحرير، أو من قبل مدير التحرير. يجب ان نفهم طبعاً وظيفة كل واحد. صحيح ان المندوب مهم جداً في العملية الصحفية من حيث حصوله على المادة وصياغتها حسب العناصر المتفق عليها. لكن، لمدير التحرير ورئيس التحرير ايضاً دور ووظيفة. وما يراه المندوب مهماً واساسياً ورئيسياً في العمل قد لا يراه مدير التحرير كذلك. هذا من الناحية النظرية. طبعاً من الناحية التطبيقية، قد يكون هناك تعسف. قد يكون هناك مدير تحرير لا يعرف في الموضوع بشكل جيد. قد يكون هناك مدير تحرير يقصد تقزيم دور الصحفي بشكل متعمد. هذا يحدث. قد يكون هناك نوع من الغيرة، ان هذا الصحفي هو المندوب الذي يظهر اسمه كل يوم والمحرر في مكتبه لا احد يعرف عنه. قد يشعر بنوع من الغيرة ويعمل قاصداً على تقزيم او تحجيم دور المندوب. هذا قد يحدث في الممارسات، ولكنه الاستثناء وليس الأصل. الأصل ان لكل واحد دوراً ولكل واحد وظيفة ويجب احترام كل وظيفة.

الصحف الاسبوعية والاثارة :

واختتم الدكتور الشريف حديثه قائلاً : اما التعليق الاخير فإنه يتعلق بموضوع الصحافة الاسبوعية، وفي الحديث عن الصحافة الاسبوعية في الاردن يجب ان نثير نقطتين : النقطة الاولى هي انها فعلاً القت حجراً في بركة الصحافة الاردنية الراكدة. لا شك في ذلك على الاطلاق، وقامت بدور مهم جداً في تحريك هذه البركة الراكدة واثارة القضايا المهمة وهذا مكسب ايجابي للصحافة الاسبوعية . لكن اجدني في نفس الوقت مضطراً للقول ان هناك نهجاً آخر للصحافة الاردنية، هو نهج الاثارة، وانا استعمل الاثارة هنا بالمعنى السلبي، وليس بالمعنى الايجابي. يجب ان نحاول ان نبتعد ابتعاداً كلياً عن ذلك، اذ ان دور الصحافة، سواء كانت صحافة اسبوعية أو صحافة يومية، هو ان ترتفع بذوق الناس وان تقدم لهم المعلومة المتكاملة في جميع الاحوال ولا يوجد استثناء في ذلك.

المقال :

اما الاستاذ محمد المحتسب، فقد اكد في معرض اجاباته عن اسئلة المشاركين ضرورة تحري الدقة

والموضوعية في المقال الذي يجب ان لا يخلو من المعلومة الجديدة. ويجب ان يحتوي المقال على ذاتية الاديب وشخصيته ووجهة نظره وان يشارك الجماهير القارئة في وجهة النظر هذه، أي ان على الكاتب ان يترك بصماته على المقال التي لا تظهر في الخبر، ولكنها تظهر حتماً في المقال. ان كاتب المقال او كاتب التحقيقات هو الاكثر شهرة، اما كتّاب التحقيقات فإن لهم شهرة ويختطفون من الصحافة الى مواقع المسؤولية. اما عن عدد الصحفيين، فقد اجاب الدكتور عن ذلك، وانا لم اقل انه يفترض ان يكون هناك الـ (Team Work) فقط. ما قلته هو ان الاستقصاء لخطورته وضخامة العمل والجهد لو عمل من خلال مجموعة من الصحفيين فذلك يكون اجمل، فهو يوفر الوقت ويوفر الجهد. اما الخاتمة، فتكفيني اجابة الدكتور نبيل عنها. اما الكتابة عن البلد الآخر، فانا لم اقل انه يجب ان نكتب عن البلد الآخر، لكن قلت هناك فترات وخصوصاً اذا كانت هناك قيود حكومية او قيود تمنعك من الكتابة، فلا بأس. اعطيتك مخرجاً من المخارج التي يمكن ان ننوع فيها ونكتب عن بلدان اخرى شبيهة بنا، ولكن اذا صح لنا الوقت والجهد والامكانيات ان نكتب عن بلدنا باقلامنا وبالفم المليء، فلا بأس. الترجمة الحرفية واليوميات والاسبوعيات تحدث عنها الدكتور نبيل، واجابته اكتفي بها. انا لم اقل رشوة. قلت انها تجربة زميلة من زميلاتكم، وانا اتفق معكم، وانا مع الالتزام التام بأخلاقيات المهنة.

ان الخبر هو الاساس. وعندما نقول الخبر، فنحن لا نعني الخبر بمعنى الخبر، بل الظاهرة، والفكرة، والرأي، ووجهة النظر، والملاحظة. هذه كلها خبر. انا لم اعرف لك الخبر. لكن الخبر يشمل مجموعة من الملاحظات التي أتيت على ذكرها. اما بالنسبة للهروب، فنحن لا نهرب، وقد اجبنا عنه. اما بالنسبة للتعريف، فانا حقيقة حاولت ان الملم التعريفات التي تمت بالامس، ولم اعط تعريفاً جديداً، ولكنني مصّر على ان التعريف الذي قدم من قبل الاساتذة هو التعريف. ويكفينا في ورشة العمل هذه اننا قد فتحنا هذا الباب، لانه لغاية هذه اللحظة لم نحدد هذا النوع من العمل الصحفي بمثل ما حدد فيه في هذا اليوم.

اما الاثارة، وهي النقطة الاساسية. فأنا قلت اثارة ليس بهدف الاثارة، وانما اذا كانت الاثارة موضوعية، واثارة ايجابية، او المانشيت الذي يثير القارئ من اجل ان يقرأ ويعرف ما توصل اليه هذا الصحفي، فهذا لا غضاضة فيه. انا لم اشجع على الاثارة السلبية، ولم اقل ان الاستقصاء الصحفي الموجود في صحافتنا الاسبوعية مثير. لقد قلت انه مثير من حيث انه يستطيع ان يستقطب اهتمام القارئ للقراءة، ولا ليستقطب العواطف ويخاطب نوازع ورغبات هؤلاء القراء. وقلت بالحرف الواحد ان الاثارة العادية السلبية لا تلبث ان تزول بعد قراءتها ولا تترك اثراً خلفها. لكن المقصود في الاثارة هي تلك التي تثير اهتمام القراء، وتجعلهم يطلعون على ما استطاع هذا الصحفي ان يقدمه من جهد ومن عمل. كيف نبدأ وما الحلول ؟ انه سؤال وجيه، وأرجو ان تكون ورشة العمل هذه فاتحة خير ليتبعها ورشات اخرى لعلنا نستطيع ان نضع بعض الحلول ونتعرف على بعض هذه القضايا.

ثم تحدث رئيس الجلسة الاستاذ صلاح الدين حافظ قائلاً ان امامنا نحو ثلاثين دقيقة، سنقسمها على الوجه التالي:

الدكتور نبيل حداد سيبدأ بعشر دقائق لعرض نماذج مما لم يتمكن من عرضه عليكم وسيوضح خلالها طريقة كتابة التحقيق الاستقصائي المقصود. ثم الاستاذ محمد المحتسب حيث يعطى عشر دقائق اخرى، ثم تتبقى العشر دقائق الاخيرة لرد الفعل من جانب الزملاء المشاركين.

النماذج :

وتحدث الدكتور نبيل حداد قائلاً ان لدينا المثال رقم (١) وانا اعتبره نموذجاً لا بأس به للتحقيق الصحفي الذي يتم حقاً عن مجهود.

واضاف ان التحقيق الصحفي يمكن ان تتوافر فيه الشروط، ولكن يمكن ان يفتقر الى المعالجة. ولكن ينبغي ان نأخذ بعين الاعتبار أن مجرد توافر الشروط الثلاثة، فانها تعطيه شرعيته، اما مدى جودته فموضوع آخر. الشرعية شيء والجودة شيء آخر. اما مدى جودته، فإن ذلك يعتمد على ماذا ؟ يعتمد على عمقه، سطحيته، الكسل الذي ابداه، والأخطاء اللغوية، والاخطاء التحريرية، وعدم التوازن.

وتحدث السيد راكان السعايدة قائلاً : هذه القصة تحديداً جاءت عقب انتخابات رئاسة مجلس النواب. ولما كنا في الشرفة حدث اثناء عملية الفرز طرح الكثير من الاسئلة، خاصة من الزملاء الصحفيين. فقد جاءت الانتخابات بعكس ما كان متوقعاً. كان هناك حجم معين محدد للمعارضة، وكان محدداً للمهندس سعد هايل السرور اصطفاف واضح وقوي جداً، سواء بفضل دعم تيار الوسط او النواب الوزراء. ولكن لدى عملية الفرز اكتشفنا ان المعارضة قفزت عن الخط الاحمر او الحجم المحدد لها البالغ (٣٢) صوتاً من مجموع (٨٠) نائباً. أي ان مرشح الرئاسة اخذ حوالي (٢٩) صوتاً، أي انه قفز سبعة اصوات الى فوق، بينما الحجم الذي كان يفترض ان يأخذه هو (٢٢) صوتاً. وهنا برز السؤال وخاصة انه كان هناك خمس ورقات بيضاء او لا أحد. فكان هناك (١٢) صوتاً مثار جدل : من هم النواب الذين خرجوا من سرب الحكومة واذا كان هناك اناس في المعارضة قفزوا عن صفوف المعارضة او ترتيبهم او مخططاتهم او تكتيكهم في عملية الانتخاب.
وكان هذا سبباً رئيسياً للانسان ان يفكر بما حدث وما جرى خلف الكواليس. وعرفنا من خلال الاتصالات مع بعض النواب والوزراء وموظفين داخل المجلس على اطلاع بما يدور انه كان هناك فعلاً اصطفاف حكومي وقرارات بأن لا يغادر الوزراء النواب البلد.

وتبين ايضاً من خلال البحث ان بعض الوزراء مورست عليهم الضغوط الحكومية للتصويت للمهندس سعد هايل السرور ولكن كون الاقتراع سرياً، فانهم لم يصوتوا للمهندس السرور. بعضهم صوت للكيلاني وبعضهم قدم اوراقاً بيضاء.

ثم تحدث الدكتور نبيل حداد قائلاً : حتى نصل الى قضية ملموسة ومحسوسة، ارجو ان اقترح عليكم هذا الاقتراح، وارجو ان تقبلوا صيغة هذا الاقتراح ولو انه يأتي ضمن صيغة امتحان، ولكن لفائدتكم، ليس إلا. فالاقتراح كالآتي : «ارجو ان تعطي نفسك فرصة قراءة هذه النماذج التي امامك، وان تحاول تلمس ما يلي : أولاً : الشروط الثلاثة التي تكلمنا عنها كثيراً، الدكتور نبيل، ثم انا تحدثت عنها هذا الصباح. ثانياً : الشروط التجريدية من تناسب وتوازن وكفاية المادة، ثم الشروط البنائية» .

اذا حاولت ان تتلمس اجابة عن هذه الاسئلة، فانا اضمن لك انه يمكن ان تضيف الى معلوماتك، والحق يقال ان اسئلتكم وتعليقاتكم تنم على انكم مجموعة من المتمرسين. لكن كلنا في حاجة الى ان نتعلم.

ثم اعطي الحديث للاستاذ محمد المحتسب حيث قال : بين ايدينا مجموعة من التحقيقات، بعضها من الصحافة الاردنية وبعضها من الصحافة المصرية. وهناك تحقيق لعله يكون أخطرها في الطريق

اليكم. اول هذه التحقيقات كما تلاحظون من الجوردان تايمز لكاتبته مريم شاهين، حول قضية تعرفونها جيداً، وهي قضية السمنة المغشوشة او السمنة التي كانت تنقل في حاويات او صهاريج المياه العادمة او صهاريج النضح. وتعرفون ما أثير حولها. فماذا فعلت أختنا الصحفية. تحدثت عن مصدر من وزارة الداخلية ماذا قال بعدما كتبت مقدمة حول القضية. وكتبت ما قاله اصحاب السوبرماركتات وأصحاب البقالات وكذلك مديرية الامن العام، ومصادر شركات الشحن. واختتمت قائلة انه ليس معروفا" لحد الآن كم هي كمية السمنة التي شحنت بهذه الطريقة المغشوشة وان النتيجة النهائية غير معروفة. فلو جئنا لنطبق المعايير والشروط الثلاثة التي ناقشناها بالأمس، فانها تبعد هذا التحقيق عن التحقيق الاستقصائي لانها نقلت وجمعت معلومات سبق نشرها من قبل اصحابها من وزارة الداخلية ومن اصحاب سوبرماركت ومن غيرهم. صحيح انها ذهبت الى صاحب السوبرماركت وابلغت معلومات عامة نشرت والكل عرفها . اما هي، فلم يكن لها جهد في هذا التحقيق الا جهد الجمع وهو يعتبر تحقيقاً ولكنه ليس تحقيقاً استقصائياً . يمكن ان نسميه تحقيقاً معلوماتياً، تحقيق جمع المعلومات، او ما يسمونه (Inquiry Reporting)، اذ ان الهدف منه ان تجمع معلومات حول هذه القضية وما قيل حولها ليستطيع القارئ أن يتعرف على مجمل هذه القضية. ولكنها لم تكتشف جديداً ولم تقتحم مخبوئاً. فكرة الصالح العام موجودة، ولكن الشروط الثلاثة لم تتحقق فيه. وأي صحفي غير (مريم) يستطيع ان يفعل ذلك، وليس هناك شيء خارق للعادة فيما كتبته في هذا التحقيق. انه مجرد جمع لمعلومات ضمن هذا النمط او ضمن هذا العمل الصحفي.

الموضوع الثاني : «مزارعو الاغوار يقرعون اجراس الخطر. ستبقى مشكلة التلوث والملوحة خاتمة احزان مزارعي وادي الكنز بعد الذباب الابيض والمديونية؟».

ماذا فعل كاتب هذا التحقيق. ذهب الى عدد كبير من مزارعي الاغوار، واخذ منهم شرحاً عن معاناتهم. صحيح انه كشف عن هذه المعاناة فهو جانب عظيم جداً. ولكن هذه المعاناة من طرف واحد. لم يذهب الى الاطراف الاخرى ليتحقق من هذه المعاناة. لو كتب (وغداً لنا لقاء مع الطرف الآخر) لأن الصحافة اليومية لا تستطيع ان تنشر كامل هذا التحقيق، فلا بأس. لكن ما دام ختم بهذا، بمقولات وآراء الناس فقط لا غير، فهو تحقيق اعرج لم يصل حتى الى مستوى التحقيق العادي، لأن من شروط التحقيق ان تتصل بكل الناس الذين لهم علاقة به، وان تبحث عن ظواهره وعن اسبابه، وعن مشاكله وكل من لهم علاقة به. ويفترض أن تتحدث عنهم جميعاً. والا كيف نستطيع ان نقول في الاخير من الملام : وزارة الزراعة، سلطة المصادر الطبيعية، سلطة وادي الاردن، من صاحب هذه القضية ؟ صحيح أنك قرعت الجرس، وهم بالفعل قرعوا الجرس ليكون ما بعد قرع الجرس اجراس اخرى تقرع.

وتحدث السيد حمدان الحاج قائلاً : موضوع الندوة في المحاضرتين الذي تفضل فيهما الاستاذ نبيل حداد والاستاذ محمد المحتسب حول (How to write) لم تعطيانا أياً من النماذج كيف نكتب.

كلا المحاضرتين كانت عن كيفية الكتابة ولم يتقدم أي منهما بنموذج للكتابة.

ثانياً : يبدو ان اعتمادنا انصب على المراجع القديمة وعلى الاستاذ عبد اللطيف حمزة في فن التحرير الصحفي الذي يعود لعام ١٩٥٦ ويبدو ان الاستاذ صلاح الدين حافظ كان شاباً عندما كان عبد اللطيف حمزة يكتب.

وهنا ايضاً أثير الموضوع من قبل الاستاذ محمد المحتسب عندما قال : كلما ابتعدنا من القصة الى

المقال كلما قلت الدقة او قلت الموضوعية. عندما يتسلم رئيس التحرير مقالاً من أي كاتب لا يضيف فيه معلومة جديدة فقد يضطر رئيس التحرير الى رفض هذا المقال لأن من وظيفة الكاتب ان يقدم معلومة جديدة للقارئ حتى يستمر في التعاطي والتعامل والاتصال مع القراء.

وتحدث السيد هاشم الخالدي قائلاً : لدي سؤال للدكتور نبيل حداد : لماذا لم يتطرق في ورقته الى التحقيقات والتحريات الصحفية ونواقصها. كنت احب ان اسمعها.

وعلقت الآنسه وفاء العقايلة على عرض الدكتور نبيل حداد قائلة : نحن نصطدم بواقعنا العملي بمشكلة، نحن عندنا تحرير. وبعد أن يكتب الصحفي التقرير او تحقيقه الاخباري، يصطدم بالتحرير. يجب ان يذهب للتحرير، وحتى يثبت التحرير انه بذل جهداً في التحرير يلجا الى (Cutting) بغض النظر عما اذا كان الموضوع قد فقد موضوعيته او فقد كثيراً من العناصر، وبالتالي نرى انهم يتصلون بنا ويسألون ماذا يعني هذا الموضوع ولا يفهمون الفكرة التي نحاول ان نوصلها ، يحذفون شيئاً او موضوعاً متكاملاً فيفقد الموضوع عناصره ويفقد كثيراً من الامور التي يجب ان تكون متوفرة فيه، وهذا هو الواقع الذي نعيشه.

ثانياً : بالنسبة للاستاذ محمد المحتسب، فإنه بعد حديثه عن التعريفات وتشويهها، من قبل الكتّاب الذين يعتمدون على ترجمات لبعض المفاهيم، ترجمات لكتب اجنبية. والسؤال هنا : الا تعتقد ان الكاتب الذي يريد ان يعرّف مفهوماً ما حتى لو كان قد درس في دولة اجنبية، فمن المفروض ان يعتمد بهذا التعريف على فهمه له وليس على الترجمة الحرفية.

ثالثاً : اتفق مع زميلي هاشم حول الجهد الفردي والجهد المشترك في التحقيقات الصحفية او الاستقصاء الصحفي لأنه حسبما قال الدكتور نبيل انه يعتبر موضوع الزميل راكان تحقيقاً لأنه جهد فردي وليس جهد فريق، هذا اذا ما اعتبر من التحقيقات الصحفية. ليس من الضروري ان يكون التحقيق او الاستقصاء الصحفي جهداً لمجموعة، إنما من الممكن ان يكون جهداً فردياً.

مجموعات العمل :

وأوضح الدكتور نبيل الشريف ان المشاركين سينقسمون في الجلسة الختامية الى ثلاث مجموعات، كل مجموعة تعمل مع استاذ، أولاً ربما لاقتراح نماذج اعتراضية، بشرط ان تكون فكرة حقيقية، وكيف يمكن معالجة هذه القصة وكيف يمكن استكمال عناصرها ؟، وهل تصلح لقصة تمر اخباري ام لا؟

وسيتم تقسيم المشاركين الى ثلاث مجموعات عمل حيث ستعمل المجموعة الاولى مع الاستاذ صلاح الدين حافظ وهم رمضان الرواشدة، هاشم الخالدي، مرزوق علي، فاء العقايلة ووليد حسني. اما المجموعة الثانية فستكون مع الاستاذ محمد المحتسب، وهم منير الطيراوي ومأمون الروسان وعبد الرحمن الخطيب وريما المعايطة وأيمن رمانة. اما المجموعة الثالثة فستكون مع الدكتور نبيل حداد والزملاء المشاركون في هذه المجموعة هم حمدان الحاج ورائد العابد وراكان السعايدة ورنا الحسيني.

وأوضح ان الجلسة الختامية ستتضمن مراجعة المعلومات التي تم تقديمها والاجابة عن الاستفسارات التي طرحت في بداية الورشة. ومن ثم توزيع نموذج تقييم على جميع المشاركين لاظهار جوانب الضعف والقوة في الورشة للاستفادة منها واقتراح افكار يمكن معالجتها في المستقبل، ثم توزيع الشهادات على جميع المشاركين ثم كلمة ختامية.

تقارير مجموعات العمل :

وبعد ان أنهت المجموعات الثلاث عملها، اعطيت كل مجموعة خمس دقائق ليقوم كل فريق بتقديم تقرير عما تم بحثه في كل مجموعة، على ان يجري بعد ذلك تقييم للتوقعات التي طرحت في بداية الدورة وعما اذا كانت هذه التوقعات قد تحققت او اقترب المشاركون منها، وما الاشياء التي لم يتم تنفيذها او الحديث عنها.

كما طلب من المشاركين تعبئة نموذج معد لتقييم الدورة، وذلك لامكانية الافادة من اية ملاحظات لدورات قادمة قد تعقد حول هذا المحور او محاور اخرى.

ثم قام الاستاذ محمد المحتسب بتقديم تقرير مجموعته. وقال السيد المحتسب ان مجموعته ناقشت نموذجين من نماذج التحقيقات الصحفية. وقد كان النموذج الاول محلياً والثاني خارجياً. وقد تمت مناقشة هذين النموذجين بكل دقة وتفصيل واستطاعت المجموعة في ختام المناقشة ان تخرج بنقاط الضعف ونقاط القوة الموجودة في كل تحقيق، وقارنت نقاط الضعف ونقاط القوة بما تم خلال اليومين من ابحاث واوراق عمل حول مفهوم التحقيق بشكل عام والتحقيق الاستقصائي بشكل خاص.

وبعد ان تمت مناقشة هذين التحقيقين المثالين المعدين سلفاً والمأخوذين من الصحافة المحلية والاجنبية، تم تطوير فكرتي تحقيقين من قبل المشاركين. الفكرة الاولى كانت حول قرية سياحية علاجية ينوى اقامتها في منطقة البحر الميت، وكيف يمكن ان نطور هذا الخبر الى فكرة تحقيق، وما المحاور التي يمكن معالجتها في هذا التحقيق. وبالفعل تم ذلك، وتم ادراج المحاور والمصادر لكل محور. وبعد ذلك انتقلنا الى فكرة لتحقيق استقصائي يتحدث الخبر الذي استمدت منه هذه الفكرة عن سرقة آثار اردنية تعود الى صور مختلفة من التاريخ الاردني، وتم القاء الضوء عليها في منطقة جرش. وتقدر هذه السرقة او الكنوز الاثرية المسروقة بحوالي نصف مليون دينار اردني، طبعاً الى جانب قيمتها المعنوية.

وكان السؤال : كيف يمكن تطوير هذا الخبر المنشور بالصحف، وكيف يمكن التقاطه او التقاط الفكرة منه وتطوير هذه الفكرة ووضع المحاور والزوايا التي يمكن معالجتها والجهات المخولة للتحدث بها، وقد ابدى الاخوة المشاركون كل اريحية وكل نشاط ملموس.

ثم تحدث الدكتور نبيل حداد عن عمل مجموعته فقال : لقد بدأنا لقاءنا بقضية افتراضية. والقضية الاساسية كانت في المثال موضع التناول هي كيف نصل الى الدليل القاطع فيما يتعلق بواقعة معينة من محض الخيال وليس لها اي جذر في الواقع. لقد افترضنا ان مجموعة من التجار جمعوا فيما بينهم مبلغاً معيناً لرشوة احد المسؤولين للقيام بعمل ما. طبعاً لا اريد ان اخوض في الموضوع بالتفصيل



حتى لا اسيء لأية جهة في الدولة. فكيف للصحفي الذي تناهى لعلمه بصورة او باخرى هذه الواقعة، كيف عليه ان يأتي بالدليل الذي يقيم عليه موضوعه ؟ واقترح الاخوان الاربعة، كل واحد منهم كان يقترح سيناريو معيناً، وكانت هذه السيناريوهات فعلاً منطقية، سمتها العامة انها منطقية.

ثم بعد ذلك تناولنا ثلاثة نماذج او على وجه الدقة نموذجين ونصفاً لأن الوقت كان قد ادركنا. النموذج الاول حول قضية مياه الديسي التي كانت قد نشرت عنها تحقيقاً استقصائياً، الغريب انه بقلم مهندس، ولكنه اتضح لنا بعد ان قرأنا هذا التحقيق ان وراء هذا التحقيق قلماً صحفياً متمرساً، ولا يمكن ان يكون قد كتب هذا التحقيق خبير لانه يحتوي على الشروط الثلاثة، واحتوى ايضاً على المعالجة الحقيقية.

ثم بعد ذلك انتقلنا الى موضوع آخر يمكن ان يعطينا اطرافاً من الخيوط لعشرات التحقيقات عن صور من هدر المال العام. وتبين لنا ان الفساد قد يقع بحسن نيه وقد يقع بسوء نية، وان هدر المال العام سواء تم بحسن نية او سوء نية فإنه نوع من انواع الفساد بصرف النظر عن النوايا، وسقنا امثلة عديدة، والاخوان كان في جعبتهم الكثير من الامثلة التي توضح ذلك. المهم ان هذا، ودعوني اسميه مقالاً، لانه اقرب ما يكون الى المقال العامودي بتوقيع معين محدد كان من الممكن ان يعطينا عشرات الافكار، وان يمسكنا عشرات الخيوط التي يمكن ان ننطلق منها لاجراء تحقيقات او تقارير استقصائية.

ثم بعد ذلك بدأنا بقراءة تقرير استقصائي عن ممارسة احد مديري المستشفيات وهو تحقيق من جريدة الاهالي المصرية بذل فيه جهد صحفي واضح.

ثم تحدث الاستاذ صلاح الدين حافظ عن عمل مجموعته، فقال : لقد ناقشنا موضوعاً اساسياً تجري حوله هذا التحقيق الاستقصائي. وقد حددنا الموضوع والمحاور الاساسية فيه والشروط الواجب توافرها والمصادر المتعددة التي يجب ان نسأل فيها، وقد حددنا المحاور الرئيسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية بشكلها العام.

الموضوع حول سد الكرامة، وسد الكرامة معرض للانهيار قبل ان يبدأ لانه مقام على ارض زلزالية. وسيتحدث السيد رمضان رواشدة عن هذا الموضوع.

وقال السيد رمضان رواشدة ان المجموعة طرحت فكرة تحقيق استقصائي عن مشروع سد الكرامة. ولنفترض ان هذا السد طرح للعطاء، وثم علم الصحفي ان هناك خطورة من اقامة هذا السد . فاقترحنا المحاور التالية لعمل التحقيق الاستقصائي . قلنا ان هناك شرطاً يجب ان ينطبق على هذا الوضع : على وزارة المياه ان تتاكد من عطاء السد وأية وثائق تتعلق بذلك، ولا بد من استشارة خبير في السدود وسؤاله عن هذه المسألة وخبير في التربة والمياه، ولا بد من الذهاب الى شخص متخصص في التقارير الزلزالية.

واستطاع الصحفي ان يحصل على تقرير لخبير اجنبي ينصح بعدم اقامة مثل هذا السد. وتم الاتصال مع رئيس لجنة المياه والطاقة في مجلس النواب ومع نقابة المهندسين لتبدي رأيها. وتناولنا ايضاً رأيين عند الخبراء فيما يتعلق بالبعد السياسي والأمني لهذا السد، كونه مقاماً قريباً من اسرائيل، ما علاقة اسرائيل باقامة مثل هذا السد ؟ هل هو من مصلحتها، ام هل هو من غير مصلحة

اسرائيل ؟ وكان هناك رأيان، رأي الحكومة يقول ان ذلك ليس في مصلحة اسرائيل، ورأي المعارضة والخبراء الذي يقول لا، ان مصلحة اسرائيل تكمن في اقامة سد الكرامة حتى تتلافى فكرة اقامة سد الوحدة، مثل ما قال لنا احد الخبراء الذين التقينا بهم، اذ قال ان سد الوحدة هذا يخدم الاردن وسوريا ولا يخدم اسرائيل.

ثم قلنا انه لا بد ان نعرف اسم الشركة التي اوصت باقامته مع ان هناك خبراء أوصوا بعدم اقامته وتم البحث عن اسم الشركة ومعرفة تاريخها وسجلها في العلاقات مع الاردن وبعض المسؤولين. وسألنا هل هناك شبهة مصلحية وفساد بمعنى هل هناك مزارع قريبة يخدمها السد ؟ وبعد كتابة كلفة السد وكم بقي من الزمن بدون اصلاحات وبدون ما يرفع الطمم فيه، وكذلك كل الجوانب المتعلقة بإقامته. وبعد كتابة الموضوع وضعنا عنواناً لهذا التحقيق الاستقصائي وقلنا فيه : «الخبراء يؤكدون والحكومة تنفي «كعنوان مفتاح» سد الكرامة معرض للانهيار لأنه مقام على فالق زلزالي».

التوقعات :

ثم انتقل المشاركون الى الجزء الثاني من الجلسة والمتعلق بمراجعة التوقعات بحيث يراجع كل مشارك نفسه ويسأل ما الذي استفاده من هذه الدورة، وهم النشاط الذي يعتبره المشاركون أهم نشاط في هذه الدورة .

وتحدثت الآنسة وفاء العقايلة قائلة: موضوع الورشة الاساسي هو التحري الصحفي، ومن خلال الورشة تعرفنا على الأسس التي يجب ان نتبعها والعناصر التي يجب ان تكون متوفرة في الاستقصاء الصحفي، حسب ما سميناه لاحقاً. وكل هذه الأمور فتحت آفاقاً كبيرة لدينا. والآن، بعد ان يقرأ المشاركون اي موضوع، فلن يمروا عليه مر الكرام، ولكنهم سيبحثون عن نقطة معينة يستطيعون ان ينطلقوا منها لموضوع آخر. لقد كانت الندوة مفيدة جداً ونشكر القائمين عليها والذين فكروا في هذا الموضوع.

ثم تحدث بعد ذلك السيد رمضان رواشدة قائلاً : لقد طرحت عدة افكار في هذه الدورة التدريبية، بعضها قد يساعد في عملية التقصي الصحفي، وبعضها لا يساعد على عملية التقصي الصحفي، وخصوصاً مسألة الافشاء عن مصدر الصحفي. وقد فهمت من خلال القوانين والتشريعات انه اذا حصّن الصحفي نفسه، اي انه يكون قد سجل اقوال الاشخاص الذين قابلهم وأن يكون لديه نصوص لتقارير او مسودات لأية وثيقة يمكنه ان يعرضها امام المحكمة، فإنه ينفي عن نفسه صفة الجريمة. وعلى وجه العموم، اقترح ان يكون هناك نص في التوصيات بأن تكون التشريعات اكثر ضماناً لقضية التحري الصحفي بما فيه خدمة وفائدة المجتمع.

وعلق احد المشاركين قائلاً انني استطيع الآن ان اكتب قصة التحري الصحفي وقد اصبحت لدي الصورة واضحة عن هذا الموضوع. ولكن هناك نقطة اود ان اقولها، وهي أنني اتمنى لو تقوم المؤسسات الصحفية في بلدنا بتوفير الامكانيات اللازمة للطاقم الصحفي العامل لدى تلك المؤسسات لتوفير الجو الملائم للممارسة الحقيقية للعمل في التحقيقات الصحفية.

وعلق الدكتور نبيل الشريف على ذلك بقوله : لقد اثار اكثر من زميل مسؤولية المؤسسات الصحفية ومسؤولية رؤساء التحرير. وهذا يبقى شيئاً اساسياً. صحيح اننا نتكلم عن الجو العام، اننا نتكلم عن

الملكية، نتكلم عن القوانين، لكن بالفعل مسؤولية اي رئيس تحرير او قائم على مؤسسة صحفية هي انه ضمن الهامش المتاح، ضمن السقف الموجود ان يفعل ما يستطيع، وان شاء الله نكون من المحاولين ان يفعلوا شيئاً في هذا المجال.

واضاف الدكتور الشريف قائلاً : ونأمل ان نستطيع التغلب على العوائق التي تقف امام الصحفيين، لانه، كما قلنا، دور المسؤول ان يخبىء، ولا نتوقع منه غير ذلك، ولكن دورنا هو ان نكشف. هناك تناقض في المصلحة، في الدور، وفي التوجه. ونتمنى طبعاً ان يكون المسؤولون اكثر انفتاحاً وشفافية، كما يقولون. لكن هذا لا ينفي دورنا نحن في محاولة الاستقصاء المستمر.

ثم تحدث احد المشاركين عن توقعاته من ورشة العمل هذه. فقال : الحقيقة انه كان هناك مساس مباشر بروحية الورشة وسبب اقامتها، واعتقد ان مجمل ما كنا قد توقعناه قد لمسناه بطريقة مباشرة ومررنا عليه ايضاً بطريقة مباشرة وبطريقة موضوعية ايضاً. وقد لمست ايضاً ان هناك اتفاقاً كبيراً حول تحديد اشكالية النص، او اشكالية المصطلح، والتحري. وتم توضيح صورة المصطلح ايضاً بطريقة علمية ووافية وواضحة. ولمسنا ايضاً ان مشكلة الحرية والديمقراطية وتأخرنا عن مواكبة العصر والكم الهائل والثورة المعلوماتية التي يمر فيها العالم المتحضر تقف عائقاً كبيراً في وجه تطورنا الصحفي وفي انطلاق ثورتنا الصحفية وتجديد دمها وروحها. بالنسبة لتوقعي، اعتقد ان الاساليب والطرائق العلمية التي اضيفت في هذه الورشة كانت كثيرة وكافية، واستطيع في المستقبل ايضاً ان اكتب بطريقة افضل، وبالتالي، انا متأكد تماماً ان تجديداً ما قد طرأ على ذاكرتي.

وقال مشارك آخر: مجمل ما سمعته في هذه الندوة او الورشة جعلتني قادراً على ان اتوصل الى عدة نقاط حول الفرق في الاسلوب الصحفي بين الاسبوعيات واليوميات. طبعاً، في البداية بالنسبة لابواب المعلومات، هناك فرق بين الصحفي الاسبوعي والصحفي اليومي، اقصد ابواب المعلومات الحكومية، فبالنسبة للصحف اليومية فانها تكون مفتوحة، بينما للصحف الاسبوعية او الصحفي الاسبوعي،تكون مغلقة. وهناك فرق كبير جداً في اسلوب الكتابة بين الصحف الاسبوعية واليومية.

اننا نعتمد على الاثارة او كتابة المعلومات المخفية، بينما الصحفي اليومي يكون ملتزماً بمعلومات محددة او منتقاة. كما ان هناك فرقاً واضحاً في سقف الحريات. من الممكن ان نكتب بينما يكون لدينا سقف الحرية مرتفعاً ولا يكون لدينا مانع من ان ننتقد حتى رئيس وزرائنا او الوزير، بينما في اليوميات هذا الكلام غير موجود.

ويوجد فرق بالنسبة لحجم المساحة ايضاً. فمن الممكن ان افتح صفحتين في جريدتي حول تحقيق يكون مثيراً ويؤثر في الرأي العام، بينما في اليوميات الحد الاعلى نصف صفحة، واحياناً اذا جاء اعلان، يمكن ان تلغى نصف الصفحة هذه.

ان التحري الصحفي في الاسبوعيات اكثر تعقيداً من التحري الصحفي في اليوميات، لانه يكون لدينا معلومة قد تكون خطيرة، ونواجه مصاعب كبيرة بالنسبة للناس الذين يحاولون التكتم تجاهنا، ونحاول ان نصل الى اشياء خلف الجدران او فيما وراء الكواليس.

بالنسبة لقانون العقوبات، فهو مسلط على رقبة الصحفي الاسبوعي اكثر من اليومي، لان كل كلمة نكتبها، نخشى ان فلاناً من الناس سيرفع ضدنا قضية، او ان الحكومة سترفع قضية ضدنا، وقانون



المطبوعات والنشر يمكن ان يقاضينا. اما في الصحف اليومية ومن شدة التزامهم بالكلمات وانتقائها، فإنهم يكونون قد ضمنوا انه لن تطبق ضدهم العقوبات. وهذا واضح من حجم القضايا المرفوعة على الصحف الاسبوعية مقارنة باليومية.

بالنسبة للصحفي اليومي، فهو يحظى بثقة الحكومة اكثر من الصحفي الاسبوعي. وأعني بذلك اننا عندما نجلس عند مسؤول ونقول اننا من (صحيفة اسبوعية) يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بينما الدستور او الرأي يتكلم براحته، واذا أخطأ، فإن تلك ليست مشكلة. اذن هناك فرق فعلاً.

هناك ايضاً فرق في التعامل مع المعلومة. من الممكن ان تصلني نفس المعلومة التي تصل الى الصحفي اليومي، وهو يتعامل معها بأن يكتبها نصاً، فيقول ان فلاناً قد اعتقل، ويتعامل معها كقصة صحفية عن اسباب اعتقاله. ولكن في الصحافة الاسبوعية، ابني عليها قصة كاملة.

وبالنسبة للاهتمام، فإننا نهتم بشكل خاص بالوثائق والتسجيل. فعندما نجري مقابلة، اذا لم يكن هناك وثائق او تسجيل، فإننا لا ننشر القصة الصحفية، لاننا نخاف ان ترفع علينا قضية. وأهم شيء، عندما يحضر احد الزملاء قضية صحفية، فإنني اسأله : هل يوجد هناك وثائق، هل يوجد تسجيل، لأن المسؤول قد ينفي، هذا عندما اورطه في الموضوع واسحب الكلام منه، ثم ينفي ما قاله، ولذلك فإنني احتاج الى مستمسكات، بينما في الصحف اليومية فإنه يستطيع ان يلغي الموضوع بسهولة.

بالنسبة للصحفي الاسبوعي، نحن نعتمد على المواجهة والاستفزاز والمعلومة المخفية، بينما الصحفي اليومي يعتمد على تغطية النشاطات بشكل اكثر تأكيداً واكثر ثباتاً، ولكن يمكن ان يتجاوز هذا، وذلك لأنه يوجد قاسم مشترك بيننا وبين اليوميات في التحقيقات الاجتماعية. فاذا كان الموضوع عن الفقر او البطالة، فهذه ليست مشكلة، فإنني سأنشره، وقد اعطي نصف صفحة لتغطية قصة عائلة فقيرة، أي ان هناك قاسماً مشتركاً بالنسبة للقضايا الاجتماعية، بينما في القضايا المحلية والنيابية والسياسية، فهناك فرق كبير.

ثم تحدث السيد رائد العابد قائلاً : الفرق بين التحري الصحي والاثارة حسب ما استخلصته من الجلسات انه ما دامت القصة تفي بشروط التحري الصحفي ويكون الهدف منها خدمة الرأي العام واثارة الرأي العام للمطالبة بحقوقهم، في اعتقادي ان الاثارة هنا ايجابية . هناك اثارة سلبية واثارة ايجابية . قد يكون هذا مصطلحاً جديداً. فهناك اثارة ايجابية لمصلحة الوطن والمواطن، وسأحاول أن اربطها بمسألة العوائق الاجتماعية، التي هي الفرع الثاني من تساؤلي، وأعني بذلك ان المجتمع في النهاية سيحكم على هذه القصة. هناك عوائق اجتماعية من منطلق ان قصة التحري هذه تؤذي شخصاً معيناً ذا نفوذ او انه وجه عشائري. هذه واحدة من أهم العوائق الاجتماعية، ولكن هذه تأتي عن طريق اخلاص الصحفي ومواصلته اداء مهمته في ظل اطار التحري الصحفي، أي ان تكون شروط التحري الصحفي كاملة وان تكون لدى الصحفي الوثائق التي تدين ذلك الشخص. وفي هذه الحالة، واعتقد اننا ما دمنا مستمرين في الكفاح لتثبيت التحري الصحفي، فإن العوائق الاجتماعية ستخف. ولكن اذا حدث هناك جمود او تراجع في التحقيقات الصحفية، فأعتقد أن العكس هو الذي سيحدث، وان الجهة المقابلة التي هي العوائق الاجتماعية ستزيد. اذن العلاقة طردية. اذا زاد العناد الصحفي في اتجاه (Investigative Reporting) فإننا سنخفف من هذه العوائق الاجتماعية.

وأثنى الدكتور نبيل الشريف على هذا الرأي مؤكداً دور الصحفي في النضال المستمر من أجل

توسيع هامش الحرية. امـا الاثارة بهدف الاثارة، فـاعتقد اننا كلنا متفقون انها عديمة الجدوى ومرفوضة وخارجة عن الاسس المهنية. ولكن، فإن اختيار عنوان شيق، او عنوان مثير ولكنه حقيقي ومستند الى معلومة حقيقية، فلا ضرر في ذلك. ويكمن الخوف انه في بعض الحالات قد انشر مانشيتاً فقط او معلومة مضللة او معلومة غير حقيقية، وهذا كله يعتبر خروجاً عن القواعد المهنية المتبعة. اما الاثارة بهدف جذب القارئ لقراءة معلومة حقيقية ومعلومة صحيحة، فإنني اعتقد انه لا ضرر منها وانا اتحدث هنا عن عنصر التشويق الذي يستند الى شيء حقيقي داخل القصة الاخبارية.

وقال السيد راكان السعايدة: هناك نقطتان احب ان اتحدث عنهما. النقطة الاولى اثارها الاستاذ رمضان. لا يوجد جهل في الصحف الاسبوعية. بالعكس، كل صحفي في الصحف الاسبوعية يعرف قانون المطبوعات والنشر، ويعرف ان كل مادة يكتبها فيها قنبلة. وبسبب كثرة القضايا التي رفعت اصبح هناك ادراك لخطورة المواد. انا واثق تماماً انني لو اردت ان اقرأ كل صفحة من الصحف اليومية، فأستطيع ان اخرج بثلاث او اربع قضايا استطيع ان ارفعها. ولكن يبدو ان هناك قراراً معيناً في الفصل ما بين التعامل القانوني مع الصحف اليومية والصحف الاسبوعية.

والنقطة الثانية التي ذكرها زميلنا هاشم الخالدي وهي ان الاردن قبل الديمقراطية كان يعتمد على نوع واحد من الصحف اليومية. ثم جاءت الصحف الاسبوعية مستفزة ومزعجة للمسؤولين للتعامل معها باي صورة. نحن لا نطالب بأن تسير الصحف اليومية مسار الصحف الاسبوعية. يجب ان يكون هناك اكثر من لون للصحافة في البلد، سواء اسبوعية او معارضة.

لقد كان للورشة هدف عام قد تحقق. بالنسبة لي، واصبح هناك انعاش لما درسته في الاربع سنوات خلال دراستي في الجامعة. بالاضافة الى قضية التحري الصحفي والاستقصاء الصحفي، كان يدور في بالي بعدما تخرجت من الجامعة ما امكانية ان اكتب قصة صحفية على نظام التقصي الصحفي. كنت اواجه مشكلة عدم الالمام الواضح وعدم نضوج الفكرة في داخلي حتى اقدر ان انفذها. والآن استطيع القول انني سأخرج من هذه الندوة لأقوم بمحاولات في هذا الاتجاه. قد تفشل المحاولة الاولى او الثانية او الثالثة، ولكن انا واثق تماماً انني من خلال ما تعلمته في هذه الندوة او الورشة، سأستطيع بعد فترة ان اتناول هذا الموضوع بسهولة واتعامل معه بطريقة افضل ومتقدمة جداً عما لو كنت قد بدأت بدون ان اكون في مثل هذه الورشة.

اما الآنسة وفاء العقايلة، فقالت: لقد طرحت موضوع العوائق المهنية وقد ضمت العوائق القانونية والاجتماعية، واعتقد اننا اسهبنا في تناول الموضوع من حيث العوائق القانونية والتشريعات الاجتماعية والعشائرية بالنسبة لنا في الاردن. واتفقنا جميعاً على ان جهاز التحرير يمكن ان يكون احد العوائق المهنية. والموارد المالية واهتمام المؤسسة بالموارد المالية التي تغطي تكاليف انتاج الصحيفة يمكن ان يكون من احد العوائق المهنية. وكذلك الحوافز، وتفهم المسؤولين في المؤسسة نفسها لقدرات هذا الصحفي ولامكانياته. وبالتالي، يمكن ان يشجعوه ويرتقوا في مستواه او ان يحبطوه ويتدنى مستواه.

اما السيد عبد الرحمن الخطيب، فقد قال : اريد ان اعيد التأكيد على النقطة التي تكلمت عنها في السؤال السابق، وهي انه يجب ان يتسع صدر المؤسسة وتوفر الامكانات والوقت ايضاً في سبيل الوصول الى قصة تحر ناجحة ومهنية مئة بالمئة . وما اود التعقيب عليه هو نقطة جوهرية في كلام الزميل هاشم، وهو ضمن الموضوع . لقد فهمت انه لا فرق تحديداً في قصة التحري الصحفي بين

الصحيفة الاسبوعية واليومية . الزميل خرج بنتيجة مختلفة تماماً، اعتقد انني فهمت خلال هذه الورشة ان القصة قصة تحر صحفي سواء نشرت في صحيفة اسبوعية او يومية . ما يختلف هو الامكانيات المتوفرة في هذه المؤسسة او تلك المؤسسة.

وقال الدكتور نبيل الشريف في هذا الصدد: اعتقد فعلاً انه لا فرق، لان عنصر الوقت مطلوب في جميع الاحوال للموضوع نفسه، وكذلك طريقة تغطيته واهتمام الناس به. يبقى سقف الحرية الموجود داخل اي صحيفة، يومية او اسبوعية، او تلفزيون. التلفزيون بالذات له دور مهم في موضوع التقصي الاخباري، ليس عندنا، بل في دول اخرى. الاذاعة ليس لها دور كاف في هذا الموضوع، لأن التلفزيون يريك صوراً ووثائق ومقابلات. الاذاعة فيما اعلم لم تدخل هذا المجال بشكل كبير او بشكل واسع.

الصحافة والاجهزة الامنية :

اما الآنسة ريما المعايطة، فقد قالت انه يفترض ان نكون قد ركزنا على اصعب وجوه التحري الصحفي وهو عبارة عن مناكفتنا نحن، اي عملي انا كصحفية مع الاجهزة الامنية. عادة ما يكون لديهم سرية تامة بالموضوع وأوامر ان لا يخرج اي معلومة، وبالذات للصحف، وللصحف الاسبوعية. لم نتكلم في هذا الموضوع، مع انه موضوع مهم جداً ومن أصعب طرق التحري الصحفي.

واجاب الدكتور نبيل الشريف عن ذلك قائلاً : لقد تحدثنا بشكل عام وقلنا ان دور وهَم اي مسؤول هو كيف يخفي المعلومة عنك، ودورك انت ان تحاول ان تحصل على المعلومة بكل الوسائل المشروعة. ولكن هذا الموضوع قد يحتاج الى ندوة اخرى او الى بحث آخر.

وعلق الاستاذ محمد المحتسب على هذا الموضوع قائلاً : يبدو في قضايا الجرائم ان الجريمة تكون قد اكتشفت كتحصيل حاصل. ان الجريمة التي تتحدثين عنها، وبصراحة مع رجال الامن للحصول على المعلومة بعد ان يكون المجرم قد وقع في أيدي العدالة، فإن هذه قضية اخرى. لكن اذا كنت انت قادرة على اكتشاف جريمة ما قبل الوصول اليها، وتكونين في الحقيقة عاملاً مساعداً لرجال الأمن في الوصول الى المعلومة، فإن هذا هو ما نتحدث عنه.

وتحدث الدكتور نبيل الشريف عن انطباعاته عن الندوة قالاً : لو لم اكن مهتماً بالموضوع من الاساس لما شاركت ولما ساهمت في التئام هذه الندوة. ولو لم اكن حريصاً على تغيير هذا الواقع لما اتعبت نفسي فيه ابتداء. ان شاء الله أكون مثلكم قد استفدت من هذه الدورة، من هذه الورشة، واتمكن مع زملائي داخل المؤسسة التي اعمل فيها من تغيير الواقع.

اما السيد حمدان الحاج، فقد علق على نتائج الندوة بقوله : اعتقد ان المهمة التي تصدت لها مؤسسة كونراد اديناور ومركز الافق يجب ان تتصدى لها المؤسسات الوطنية، ليس انتقاصاً من حق اديناور والافق، ولكن تقع مسؤولية كبيرة على المؤسسات الوطنية في ان تضطلع بمسؤولياتها تجاه الصحافة والصحفيين، سواء تجاه العاملين فيها او العاملين في الصحف والمؤسسات الاخرى.

وعبّر السيد رمضان الرواشدة عن انطباعاته عن هذه الندوة بقوله : فيما يتعلق بالصحف الاسبوعية والصحف اليومية، اريد ان اقول انه عندما اطلعنا على اللوح وسألنا هل استفدنا من هذه الدورة، فإن الوحيد الذي اجاب عن هذا السؤال على عكس ما اتفقنا عليه في الندوة هو الاخ هاشم الخالدي. فكل

الامثلة التي ضربها عن العلاقة او الفرق بين الصحف اليومية والاسبوعية لم نتحدث بها هنا في هذه الدورة ولم نتفق عليها. فالصحفي في الصحف اليومية لا يعني انه حكومي او مع الحكومة مئة بالمئة، وليس معناه افتح يا سمسم، اي ان وزير المياه يعطيك كل مشاريعه، لأن النضال في داخل المؤسسات الحكومية من قبلنا نحن الصحفيين اليوميين مساو، ولا اريد ان اقول اكثر حتى نتهم بالمزاودة، لزملائنا في الاسبوعيات في هذا المجال.

وانتقل المشاركون بعد ذلك الى الجزء الثالث من الجلسة، حيث وزعت عليهم نماذج للتقييم، وطلب منهم عدم كتابة اسمائهم عليها وذلك حتى يأخذ كل مشارك راحته في تعبئة هذا النموذج وفق قناعته.

وقدم احد المشاركين اقتراحاً وهو ان يؤخذ بالحسبان اننا كنا نتمنى ان يكون معنا الاساتذة الافاضل الذين منعوا من المشاركة في هذه الندوة او حتى الدخول للاردن الطيب. واقترح على المشاركين صياغة بيان تضامن يرسله المشاركون الى الاساتذة الافاضل الذين عادوا من المطار.

وقال الدكتور نبيل الشريف في هذا الصدد : الف شكر باسمكم للاساتذة كلهم وباسم منظمي الندوة، ونعبّر عن التضامن معهم والتعبير عن الأسف لما حدث لهم. هناك نية من قبل منظمي الدورة ان يوجهوا هذه الرسالة بهذا المعنى لهم، وطالما هذا يعبر عن رأي المجموعة، فإننا نتحدث بقناعة اكبر حول هذا الموضوع.

وقال الاستاذ محمد المحتسب : والى جانب ذلك، هل بالامكان ان يقوم الدكتور نبيل والقائمون والمنظمون لهذه الورشة بمخاطبة الجهات المعنية ايضاً حتى لا تتكرر مثل هذه الحالة مستقبلاً، واعني مخاطبة رسمية هادئة متواضعة بدون اي اثارة حتى نصل بالفعل الى موقف سليم.

واجاب الدكتور نبيل الشريف عن ذلك قائلاً : من الواضح انه يجب بالفعل ان تثار مثل هذه النقطة، وهي ضمن مسؤوليتنا جميعاً بطرق مختلفة، بالكتابة او التعبير، ان نقول ان منح انسان تاشيرة يجب ان يكون امراً نهائياً حتى لا نعرض هذا الانسان للتعب والقلق، ان يأتي الى البلد ثم يمنع. هناك خلل يجب ان يعالج. ومسؤوليتنا نحن كصحفيين ان نشير الى هذا الخلل الذي لمسناه وعانينا منه جميعاً وذلك من اجل الاصلاح وتطوير الوضع.

كلمة شكر :

ثم قدم السيد حمدان الحاج الشكر لمنظمي الندوة بالنيابة عن المشاركين قائلاً : بالاصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي، يطيب لنا ان نتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان الى السادة منظمي ورشة عمل التحري الصحفي، وهم مركز الافق ممثلاً بالسيدة منال الشريف وكافة العاملين في المركز الزاهر، ومؤسسة كونراد اديناور ممثلاً بالسيد اولوف، هذه المؤسسة التي تهتم بالتعاون الدولي.

نتوجه بخالص الشكر الى زميلنا العزيز الاستاذ الدكتور نبيل الشريف، رئيس تحرير جريدة الدستور والى جميع الاساتذة الذين اتحفونا بالمعلومات الفنية والجديدة، ولم يبخلوا علينا بعصارة فكرهم وتجربتهم التي نعتز بها ونفخر، ونخص بالشكر استاذنا الكبير، امين عام اتحاد الصحفيين العرب، الاستاذ صلاح الدين حافظ، الذي تجشم عناء السفر، والاستاذ الدكتور نبيل حداد الذي تخرج على يديه زملاء نجباء لنا في المهنة، والاستاذ محمد المحتسب الذي عزز ثقتنا بأنفسنا وبالمستقبل.

ولا يفوتنا في النهـاية إلا ان نشكر جميع من سـاهموا في انجاح هذه الورشـة، نجدد الشكر لكم على امل اللقاء مستقبلاً.

كلمة ختامية :

وتحدث الدكتور نبيل الشريف في ختام الندوة قائلاً : في ختام هذه الـدورة التدريبية يطيب لي ان اشكركم جميعاً على مساهمتكم وعلى حضوركم وعلى مشاركتكم، وآمل بالفعل ان تكون هذه الدورة قد قـدمت لنا جميعـاً مهارة اضافـية او عززت ما لدينا من مـهارات في اطار العمل المهني الصـحفي، ونأمل بالطبع ان تتواصل هذه الجهود.

لا يفوتني في الختام إلا ان اوجه الشكر الى زملائنا الغـائبين الذين لم يتمكنوا من مشاركتنا في هذه الدورة، ونأمل أن تتاح فرص في المستقبل لهم للمشـاركة معنا، وللافادة من جهودهم ومن خبراتهم، وان لا يتكرر ما حدث تحت اي ظرف.

وأشكر ايضـاً الاسـتاذ صـلاح الدين حافظ الذي سـعدنا بحـضوره معنا وأفـدنا كثـيراً من خـبرته الطويلة ومعلوماته القيـمة في مجال العمل الصحفي. وكل الشكر ايضاً للاستـاذ نبيل حداد والاستاذ محمـد المحتسب على مسـاهمتهما الـطيبة وجهودهمـا الكبيرة. وايضاً باسـمكم اتوجه بالشكر الى مؤسسة كونراد اديناور والى مركز الافق الثقافي لرعايتهما هذه الدورة.

طبعاً الجـانب الاخير من جلسة اليـوم هو تسليم الشهادات للمشـاركين. وستقوم السـيدتان سارة ومنال بتقديم الشهادات للمشاركين حسب الاسم.

تسليم الشهادات :

وقد تم تسليم الشهادات للصحفيين التالية اسماؤهم : السيد وليد حسني، السيد رمضان الرواشدة، السيد حـمدان الحاج، السيد مـأمون الروسـان، السيد راكـان السعايدة، السيد عـبد الرحمن الخطيب، الآنسة رنا الحـسيني، السيـد ايمن رمانة، السيـد مرزوق علي، السـيد منير الطيـراوي، الآنسة ريما المعايطة، السيد هاشم الخالدي، الآنسة وفاء العقايلة، والسيد رائد العابد.



نماذج من الصحافة العربية
تقارير استقصائية ناجحة

نقدم فيما يلي بعض النماذج التي اعتمدت فيما يلي شروط التقرير الاستقصائي الناجح وذلك بهدف تسليط الضوء على هذه النماذج باعتبارها تعد تطبيقاً وتجسيداً كما سبق ذكره من مادة نظرية:

١ - النموذج الأول :
المصدر : جريدة النهار اللبنانية
تاريخ النشر : ٢/٨/ ١٩٩٥
عنوان التقرير : ١٠٠ الف متر مربع من النفايات تهدد صور وبحرها.

وفيما يلي نص التقرير:

١٠٠ الف متر مربع من النفايات تهدد صور وبحرها
تخل بالتوازن البيئي وتنشر الامراض والاوبئة بين الاهالي
شخصيات من المدينة تتهم الحكومة بالتقصير وتحذر من كارثة

اذا قصدنا مدينة صور للتنزه، وتوجهنا نحو شاطئها الاجمل، يستقبلنا مكب ضخم للنفايات تفرغ فيه صباح كل يوم عشرات الاطنان من الاوساخ والقاذورات.

فهل يمكن لهذه المدينة الساحرة والغارقة في سحر التاريخ والمطلة ابداً على الحلم، ان تتسع رحابها للنفايات؟

من بعيد، الدخان المنبعث من المكب يدل عليه، وبالتاكيد لا يسعنا الا وضع الايدي على الانوف، للروائح الكريهة التي تعلو وتتمدد لتغطي سماء صور وضواحيها.

من ساعات المساء حتى الشروق، يلف المدينة شريط من «ضباب النفايات»، يشبه ضباب جبل لبنان من حيث كثافته، ويختلف عنه بسمومه واخطاره. فهو يحمل معه شتى انواع الغازات، وفي طياتها الامراض والاوبئة التي تدخل منازل الصوريين، وكذلك محلاتهم دون استئذان.

صور في كارثة من جراء هذا المكب.. هذا ما حملناه من الاهالي في جولتنا على هذه المدينة التي كانت جميلة ونظيفة، فاذا هي اليوم صورة مشوهة لما حفظته ذاكرتنا، ولما قرأناه في الكتب عن بحرها اللازوردي الساحر.

قصدنا المكب، ولم يكن من داع لنسأل احدا عن موقعه، فالرائحة الكريهة تدلنا عليه، وهو يمتد على مسافة ١٠٠ دونم، موزعة على ٣ اماكن متلاصقة، اما الوصول اليه فيتم عبر طريق طولها كيلومتر واحد.

نفاياته لا تقتصر على مدينة صور التي يفوق عدد سكانها الـ ٨٠ الف نسمة، بل يستقبل في رحابه، طوال ساعات الليل والنهار، نفايات بلدات العباسية وبرج الشمالي وباتولية والحوش وعين بعال، وغيرها من قرى القضاء، فضلاً عن النفايات التي تنقلها سيارات «الاونروا» من مخيمات الرشيدية والبص وبرج الشمالي.

نصيحة... و«جيوش»

نصيحة للمصاب بمرض الربو او الحساسية ان لا يخاطر بالاقتراب من المكب الذي يقع في منطقة «الشواكير» بالقرب من مخيم الرشيدية جنوب صور، وهو يبعد نحو كيلومتر واحد عن اقرب بناية في المدينة. والمواطن الذي يجرؤ ويدخله، ستكون في انتظاره «جيوش» لا تعد ولا تحصى من الكلاب والذباب والجرذان، وحتى الافاعي، فضلاً عن فصائل البرغش والحشرات التي تتغذى على بقايا الفواكه والخضر والفضلات المنزلية وجثث الحيوانات النافقة.

ومن الاخطار التي تنتظر ابناء صور، ان القسطل الرئيسي الذي يغذي المدينة من مياه برك رأس العين، قاطعاً مخيم الرشيدية، يمر تحت المكب ويخشى من تخمر النفايات على هذا القسطل، ووقوع الكارثة.

على هامش هذا المكب، تعتاش من بقايا النفايات عشرات العائلات، ولا سيما منها الفلسطينية التي تقطن مخيم الرشيدية.

ومع كل شروق يؤم المكب عشرات الفتيان، أكبرهم في الخامسة عشرة. التقينا بعضاً منهم وهم «ينقبون» منذ الفجر عن زجاجات البلاستيك والمشروبات الغازية والروحية والالمنيوم والكرتون، ومنهم من يفتش عن بقايا الخضر والفواكه ليسد بها جوعه. ومن المشاهد التي لا تصدق، فتى في ربيعه الثامن كان يأكل بقايا العنب وحبات البرتقال المغطاة بطبقة خضراء يحاصرها البرغش والذباب. ولحظة استعدادنا لاستعمال عدسة الكاميرا، خبأ وجهه وقال: «أليس حراماً أن تصورونا؟».

نفايات الأغنياء

التقينا مجموعة منهم، الاوساخ عنوان ثيابهم واجسادهم، وكان العرق يتصبب منهم. احدهم قال: «ننتظر السيارات التي تنقل نفايات الحوش لأن الاغنياء يقطنون هذه المحلة».

وفي داخل المكب، انشئت سوق للخردوات، اصحابها هؤلاء المنقبون الصغار في تلال النفايات، تنشط مهماتهم عند وجود الجرافات التي تكشف لهم خبايا ينتظرونها بفارغ الصبر.

١٠ ساعات يوميا

خالد العلي، فلسطيني في الحادية عشرة، يمضي ما لا يقل عن عشر ساعات كل يوم في المكب الواسع ويحصل على ٢٥ ألف ليرة لبنانية بدل اتعابه، نسأله: لماذا تعمل في هذا المكان؟ فيجيب: «والدي فقير لا يطعمنا، واذا لم نؤمن له المال يطردنا من المنزل، وهذا ما حصل مع شقيقي الاكبر الذي التحق بالفدائيين في صيدا».

محمد الاحمد (١٣ عاماً): «انا طالب في الصف الثاني المتوسط، اسرتي فقيرة وتعتاش من هذه النفايات التي باتت تشكل لنا مصدر الرزق الوحيد».

التجارة الرابحة

عماد ولد صغير يعيش في ارجاء المكب. روى لنا حكاية «التجارة» التي يقوم بها. قال والغبار الاسود يغطي وجهه، انه ورفاقه اصبح لهم زبائن من بيروت، يبتاعون منهم الالمنيوم والنحاس وقناني الزجاج، ولكل منهم تجار يتعاطون معهم.

قبل شهرين، اختفى طفل في احد أزقة المكب، يدعى عرفات محمود العبد الله الملقب بالنابلسي، وحتى الان لم يعثر عليه.

انه مكب للنفايات وللاولاد ايضاً!

والعمل؟

هل يظل المكب على حاله، وتظل صور وشاطئها وأهلها فريسة هذا الوحش الذي ينشر سموم الموت في البحر والبر والجو؟
رئيس مجلس النواب نبيه بري كان كلف منذ شهر مجموعة من المهندسين والاختصاصيين برئاسة الدكتور عبد المطلب الحسيني (حائز دكتوراه في «الجيوتكنيك» من ايطاليا ومستشار سابق في منظمة العمل الدولية) وضع دراسات لتحسين وضعية الساحل الصوري ومنها معالجة النفايات الموجودة على الساحل الجنوبي في المدينة.

يهدد التوازن البيئي

الدكتور الحسيني اكد أن «المكب في صور يهدد التوازن البيئي في المنطقة، فالنفايات التي تحرق فيه يومياً تؤدي عن طريق تلاعب الرياح الى انتشار الغازات السامة في جميع الانحاء، بالاضافة الى زيادة تلوث المياه الجوفية والبحرية. والدراسات الاولية التي نحن في طور اعدادها، تصب في مكان انشاء مكب النفايات، و«مراقب» يكفي لبضع سنوات ويمنع تسرب المياه التي تسيل من النفايات الى المياه الجوفية. وهذه الطريقة مطبقة في دول عدة، مثل ايطاليا والمانيا والولايات المتحدة الاميركية».
واستدرك معتبراً ان «هذه الطريقة لا تغني عن المحارق، شرط ان تكون منتهية بنوع من المصافي، تربط في المداخن (الالكتروستاتيكية) فتمنع تلوث الهواء عن طريق الدخان المتصاعد الى الخارج».
وستكون مساحة المشروع من ١٠٠ الى ١٢٠ الف متر مربع، شرط ان يحتوي على النفايات المضغوطة. وعلمياً يجب ان يكون بعيداً عن المياه الجوفية، منعاً لحصول اي خطأ فني في المستقبل، ويمكن ضغط النفايات في طبقتين، الواحدة متران ونصف متر. وبعد الانتهاء من الطمر لمدة عشرة اعوام في المكب، يخصص مكانها لحدائق تغرس بشتى انواع الاشجار والزهور.
معضلة هذا المكب التي تهدد بنتائج وخيمة وخطيرة على البيئة والاهالي، حملتها «النهار» الى النائبين محمد فنيش واحمد عجمي وقائمقام المدينة حسين قبلان ورئيس المؤتمر الشعبي عبد المجيد صالح.

عجمي : مضاعفات صحية وبيئية

النائب أحمد عجمي رفع صوته مراراً، مطالباً وزارات الخدمات بايجاد حل، وشرحنا لها التلوث البيئي الناتج عن مكب النفايات الذي يضر بشاطىء المدينة ولفتنا الى ان نقل المكب من مكانه الى موقع آخر لا يحل الازمة، لان من الضروري ايجاد محرقة. والاهمال الذي تعانيه صور هو من جراء غياب وزارات الخدمات لها، وخصوصاً الداخلية والبيئة، يهدد بمضاعفات صحية وبيئية خطيرة، وكأن صحة المواطن لا تعني شيئاً. لذلك يجب الاهتمام جدياً بهذه المسألة في كل لبنان وليس في صور فحسب، والتوقف عن طمر النفايات بهذه الطرق العشوائية، وادعو الهيئات الشعبية والبيئية الى اخذ دورها في الوقوف في وجه هذه الازمة.

فنيش : خطة جذرية

النائب محمد فنيش اشار الى ان مكب النفايات «له انعكاسات خطرة على المرافق الصحية والبيئية والاقتصادية، باعتبار ان صور من المناطق السياحية المهمة في لبنان.
تاريخياً كانت هذه المدينة مهملة على صعيد البنى التحتية، ولم يتم استحداث محرقة للنفايات وسيترك هذا المكب انعكاسات سلبية على السياحة والبيئة والشاطىء البحري».
ورأى ان «هذه المشكلة تحتاج الى علاج سريع، وهي جزء من مشكلات البيئة في لبنان. لذا نطالب بعلاج فوري لمسألة المكب على اسس وقواعد علمية توفر تصريف النفايات الجامدة من دون الحاق اضرار بالبيئة وبالوضع الصحي للمواطن. وثمة مشاريع طرحتها الحكومة من خلال البرامج

العشرية، ومنها انشاء معمل للاسمدة في صور وتحويل النفايات اسمدة تستخدم في الزراعة. لكن هذه المشاريع لم تأت في سياق خطة شاملة تحدد الاولويات والاهداف ومصادر التمويل وقدرة الاقتصاد اللبناني على تحملها. وبالتالي، الحكومة مطالبة بوضع خطة جذرية لمشكلات البيئة، ومنها مكب النفايات وتصريف مياه الصرف الصحي في صور التي باتت تهدد الشاطىء».

وختم فنيش «غياب دور البلديات وتعطيلها، من نتائجه استمرار ازمة النفايات، وهي الجهة المعنية مباشرة بتنمية القرى والمدن».

قبلان

القائمقام قبلان قال: «سابقا كان اهالي صور يرمون نفاياتهم داخل المدينة، في محلة «الخراب»، وكان الضرر يصيبهم مباشرة، ونظراً الى قربه من المنازل، منعنا رمي النفايات في هذا المكان وحولناه حديقة اصبحت اليوم من المتنزهات الجميلة على شاطىء صور البحري. نقوم حالياً بطمر هذه الكميات الكبيرة من النفايات باستئجار جرافات من صور والعباسية وبرج الشمالي. ونعمل ضمن الامكانات الموجودة التي تداوي الامور بالميسر لدينا، علماً ان ثمة مشاريع لمعمل نفايات او محرقة، نأمل ان تبصر النور في اسرع وقت ممكن. لذلك نطالب بمعالجة هذه المشكلة لان امكانات البلدية لا تسمح لها بتنفيذ هذا المشروع وحل المعضلة التي تواجهها المدينة».

صالح : انتشار الامراض

رئيس المؤتمر الشعبي في صور عبد المجيد صالح اعتبر ان «الطريقة المتبعة في التخلص من النفايات لم تكن تتم في طرق علمية ولا تزال، وقد تسببت بانتشار امراض الربو والحساسية لدى عدد من كبير من المواطنين، وبالطبع لا ننسى ضررها على الاطفال. ونقل المكب من محلة «الخراب» الى محلة «الشواكير» لم يلغ المشكلة، لذلك اتصلنا مرات عدة بوزير البيئة السابق سمير مقبل وشرحنا له المأساة التي نعيشها، وحاولنا اللقاء بالوزير السابق للشؤون البلدية والقروية سليمان فرنجية، وللاسف لم يخصص لنا موعداً للاجتماع به بعد اكثر من اتصال».

واضاف: «لا يمر فصل من فصول الصيف الا والمؤتمر الشعبي يرفع الصوت عالياً مع القائمقام قبلان بالاعلان عن الكارثة التي تأتينا من المكب. لذلك نطالب مجددا وزارات الخدمات ومجلس الانماء والاعمار بحل هذه المشكلة وخصوصا ان امكانات البلدية في صور معطلة ولا تفي حاجة قرية، في حين ان نصف طاقم العمال فيها لا يعمل بسبب تدخلات بعض السياسيين».

صور قحبة التاريخ تستصرخ كل الغيارى واصحاب الضمائر الحية الالتفات اليها وانقاذها من براثن الامراض والنفايات التي تشوه صورتها، التي تنعش وتدغدغ ذاكرة كل سائح زارها.

«عيب» ان تبقى هذه المدينة هكذا، فاسرعوا وأنقذوها من جبل النفايات الذي لا يليق بها، قبل ان تغير منظمة «الاونيسكو» رأيها وتحذف صور من لائحة التراث العالمي.

رضوان عقيل



النموذج الثاني :

المصدر : مجلة (روز اليوسف) المصرية
تاريخ النشر : ٢/١٢/١٩٩٦
عنوان التقرير : امريكا والجيش المصري

نص التقرير :

أمريكا.. والجيش المصري
ثلث ميزانية الجيش امريكية.. فماذا لو توقفت المساعدات؟
كل عشرين عاماً في مصر : البحث عن مصدر جديد للتسليح!
أحد العسكريين يسأل : ما هو وضع القوات الامريكية في سيناء اذا اختلفنا؟
وعسكري آخر يقترح ان نبيع حق المرور للقوات الأمريكية ونعرض تخزين الأسلحة... بالإيجار!

محمود المراغي

خطر.. ممنوع الاقتراب!

مكذا تعودنا بالنسبة للموضوعات العسكرية في مصر..

ولكن، لان مركزاً علمياً – هو جامعة القاهرة – قد خاض في القضية.. ولان قدراً من الوثائق الامريكية قد توافر حول تلك العلاقة العلنية – السرية، العلاقة العسكرية بين مصر وامريكا.. لان الامر كذلك فلا بأس من الخوض في القضية.

المناسبة : الحديث المتكرر عن احتمال توقف المعونات الامريكية لمصر، سواء كانت المعونات الاقتصادية أو العسكرية والاولى (٨١٥ مليون دولار كل عام) شبعت بحثاً، أما الثانية والتي تزيد عنها بمقدار يزيد على (٥٠٪) فإنها موضوع هذا الحديث.

* * *

هل نعود للوراء حين طلبت مصر من الولايات المتحدة تسليحها في الخمسينات، وحين قالت واشنطن «لا» ثلاث مرات.. مرة «حتى ينتهي النزاع البريطاني – المصري».. ومرة لان «مصر لم توقع ميثاقاً للأمن المتبادل».. ومرة ثالثة لان الطلب جاء عقب اعتداءات إسرائيلية على غزة، وهو ما كانت تشجعه أمريكا؟

أم نقف عند الستينيات حين أصبح العداء واضحاً بسبب اتجاه مصر للقومية العربية، ومعاداتها لإسرائيل، واتجاهها لصناعة الصواريخ والطائرات وبناء مفاعل نووي؛ وهو ما قال عنه احد العسكريين في ندوة مركز دراسات الدول النامية بجامعة القاهرة، انه كان احد اسباب عدوان ١٩٦٧،

وحيث لم تكن واشنطن أو إسرائيل راغبة في ان تمتلك مصر سلاحاً متقدماً؟

أم نقفز إلى حرب ٧٣، حيث يروي جنرال آخر أنه قد رأى بعينه دبابات الولايات المتحدة ورقم العداد فيها.. مائتا كيلو متر لا أكثر.. اي أنها هبطت بالطائرة في سيناء وتم نقلها الى الجبهة وما زالت آثار الشحم بادية عليها؟

أظن ان المنطقة الحادة ليست في كل ذلك التاريخ، لكن هذه المنطقة تبدأ حين انتقلت واشنطن، او انتقلت مصر في السبعينيات من خانة الأعداء، الى خانة الاصدقاء.

كان ذلك عند فض الاشتباك الاول بين مصر واسرائيل والذي لعبت فيه الولايات المتحدة دوراً نشطاً أعقبه استئناف المعونات الاقتصادية.

ثم كان بشكل اوضح عام ٧٨ – ٧٩، بعد زيارة القدس، والدخول في «كامب ديفيد».. حينذاك بدأت العلاقة الساخنة. قروض لتسليح الجيش المصري لمدة خمس سنوات.. ثم معونات لا ترد، وحتى الآن.

الرقم (٢٥) مليار دولار، حصلت عليها مصر كمساعدات عسكرية من عام ٧٩ حتى عام ٩٦.

الرقم الكبير فهو يمثل ثلث الاتفاق العسكري المصري على وجه التقريب.. وهو ما يثير السؤال الحرج : ماذا لو توقفت المعونات العسكرية لمصر؟.. هل تقل قدرة الجيش بمقدار الثلث.. ام بمقدار ٤٢٪ كما كانت نسبة المساعدات عام ٩٤، ٩٥ حيث كان التمويل الحكومي للانفاق العسكري ما يعادل (١٨٠٠) مليون دولار... والمساعدات العسكرية (١٣٠٠) مليون؟

والسؤال يزداد إغراء حين نعرف ان كل المساعدات الان، ومنذ عدة سنوات تاتي بلا مقابل، منحاً لا ترد!

ولكن.. هل هي بالفعل بلا مقابل؟.. واذا كانت كذلك فهل تزيد قوتنا العسكرية بالفعل؟.. أم انها لصرف انظارنا عن التسليح من مصادر اخرى والحصول على ما يهدد اسرائيل؟

احجام العون – او التعاون – العسكري اصبحت معروفة، وتبقى معرفة الاسباب – الاشكال – الاثر.

الوثائق الامريكية، وقوانين المساعدات فيها تتحدث بصراحة.. بل ان الوثائق المصرية ايضاً تذكر شيئاً من ذلك.

تذكر الوثائق المصرية انه لا انفصال – في قضية المساعدات – بين السياسة والعون الامريكي.. ويقول طلب المعونة الذي قدمته مصر لامريكا منذ عامين (٩٤)!! ان الطلب المصري للمعونات يأتي عبر ثلاثة تطورات: كامب ديفيد، ازمة الخليج، الاصلاح الاقتصادي في مصر... و... في صدر الوثيقة ما يشير لاتجاه الحكومة لتوسيع الديموقراطية وحماية حقوق الانسان.

بطبيعة الحال فان واشنطن لا تهمها كثيراً حكاية الديموقراطية او حقوق الانسان فهي تقوم بتسليح انظمة لا هم لها الا القمع والاعتداء على كل حق انساني..

اميركا تتحدث عن الديموقراطية وحقوق الانسان لكن وثائقها حول المعونات تقول شيئاً آخر.

تقول وثيقة «الامن والاستراتيجية الوطنية للولايات المتحدة» والصادرة عن البيت الابيض عام ١٩٩٠: «ان لدينا امكانية للوصول الى المناطق الاستراتيجية باستخدام دول كثيرة، وذلك من خلال الاتصالات بين قواتنا المسلحة والقوات المسلحة لها، ومن ثم نظم الاسلحة التي تم شراؤها منا حيث يجب على كل دولة تملك معداتنا ان تعمل طبقاً لقوانيننا والا فسيتم قطع الامداد والمساندة الفنية عنها».

في هذا الاطار تقدم واشنطن مساعداتها الامنية (وهذه هي التسمية الرسمية) في اطار قانون المساعدات الخارجية وتنظيم صادرات السلاح وعلى شكل : اسلحة وخدمات عسكرية وفي شكل نظم للتسليح والتدريب ومكافحة الإرهاب.

ويقدم القانون تعريفاً للمساعدات الامنية بانها «المساعدات التي يتم تقديمها الى حلفائها واصدقائها لرفع قدراتهم الدفاعية والاقتصادية بما يخدم امن الولايات المتحدة ومصالحها في منطقة الدول

الحليفة – الصديقة».. لذا فانه من واجب الدولة التي تتلقى عوناً ان يقتصر استخدامها للمعدات على «الامن الداخلي والدفاع عن الدولة بالاضافة للاشتراك في الانشطة الامنية الجماعية للأمم المتحدة».

وتتحدث الوثائق والقوانين الامريكية عن اهداف المساعدات الامنية :

فهي من اجل «تحقيق النفوذ والتأثير الامريكي».

ومن اجل: «ضمان المرور الآمن للسفن والطائرات الامريكية، والحصول على التسهيلات اللازمة للوصول الى المناطق الحساسة في وقتي الحرب والسلم».

ومن اجل «الحصول على المواد الاستراتيجية خاصة البترول.. و.. لتنمية الصناعة والتجارة وخلق فرص عمل داخل امريكا».

ثم.. «لزيادة القدرة العسكرية للدول الصديقة بما يمكنها من ان تقوم بالوكالة عن الولايات المتحدة او بالتعاون معها من تحقيق بعض المهام الاقليمية».

هذه هي الاهداف الامريكية، والتي تأتي عبر التزويد بالسلاح والمعدات والتعليم والتدريب وتخزين الاسلحة والمناورات المشتركة وبرامج خاصة مثل : برنامج حفظ السلام، وبرنامج المعدات الدفاعية الزائدة عن حاجة القوات المسلحة الامريكية، وهو ما حدث بالنسبة لفوائض السلاح الامريكي في اوروبا بعد تخفيض قوات الاطلنطي، والذي استفادت منه مصر.

المعونات العسكرية اذن ليست «لله..».

وفي حالة مصر، كانت القاهرة اول من ابرم مع اسرائيل اتفاق سلام، وكانت مصر هي المعبر لقوات امريكية ضخمة اثناء حرب الكويت، وقد وفرت مصر – وما زالت – فرصة التدريب على حرب الصحراء من خلال مناورات النجم الساطع التي تتم بشكل تبادلي مع مناورات اخرى بحرية.. عام للمناورات البرية، وعام للمناورات البحرية.

***

ماذا تأخذ مصر؟

هذا هو السؤال، وفي تقدير العسكريين:

١ – اننا نوفر مصدراً رئيسياً للتسليح استطاع ان يملأ الفراغ الذي تركه الاتحاد السوفيتي.

٢ – اننا نوفر حالياً ما يوازي ثلث الانفاق العسكري (وهذا هو معدل ١٩٩٦) وان كان المتوسط العام (٢٨٪).

٣ – اننا نزيد قوة الجيش في مواجهة اسرائيل، ونقلل عبر نظم التسليح والحصول على المعدات الثغرة القائمة بين مصر واسرائيل.

٤ – اننا – وعبر العلاقة مع امريكا – نملك تكنولوجيا اكثر تقدماً سواء في مجال القوات المسلحة، او التصنيع العسكري والابرز فيه صناعة الدبابة – (M1 - A1).

اذن نحن امام صفقة من طرفين.. كلاهما يأخذ، ولا احد يقدم شيئاً لوجه الله، فهل تتوقف هذه العلاقة؟

في الندوة التي اقامها مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة والتي افتتحها د. علي الدين هلال واشرف عليها د. مصطفى كامل السيد اثير السؤال، وكانت الاجابة ان الاحتمال قائم، والاشارات السياسية لذلك داخل الولايات المتحدة اشارات متعددة وهي ما بين التوقف الكامل للمعونات او التخفيض.. سواء في مجال المساعدات العسكرية او الاقتصادية، خاصة وان ترتيب مصر في هذا المجال هو المركز الثاني بعد اسرائيل.. انه موقع متقدم وفريد.

التوقع قائم، لكن اللواء احمد فخري يرى ان ذلك غير ممكن قبل عام (٩٨)، فالدورة التي تأخذها مناقشات المعونات بين الادارة الامريكية والكونجرس دورة طويلة، قوامها (٢٦) خطوة.. حتى يصبح

القرار نهائياً.

ويرى العسكريون ان المعونات لم تكن خيراً خالصاً، فقد جعلت مصر تعتمد على مصدر رئيسي واحد هو نفسه الذي يضمن لإسرائيل التفوق.. وهي في مجال الصناعات العسكرية جعلت الدور المصري قاصراً على تجميع أجزاء معدات جرى تصنيعها في الولايات المتحدة، والمثال هي الدبابة الامريكية – المصرية (M1) كما يقول اللواء دكتور ابراهيم عاصم، الذي يرى ان تراخيص التصنيع العسكري في بلدان العالم الثالث تخضع لنوع من تقسيم العمل، وضعته الشركات الكبرى المنتجة لهذه المعدات.. بحيث تتم المحافظة على بقاء الصناعات الاستراتيجية ذات التكنولوجيا المتقدمة، والصناعات الالكترونية في الدول الصناعية الكبرى.. بينما تقام الصناعات الهامشية في الدول النامية.. و.. لأن حقوق المعرفة الفنية تقدر بـ (٧٠٪) من التكلفة للمعدات الحديثة في المتوسط.. والمواد الخام والتشغيل (١٨٪) واليد العاملة (١٢٪)، لان الامر كذلك فهو لا يبقي لدول العالم الثالث غير الفتات.

انه قانون عام في العلاقة بين الكبار والصغار، والتطبيق هنا – كما يقول اللواء عاصم امام ندوة الجامعة – الدبابة المذكورة والتي لا تعطي فرصة للقدرة الفنية المحلية، ولا تعمل على تأهيل هذه القدرات، لا تستعين بصناعة محلية في شيء «مما ادى لرفع تكلفة الانتاج المعتمد على مستلزمات اجنبية وخبراء امريكيين».

من السلبيات ايضاً ان المساعدات الامريكية قد تحولت الى فرص عمل وتجارة وصناعة لامريكا، ولم يحدث العكس في مصر.. وتشترى منا بما قيمته (٦٠٠ – ٧٠٠) مليون فقط!

اذن هناك ايجابيات وسلبيات لتلك العلاقة، ومع ذلك فالكل يطرح: «وماذا لو توقفت المعونات العسكرية لمصر؟».

***

يضع العسكريون احتمالاً ان يتم ذلك في ظل وفاق، ومن واقع ظروف امريكية عامة تقضي بالحد من المعونات او ايقافها.. او يتم في ظل توتر بين البلدين، وتختلف الآثار في الحالتين.. وان كان القاسم المشترك قائماً.. فالتوقف هو التوقف.

ويرى الدكتور لواء محمد نبيل فؤاد (مدير مركز البحوث الاستراتيجية بالقوات المسلحة سابقاً) انه في حالة التوقف او الخفض للمعونات، فان هناك العديد من الآثار:

١ – اثر على الامن القومي المصري بسبب اضعاف القدرة على تطوير وتنمية القوات المسلحة بنفس المعدلات الحالية، وهو ما يتطلب البحث عن مصادر بديلة للتسليح، وهو امر ممكن.

٢ – اثر على التوازن بين مصر واسرائيل، والذي يميل حالياً تجاه اسرائيل رغم وجود العون العسكري، وبالتالي ستتسع الهوة.

٣ – مصنع الدبابات يمكن ان يستمر بكفاءته، وان يكون التعامل على اسس تجارية، طالما كان الطلاق اختيارياً بين مصر وامريكا.. اما اذا كان في ظل التوتر فالامر يختلف.

٤ – التدريب يمكن ان يستمر، والمحافظة على كفاءة الاسلحة الامريكية التي حصلنا عليها امر ممكن.

ويطرح اللواء نبيل سؤالاً حول القوات الامريكية العاملة ضمن قوات حفظ السلام في سيناء، وهي قوات متعددة الجنسيات وفقاً للقوانين (المصرية – الاسرائيلية)، ويقول: «هل ستقبل مصر استمرار هذه القوات اذا تردت العلاقات مع امريكا».

السؤال مطروح، لكنه بلا اجابة.. وهو نفس الشيء عند الحديث عن تغيير نوع التسليح ومعدله، مما يستلزم في رأيه عقدين من الزمان.

* * *

الحديث عن بدائل المعـونة، او ما بعد المعونة يطرح قضـيتين.. ان يقدم الاقتـصـاد المصري (٤٥٠٠) مليون جنيه اضـافية للقوات المسلحة كل عـام، بل يقدم ثمانية آلاف مليون جنيـه اذا كان الحديث عن المجالين معاً : المجال الاقتصادي، والمجال العسكري.

اما القضية الثـانية فهي حكاية تنويع السلاح، ويبدو ان مصر تطرح القضـية مرة كل عشرين سنة.. في منتصف الخمـسينيات اتجهنا للتسليح الغـربي، وها نحن في منتصف التسعينيات نـطرح قضية بدائل المعونة الامريكية، وبالتالي بدائل التسليح الامريكي!

من هنا تبـرز اهميـة الاتجاه شرقـاً (الى الصين مـثلاً).. والاتجاه شـمالاً (الى اوروبا)، نفـعل ذلك سياسياً واقتصادياً.. وعلى سبيل الاحتياط من اجل المستقبل، قد نفعله عسكرياً.

يؤيد ذلك د. لواء ابراهيم عاصم، ويضـع وصـاياه العشر في نهاية ورقة عنوانهـا «توقف المساعدات العسكرية الامريكية لمصر، والبدائل المتاحة».

اقتصاد الانفـتاح – كما يسميه – لا بد ان يكون قادراً على ان يـقدم المزيد للجيش، وان يكون الجيش قادراً على تنويع مصادر تـسليحه والبحث عن مصادر جديدة، والاهم: ان يتـعزز دور البحث العلمي العسكري، وان تقدم الصناعة الثقيلة قاعدة للصناعات الحربية بما يساعد على تطوير هذه الصناعات، وان يتم تطوير الجيش، فيعتمد على «الكيف» وليس على «الكم».

والافكار الى هنا منطقـية ومطلوبة.. لكنـه يطرح افكاراً خارج المألوف فـيقـول ما معنـاه ان الجيش يستطيع ان يلعب دوراً في تدبير موارده:

اولاً : بالاشتـراك في مناقصات المشروعـات الكبرى، مثلمـا يشترك سـلاح المهندسين الامريكي في المناقصات الـعالمية.. ونستطيع ان نفـعل ذلك بان يقوم الجيش ببناء الطرق والسكك الحـديدية، وغير ذلك مما يوفر دخلاً للقوات المسلحة.

الامر الثـاني : حصر جـميع الانشطة والتسـهيلات التي يمكن ان تقدمهـا مصر للولايات المتـحدة وعرضها في شكل خدمات مدفوعة الاجر.. سواء كـانت تسهيلات برية او جوية او تدريبات مشتركة أو تخزيناً للمعدات، وتقديم ميادين اختبار الاسلحة.

ويرى الضـابط الكبيـر السابق انه لا مانع من تأجيـر مناطق لتدريب القوات الاجنبية وتحـقيق مورد من هذا النشـاط!!

* *

هل يعني ذلك ان مصر في ظل المعونة العسكرية او بدونها في خطر؟

رئيس الوزراء الاسبق د. عبد العـزيز حجازي يحكي عن تجربته ابان حرب اكتوبر، فـيقول: «عندما يوجد هدف قومي كـبير فلا اسرائيل ولا امريكا تسـتطيع ان تفعل شيئاً.. وان مصـر تملك قوة كامنة غيـر عادية.. وانه في ظل الازمـة بين السادات والسـوفيـيت خضنا حـرب ١٩٧٣، وعملت مصـانعنا الحربية باقصى طاقـتها... كذلك، وعندما اردنا ان نبني حائط الصواريخ جمـعنا مائة مليون جنيه في اربعين يوماً لتمويل العملية، ولم نعجز».

يترجم العسكريون هذه الكلمات فيقولون ان الخصم الرئيسي المحتمل هو اسرائيل، والتوازن معها ضروري، وبمراجـعة جـداول التوازن للمنطقـة نجد تراوحـاً في امتلاك الاسلحـة التقليـدية والنظم المتطورة.. ففي بعض المجالات تكون اسرائيل هي الاولى.. وفي بعضها تكون مصر، وفي بعض ثالث تكون سـوريا.. الا ان التـفوق العـام يأتي في صالح اسرائيل، تليـها مصـر.. ولكن في مجـال الكفاءة

القتالية اي التنظيم والتدريب والحالة الفنية فان المؤشرات تتساوى بين مصر واسرائيل وسوريا.. بينما تتفوق اسرائيل في وجود قاعدة صناعية عسكرية.

و.. من التقليدي، الى غير التقليدي مثل الاسلحة الكيماوية والبيولوجية، يقول د. محمد نبيل فؤاد: «ان هناك توازناً نسبياً بين الدول الثلاث في القدرة على تطوير نظم اسلحة فوق تقليدية، وان كان اي منها لم يعلن عن امتلاكها، وعلى العكس من ذلك يأتي امتلاك اسلحة اخرى غير تقليدية، وهي الصواريخ (سكود – فروج – لانس – جيريكو – اريحا)، والاعتقاد ان هناك توازناً بين الدول الثلاث في هذه الاسلحة.. على عكس ما هو قائم في مجال آخر خطير هو السلاح النووي.

هنا ينتقل العسكريون من الحديث عن «توازن الردع»، وهو ما توفره اسلحة غير تقليدية لا يتم استخدامها في معظم الاحيان مثل السلاح الكيماوي، الى الحديث عن «توازن الرعب»، وهو ما نفتقده بسبب امتلاك اسرائيل السلاح النووي.

مرة أخرى: هل نحن في خطر؟

الاخطار قائمة، وحالة التوازن هي الحالة المثلى للحفاظ على الامن القومي، ومع ذلك وطبقاً لاربعة من العسكريين اعتلوا منصة كلية الاقتصاد في الاسبوع الماضي فان الامر لا يبعث على القلق، لان الاهداف الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية هي اهداف دفاعية، وما نملكه (كماً وكيفاً) يستطيع ان يقوم بالمهمة طبقاً لحسابات استراتيجية دقيقة.

ملخص الرسالة : اطمئنوا.

وملخص قضية المعونات : استعدوا.

ليس في المجال العسكري وحده، ولكن في المجال السياسي اولاً.

النموذج الثالث :

المصدر : جريدة الأهرام المصرية
تاريخ النشر : ٢٣/ ١١/ ١٩٩٦
عنوان التقرير : جاسوس مصري عمره ٤٧ سنة يقوم بنقل معلومات سرية إلى ضباط الموساد

نص التقرير :

سقوط عميل آخر للمخابرات الإسرائيلية
جاسوس مصري عمره ٤٧ سنة يقوم بنقل معلومات سرية إلى ضباط الموساد
استغل هواية الغطس في الانتقال من طابا المصرية الى طابا الاسرائيلية بعيدا عن العيون

تقرير : احمد موسى

في شهر اكتوبر الماضي واصل احد الاجهزة الامنية عمليا القبض على عملاء جهاز المخابرات الاسرائيلية والموساد وقد جرت متابعة احد الجواسيس وهو مصري وكان يلتقي بضباط الموساد في عدة دول منها تركيا واليونان والمجر، علاوة على لقاءاته برجال الموساد داخل اسرائيل.. ونقل اليهم المعلومات المختلفة، خاصة العسكرية.

وقد استخدم الجاسوس في تنقلاته وسفرياته عدة جوازات سفر لابعاد الشبهات عنه، واستغل إجادته السباحة والغطس في الانتقال من الشاطىء المصري بطابا الى الشاطىء الآخر، واكثر المفاجآت التي كشفت عنها اعترافاته، تردده على السفارة الاسرائيلية والمركز الاكاديمي الاسرائيلي بالقاهرة.

البداية كانت لقاء بين سمير عثمان (٤٧ سنة) مع ضباط المخابرات الاسرائيلية الذين اغدقوا عليه الاموال مقابل تعاونه معهم وتقديمه معلومات عن الموقع الذي عمل به خلال خدمته، واحتاط في تصرفاته من جيرانه واقاربه، وبعد وفاة والده ووالدته اقام في الشقة مع شقيقته التي كانت تشك وترتاب في تصرفات شقيقها ولم تستطع ان تفاتحه، وطوال الفترة الماضية راقب احد الاجهزة الامنية المتهم وبعد الحصول على إذن من المستشار هشام سرايا المحامي العام لنيابة امن الدولة العليا، انتقل اشرف العشماوي وكيل اول النيابة الى مسكن الجاسوس، حيث القى القبض عليه، ولم يحاول المقاومة وظلت عملية التفتيش عدة ساعات داخل مسكنه لجمع الاوراق والمستندات والادلة المتعلقة بتخابره لحساب اسرائيل.

اعترف الجاسوس بالسفر عدة مرات إلى اسرائيل وتقاضي اموال نظير المعلومات العسكرية التي قدمها للموساد، وتردده على المركز الاكاديمي والسفارة الاسرائيلية بالقاهرة والتقى مع عملاء الموساد الذين اقنعوه بالعمل معهم خلال سفره لاسرائيل للبحث هناك عن فرصة عمل مع آلاف المصريين والعرب الذين يعملون في اسرائيل، ويضيف سمير عثمان: سافرت الى اليونان وتركيا والمجر وقابلت عملاء الموساد في هذه الدول.. وقدمت معلومات عن الموقع الذي خدمت فيه خلال مدة تجنيدي.

وثائق وجوازات سفر

الادلة التي جمعت من داخل شقة الجاسوس باحدى مناطق القاهرة كانت كافية لاقامة الدليل على عمله لحساب الموساد، فقد تم ضبط ٤ جوازات سفر عليها اختام الدخول والخروج من دول عدة بينها ليبيا، السودان، المجر، تركيا واليونان. وكان يسافر عبر الطرق البرية من مصر الى هذه الدول ومنها الى اسرائيل او اوروبا ليلتقي مع عملاء الموساد امعاناً في السرية والحيطة ولضمان عدم كشفه بسهولة، والمثير الذي كشفت عنه المتابعة الامنية، اقامة الجاسوس بفندق هيلتون طابا وارتداؤه بدلة الغطس وانتقاله بواسطتها الى الجانب الآخر، وقدرت المسافة التي يسبحها تحت سطح الماء بنحو ٦٠٠ متر وكان يخفي جواز سفره داخل بدلة الغطس.

كما ثبت تردده على الفندق عدة مرات والغوص في المياه والاختفاء لمدة يوم ثم العودة من الجانب الآخر بنفس الطريقة، وتعد المرة الاولى التي يكتشف فيها جاسوس يتبع هذا الاسلوب والذي يصعب كشفه أو رصده من وسط العشرات الذين يغطسون في هذه المنطقة يومياً مما يحدد كفاءة المتابعة ونجاحها.

أسماء عملاء الموساد

اعترف الجاسوس أيضاً بالمقابلات التي اجراها مع عملاء الموساد ولم يحدد حجم المعلومات التي قدمها اليهم ولكنه ادلى باسماء عملاء الموساد الذين قابلهم خارج البلاد ودور كل منهم والتكليفات التي طلبت منه لنقلها اليهم واسلوب التعامل فيما بينهم، خلال تفتيش مسكن المتهم عثر على رقم صندوق بريد في اليونان كان يقوم الجاسوس بارسال المعلومات السرية عن طريقه الى الموساد.. وثبت من فحص جوازات السفر المضبوطة في مسكنه تأثرها بالمياه من جراء الغوص.

واستعرض النائب العام المستشار رجاء العربي التحقيقات التي جرت مع الجاسوس، في الوقت الذي امر فيه المستشار هشام سرايا المحامي العام بحبسه ١٥ يوماً وجدد مدة الحبس إلى ٤٥ يوماً اخرى.

ومن المنتظر ان تحال القضية الى القضاء العسكري للتحقيق فيها ومحاكمة الجاسوس امام احدى دوائرها. ووجهت النيابة للمتهم عدة اتهامات منها التخابر لصالح دولة اجنبية بهدف الاضرار بمركز مصر السياسي والعسكري وتقاضي اموال من الخارج.

النموذج الرابع :

المصدر : جريدة الوفد المصرية
تاريخ النشر : ٣/١٢/١٩٩٦
عنوان التقرير : عمارات الحكومة من ورق

نص التقرير :

عمارات الحكومة من ورق!
تحقيق: ماجد محمد
تصوير: حسام محمد

بلدوزر وزارة الاسكان يستعد لإزالة ١٧٠ عمارة بالقطامية ومدينة نصر
العمارات الكارثة أقيمت على أراض من الطفلة والردم والقمامة

التقارير الهندسية تكشف تعدد المخالفات في أعمال شركات المقاولات الحكومية

«.. نعم العيب فينا.. وليس في التربة او مواد البناء.. تغير فينا الانسان وانعدم الضمير.. واصبح الغش علنا.. يخرج لنا لسانه كل يوم.
في الازمنة الخوالي بنينا الاهرامات.. واليوم نبني عمارات من ورق.. عمارات هشة، وسيئة السمعة.
فماذا ننتظر؟ وهل نحن في حاجة الى كارثة جديدة على غرار كارثة عمارة هليوبوليس؟
هل المطلوب منا ان نفتح ملفاً كل يوم لضحايا عمارات الموت؟!».

لولا الامر العسكري الذي اصدره الدكتور كمال الجنزوري رئيس الوزراء ما انكشف المستور، وظلت لعب العمارات «البايظة» مستمرة. الجريمة الآن كاملة.. وواضحة المعالم، ثابتة وظاهرة في الاعمدة والاسقف والخرسانات والحوائط والكانات والكمرات سواء في القطامية او مدينة نصر، او ١٥ مايو وغيرها من الاحياء والمدن الجديدة.
«الوفد» كانت هناك.. التقت بالعديد من المسؤولين وبممثلات الاسر التي استسلمت للواقع المر، وارتضت في ظل ازمة الاسكان الطاحنة او يجاوروا الحوائط المشروخة والاسقف المتهاوية والاعمدة الصدئة.. هناك في مواقع الجريمة شاهدنا أناساً لا يملكون سوى الصراخ والاستغاثة منذ سنوات وحتى لا يتهمنا أحد بالتهويل والاثارة.
نروي القصة من بدايتها ومن واقع الاوراق والتقارير الرسمية والتي تؤكد ضرورة هدم اكثر من ١٧٠ عمارة حكومية وازالة هذه البقع السوداء من ملف البناء في مصر.
* بداية جولتنا كانت في مدينة القطامية، وبالتحديد في مشروع انشاء ١٢٩ عمارة والذي يضم ٢٠٤٨ وحدة سكنية، وقد تم اسناد هذا المشروع ومنذ عام ١٩٩٠ لشركتين الاولى هي شركة المساكن سابقة التجهيز «قطاع عام» وكان نصيبها من هذه الغنيمة ١١٢ عمارة، اما الشركة الثانية

فهي شركة مصر العليا وكان نصيبها ١٧ عمارة فقط..

* وكما يقول المهندس ممدوح محمد مدير الموقع بالمشروع:

ان جهاز مدينة القطامية التابع للهيئة القومية للتشييد «قطاع عام» كان مسؤولاً عن الاشراف عند تنفيذ هذا المشروع، وبعد مرور اكثر من ٢ سنوات تقاعست الشركة الاولى، فتم سحب الأعمال منها واسنادها الى ٣ شركات مقاولات جدد من قبل هيئة التعاونيات وعندما تسلمت الشركات الثلاث الجدد مواقع المشروع للبدء في استكماله فوجئت بوجود اخطاء جسيمة تتمثل معظمها في الاساسات الحاملة، ولذا فقد سارعنا وطلبنا من مركز البحوث والبناء عمل جسات واختبارات للقواعد الخرسانية واعداد تقارير تفصيلية عن كافة العيوب الموجودة بتلك العمارات، ويضيف ان الشركات التي قامت بالتنفيذ اعطت عمليات لمقاولين من الباطن وهؤلاء قد افسدوا كل شيء، ومن ثم تم ابلاغ النيابة العامة وان الموضوع الآن برمته يتم التحقيق فيه على أعلى مستوى وبمعرفة نيابة الاموال العامة. ويقول: اننا ومنذ تسلمنا العمل بالموقع منذ ٤ اشهر لا نفعل شيئاً سوى استكشاف الاخطاء واعداد التقارير ورفعها الى الجهات المسؤولة..

كما ان الشركات التي تسلمت موقع المشروع منذ ٣ سنوات متوقفة هي الأخرى عن العمل لعدم وجود قرار جريء بشأن هذه العمارات المخالفة لكل المقاييس الفنية والهندسية سواء بالهدم او انقاذ ما يمكن انقاذه.

عمارات فضيحة

احمد هدهد المهندس المقاول بالمشروع يصف عمارات القطامية بالعمارات الفضيحة ويقول:

التقرير الهندسي الذي اعده الدكتور محمد قاسم السمني استاذ ميكانيكا التربة والاساسات بكلية هندسة الازهر تضمن العديد من العيوب الجسيمة بل الفادحة خاصة «٤٥» عمارة من الـ«١٢٩» تتطلب ازالة وهدماً فوريا.. لعدم مطابقتها لكافة المواصفات سواء في الأساسات او الهيكل الخرساني او الحوائط والأسقف وأعمال التشطيبات والصرف الصحي، ويشير الى ان العمارات تم بناؤها على ارض طفلية سريعا ما تهبط عند تسرب المياه اليها، ويضيف «هدهد»:

التقرير الهندسي اكد ايضا ان العديد من اساسات هذه العمارات بدون خرسانة مسلحة والبعض الآخر تم خلطه برمال الموقع الحاوية نسباً عالية جدا من الشوائب والأملاح والطفلة مما يشكل خطورة واضحة على حديد التسليح وتآكله، كما ان نسب الاسمنت في معظم الصبات الخرسانية غير مطابقة لمواصفات البناء فضلا عن وجود فواصل في القواعد والسملات لوجود رمال اسفل هذه الاعمدة في مختلف مراحل الصب.

وقال المهندس «هدهد» ان التقرير الهندسي قد اوضح ايضا عدم مطابقة بلاطات الاسقف للمواصفات الفنية ما أدى الى ظهور شروخ عالية، كما تم اكتشاف العديد من الاعمدة الخالية من الكانات.

ويفجر المهندس «هدهد» مفاجأة جديدة مؤكدا العثور على كمرات خشبية بدلا من الخرسانية وعروق خشبية اخرى داخل الكمرات الحاملة فضلا عن عدم مطابقة اعمال التشطيب والصرف الصحي للمواصفات، مشيرا الى وجود مواسير بلاستيك بدلا من الرصاص بتوصيلات الصرف الصحي.

* وكانت جولتنا الثانية في عمارات أسكان النقابات المهنية بالحي العاشر بمدينة نصر... وهناك كان الامر مختلفا.. فالجريمة في الموقع غير مرئية. وناثمة تحت اساسات اكثر من ٤٠ عمارة سكنية يقطنها اكثر من ٥٠٠ اسرة.



إخلاء فوري

يقول سعيد حسن سيد حسن تاجر ورق وأحد مالكي الوحدات السكنية باسكان النقابات: الهيئة العامة لتعاونيات البناء قامت بتنفيذ مشروع اسكان النقابات في الحي العاشر بمدينة نصر والمشروع اشتمل على ٤١ عمارة بها ٩٤٣ وحدة سكنية وقد تم تسليم شقق المشروع للمواطنين عام ١٩٩٣. وبعد مرور عام واحد على تسلمنا للوحدات فوجئنا بهبوط العمارات ارقام ٣٦ و٣٧ و٣٨ وجاء مسؤولو الوزارة انذاك وقاموا بعمل جسات للأساسات.

كما قام مركز بحوث البناء باعداد تقرير حول العيوب ويوما بعد يوم.. دخلت المشكلة في «التوهان» وكأن الوزارة وهيئة التعاونيات تريدان منا ان «نكفي على الخبر ماجور»!!. وبعد حدوث كارثة عمارة هليوبوليس الأخيرة وصدور الأمر العسكري فوجئنا برئيس هيئة التعاونيات للبناء والاسكان المهندس عصام رشاد يتوجه الى قسم شرطة مدينة نصر بخطابات تطالب باخلاء ٢١ عمارة بالمشروع وقد تضمنت هذه الخطابات الرسمية أن عمارات المشروع بها العديد من العيوب الفنية وانها اقيمت على مناطق ردم يتراوح سمكها بين ١٦ و ٢٠ مترا. وأن العديد من هذه العمارات بها هبوط في التربة وشروخ بالأعمدة الخرسانية.

* اما محمد السعيد اخصائي اجتماعي فيقول: أمتلك وحدة سكنية في اسكان النقابات وهو المشروع الذي تعرضنا فيه للخداع والغش من قبل المسؤولين، فهيئة التعاونيات هي المسؤولة عما يحدث الآن من مهزلة، ويتساءل كيف تقوم هيئة بإقامة عمارات دون عمل جسات واختبارات للتربة.

اما الغريب حقا فهو أن تنشأ هذه العمارات على ارض ردم ومقالب للقمامة وبالقرب من محاجر الطفل، ويضيف ان البديل الذي اعلنت عنه وزارة الاسكان لن نقبله، فهي تقترح ان ننتقل الى مساكن الطوب الرملي القريبة وهي اسوأ حالا مما نحن فيه حيث تجاورها مقالب القمامة ومحاجر مسابك الحديد الزهر. ويضيف اننا على استعداد لتحمل مصاريف الجسات والحقن والاصلاح، وكما ترى فاننا الآن نقوم بعمل جسات على حسابنا الخاص حتى نعرف على أي أرض نعيش.

* ويقول رضا ابراهيم عبدالباقي موظف بالكهرباء: لقد اكتشفنا اننا خدعنا، وأن الحكومة بنت لنا مساكن من ورق وعمارات قد تسقط على رؤوسنا في أي لحظة. والغريب ان هذه العمارات لم يمض على انشائها سوى سنوات قليلة، ويتساءل قائلا: لماذا تركت الحكومة المتاجرين بأرواح الناس يعيثون ولسنوات طوال بنا ولماذا لم تفق الا بعد ان تهدمت عمارة مصر الجديدة على رؤوس البشر.

اننا نطالب بأن يترك وزير الاسكان مكتبه ويأتي الينا ليجد لنا حلا معقولا، انني بالتأكيد سأخلي شقتي فلن اضحي بعمري وعمر اسرتي ولكن اين البديل؟ لقد تقدمت بمذكرة لتخصيص شقة بديلة، وأخشى أن تكون البديلة أسوأ حالاً من أسكان النقابات.

كارثة ثالثة

* اما عمارات ١٥ مايو فهي الأخرى تحتاج الى وقفة، فالعديد من هذه العمارات بها عيوب فنية وهندسية جسيمة، وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن العمارة رقم ٤ الكائنة بالمجاورة رقم ٢ «حي م» تنذر بكارثة خاصة اذا لم تتحرك ضمائر المسؤولين. فتقرير مصلحة خبراء وزارة العدل والصادر في آذار الماضي وفي الدعوى التي اقامها سكان العمارة ضد وزير الاسكان ومدير هيئة تعاونيات البناء والاسكان ورئيس مجلس ادارة بنك التعمير والاسكان بصفتهم، يؤكد وجود شروخ فاصلة بين العمارة والعمارة المجاورة لها رقم ٣ وعدم مطابقة الخرسانة المسلحة للمواصفات الفنية واحتوائها على نسب ضئيلة شروخ في الواجهة، ويشير التقرير الى وجود شروخ أخرى رأسية بين الأعمدة والكمرات بالاضافة الى شيوع الرطوبة بكافة الحوائط، كما تبين سقوط الغطاء الخرساني لأسقف

الوحدة رقم ٧ بالعقار وعدم مطابقة حديد التسليح للمواصفات العامة كما تبين تباعد مسافات حديد التسليح ووصولها الى ٤٠ سم. وأن التسليح في اتجاه واحد. بالاضـاف الى وجود صدأ وتآكل في الحديد.

وعن أسباب العيوب وما قد ينشأ عنها من اضرار اكد التقرير ان السبب يرجع الى عدم تنفيذ الأعمال الانشائية طبقاً للمواصفات الفنية، واستلام المشرفين العمارة بهذه الحالة السيئة. وأن ظهور الشروخ وسقوط بعض اجزاء الخرسانة مع صدأ الحديد وتآكله والرطوبة في الحوائط يهدد بانهيار العمارة في أي وقت!!

وعن المتسببين في هذه الجريمة الحكومية الثالثة يقول التقرير ان المتسبب هو المهندس المشرف اولاً والمكلف باستلام الأعمال، كما تقع المسؤولية ايضا على المقاول المنفذ للخرسانة المسلحة والذي كان يعمل على راحته!!.

وعن وسائل الاصلاح والعلاج يرى تقرير مصلحة الخبراء ان ذلك يحتاج من الجهد والوقت والمال الكثير وان الاجدى هو هدم هذه العمارة وإعادة بنائها علي أسس سليمة وحفاظاً على أرواح ساكنيها.

من المسؤول؟

وأخيراً نقول من المسؤول عن هذا الكم من الجرائم؟ ولماذا استشرت حالات الغش والتدليس وتوفير الحصانات الوهمية للصوص والمنحرفين؟

ولماذا لم يعد أحد يحاسب أحداً.. أعتقد ويعتقد الكثيرون غيري ان العيب فينا!!.

النموذج الخامس:

عنوان التقرير: مشروع قانون يسمح للموتى بالادلاء بأصواتهم في الانتخابات
تاريخ النشر: ٢٣/١١/١٩٩٦
المصدر: جريدة الأحرار المصرية
نص التقرير:

مشروع قانون يسمح للموتى بالادلاء بأصواتهم في الانتخابات الحكومة تقرر إلغاء الضمانات الانتخابية في القانون للالتفاف حول تقارير محكمة النقض

كتب صالح شلبي:

بدأت الحكومة اعداد تعديلات تشريعية جديدة للالتفاف حول تقارير محكمة النقض ببطلان انتخابات مجلس الشعب الحالي في معظم دوائر الجمهورية والتي ثبت ان الموتى شاركوا فيها بالادلاء بأصواتهم في صناديق الانتخاب.

تستهدف التعديلات تهميش دور محكمة النقض والغاء فاعلية تقاريرها التي وضعت مجلس الشعب في موقف حرج بعد ان قضت ببطلان عضوية اكثر من نصف اعضائه. كشفت مصادر برلمانية من الحزب الوطني ان التعديلات الجديدة ستتم في اطار المشروع الجديد لقانون مباشرة الحقوق السياسية حيث تشمل التعديلات الجديدة تكريساً لعمليات التزوير في الانتخابات.

اكدت المصادر أن التعديلات ستجري في المادتين ٣٤ و٣٦ من قانون مباشرة الحقوق السياسية حيث تقضي هاتان المادتان في القانون الحالي بان يعلن رئيس اللجنة الفرعية ختام عملية الاقتراع متى حان الوقت المحدد لذلك ويقوم رئيس اللجنة بتسليم أوراق الانتخابات بعد التوقيع عليها «وختمها» الى رئيس اللجنة العامة لفرزها في لجنة الفرز فيما تقضي التعديلات الجديدة التي تنوي الحكومة ادخالها على القانون بتوقيع رئيس اللجنة الرئيسية وأمين اللجنة فقط على أوراق الانتخابات دون شرط توقيع رؤساء اللجان الفرعية وذلك لمنع تقديم الطعون التي تستند في معظمها الى عدم توقيع رؤساء اللجان الفرعية على كشوف الفرز. كما تقضي التعديلات بعدم ابطال الانتخابات في حالة قيام الموتى بالادلاء بأصواتهم وقيام الشخص بالادلاء بصوته اكثر من مرة طالما ان ذلك لا يؤثر على النتيجة النهائية.

كانت الحكومة قد أثارت موضوع تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية من خلال عدد من نواب «الوطني» في مناقشات اللجان الصناعية واللجنة التشريعية والدستورية خلال الأسابيع الأربعة الماضية تمهيداً لمفاجأة المعارضة بمشروع القانون الجديد.

وقد سادت أوساط الأحزاب السياسية والقوى الوطنية حالة من الغضب احتجاجا على المناورات الحكومية لفرض تشريع جديد لحماية التزوير خاصة وان المعارضة سبق لها او طالبت بتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية لتوفير الضمانات الكافية لنزاهة الانتخابات غير ان الحكومة تنوي بالتعديلات الجديدة تقليل الضمانات الموجودة في القانون الحالي في حين تعتبرها الاحزاب ضمانات ضعيفة وواهية.

وأكد قادة احزاب المعارضة وممثلو القوى الوطنية مخاطر هذا الاجراء الذي تقدم عليه الحكومة خاصة وانه يجيء قبل وقت قصير من اجراء انتخابات المحليات.

وحذر رؤساء الأحزاب من اجراء مثل هذه التعديلات التي تستهدف ضرب الديمقراطية وتجربة التعددية.

ملحق
نصوص أوراق العمل
المقدمة
لندوة صحافة الإستقصاء

أولاً:
التحري الصحفي في مصر
المفاهيم - الحدود - العقبات - التطبيقات

بقلم: صلاح الدين حافظ

لا نعتقد أن الصحافة المعاصرة، قد تعرضت لأزمة أصابتها في الصميم، صميم مهمتها ورسالتها ونوعية عملها وأدائها، مثل الأزمة الحالية التي تعاني من آثارها..

أزمة التحول من صحافة الكتابة بمفهومها التقليدي، إلى صحافة التكيف مع ثورة المخترعات التكنولوجية الحديثة، ثورة الكمبيوتر المزدحم بالمعلومات، عبر الطرق السريعة، وفائقة السرعة، يتحكم فيها عقول الكترونية جبارة، أحدث أجيالها، هو ذلك الكمبيوتر الذي أعلنت عن انتاجه إحدى الشركات الامريكية في شهر أكتوبر ١٩٩٦، القادر على إجراء ثلاثة ترليونات عملية حسابية في الثانية الواحدة، بعد أن كان سابقه قد توقف عند إجراء ٢,٨ ترليونات عملية في الثانية!

منذ التحول التاريخي لصحافتنا خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ونعني التحول من صحافة الرأي المطلق والمقال الطويل والأسلوب الأدبي، إلى صحافة الخبر والتحري والتحليل الإخباري، أي البحث عن الخبر والتحري عن الحقيقة وتغطية الحدث، لم تشعر صحافتنا هذه بالأزمة التي تشعر بها الآن، أو يشعر بها ويدركها العاملون فيها، والتي تنعكس بالضرورة على الرأي العام القارىء والمتابع..

إنها أزمة لأنها تعكس تناقضاً واضحاً.. فالرأي العام يطلب الحقيقة، ويطالب الصحافة بنشرها وكشفها بحرية، والصحافة تبحث بالضرورة عنها وتعرفها في معظم الأحيان، لكنها قد لا تستطيع أن تنشرها في بعض الأحيان، أو قد تستطيع نشر بعضها في معظم الأحيان..

وبالمقابل فإن انفجار ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، وما وفرته من سرعة وإبهار وتدفق وسيولة وانسيابية هائلة في نقل الأخبار وكفاءة تحريها وسرعة بثها وتناقلها، قد أتاح مساحات واسعة من حرية البحث والتحري والنشر، لكن الحرية تظل مقيدة لأسباب عديدة، نراها واضحة في مصر ذات الصحافة الرائدة في الوطن العربي التي تكاد تكمل القرنين من الزمان، مثلما نراها في دول عربية وغير عربية كثيرة، فالعلل تتشابه والأمراض تتكاثر وتتنقل بحرية موازية!(١).

وبين طرفي الأزمة، يجري الاختراق المزدوج للصحافة، عبر تسريب المعلومات والتصريح بالأخبار ومدى السماح بالتحري، سواء أكانت الأخبار المعنية صادقة أم مزيفة، وسواء كانت مصادر الاختراق وطنية محلية أو أجنبية خارجية، وفي الحالتين تتعرض الصحافة لهزة في الثقة وفقدان للمصداقية

أمام الرأي العام وأمام نفسها، لأن الحقيقة ناقصة والتحري عنها قاصر والحرية مقيدة إلى حد كبير.

***

الأصل كما نعتقد هي صحافة المعلومات، في عصر ثورة المعلومات، وتدفقها وانسيابها كسلعة استراتيجية في الأسواق العالمية، قفزت إلى القمة لتصارع أهلها، جنبا إلى جنب مع سلع استراتيجية أخرى، مثل الأسلحة والمواد الغذائية خصوصاً، والتجارة عموماً، وصولا للمخدرات ذات الألوان والأشكال والتخليقات العديدة... كلها سلع استراتيجية تقف اليوم على قمة حركة الاقتصاد العالمي، ومن يتحكم فيها يتحكم في أحوال العالم السياسية والعسكرية والاقتصادية...

المعلومات بشكلها الجديد وتدفقها الهائل، تخترق كل هذه الأوضاع وتتدخل في حركة كل هذه السلع، وتصنع القرارات الرئيسية في العالم، سواء كانت سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أيضاً...

وبفضل ثورة تكنولوجيا الاتصال فائقة التقدم التي شهدتها السنوات العشر من القرن العشرين، تحولت المعلومات من أسرار مكنونة، إلى أخبار مباحة وأحداث مذاعة، تجري عبر شبكات النقل والحفظ والتخزين والبث المباشر، في ظل سرعة هائلة وفرتها الأقمار الصناعية والكوابل وأشعة الليزر والألياف الضوئية وكذلك الميكروويف...

وبقدر ما أصبحت هذه المعلومات متاحة ومنسابة، بقدر ما وقعت تحت هيمنة احتكارات دولية كبرى، تمسك بقبضتها صناعة المعلومات والتكنولوجيا، وتتحالف مع احتكارات السلاح والتجارة والمخدرات وربما الإرهاب أيضاً!

هنا تكمن الاشكالية المعقدة..

وبقدر ما اقتحمت صحافتنا جانباً من هذا العالم المعلوماتي التكنولوجي الحديث، بقدر ما هي عاجزة حتى الآن على الأقل عن التعامل معه بكفاءة والاستفادة منه بقوة، والنقل عنه بحرية، لأن الحرية مرة أخرى مقيدة، رغم الهوامش الديمقراطية الملحوظة، التي انعشت إلى حد كبير حرية الرأي والتعبير خلال السنوات الأخيرة..

أي بدون الكفاءة المهنية والحرية، لن تستطيع صحافتنا تحقيق الاستفادة الكاملة من هذه الثورات العالمية الغالبة، ولن تتمكن بالتالي من تقديم الوجبة المعلوماتية الخبرية المرضية لقارئها، الذي يظل نهما لتحري الأخبار ومعرفة الوقائع ومتابعة الأحداث، فإن لم يجدها في صحافته على الوجه الذي يرضيه، بحث عنها في مصادر أخرى وصحافة مغايرة، هي أجنبية بالضرورة، تقدمها له عبر إبهار وسرعة ودقة وكفاءة تجذبه، حتى وإن كانت ملونة أو مزيفة، أو ملغومة!

وانظر على سبيل المثال، للشبكة العنكبوتية العملاقة المعروفة باسم «انترنت»، التي تتكون من عدة ملايين من الحاسبات الآلية المرتبطة ببعضها عبر العالم، والممتدة من أبسط جهاز حاسب، إلى الحاسبات الآلية فائقة السرعة التي تمتلكها الجامعات والشركات والحكومات. والانترنت ليست - حتى الآن - محكومة مركزياً أو إدارياً، ولا يوجد شخص أو جهة معينة حددت قواعد وأنماط المادة التي تتضمنها، وكل شخص تقريباً لديه حاسب آلي ومجموعة برامج تطبيقية بسيطة، يمكنه أن ينشيء موقعه الخاص الذي يحتوي على المعلومات - ارسالاً واستقبالاً - ولعل هذه السيولة الأقرب إلى الفوضى، تقود إلى تباين عظيم في نوعية المادة - المعلومة على الشبكة الدولية(٢).

وفي ظل هذا الوضع فإن صحافتنا وصحفيينا لديهم فرصة حديثة وهائلة للحصول على المعلومات والتحري عن الأخبار واستكمالها، ولكن ماذا يفعلون بها، هل يستطيعون نشرها بحرية، أو هل يتعاملون معها بكفاءة مهنية اعلامية وسياسية..

تلك هي أول القضية في أزمة صحافة التحري.





الجزء الثاني في الأزمة الملتبسة، يكمن في أننا نعيش ما يسمى العالم المفتوح حيث الحرية منسابة، والمناخ العالمي يشجع التحولات الديموقراطية ويحض على احترام الانسان، وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير كما وردت في الميثاق العالمي لحقوق الانسان(٣)، ومن ثم يسمح – لأسباب عديدة – بتدفق المعلومات وبحرية التحري وسرعة التغطية للأحداث..

إلا أن شروط ذلك في عالمنا العربي لم تتحقق بالقدر اللازم، حيث التحكم في مصادر المعلومات لا يزال في أيدي الحكومات، وحيث ضوابط التحري عن الأخبار والحقائق محكومة أيضاً بشروط حكومية وعقبات سياسية وقانونية وإدارية، نراها قائمة بشكل جزئي في دول الهامش الديموقراطي المحدود، مثل مصر ولبنان والأردن والمغرب والكويت، ونراها قائمة بشكل كلي في دول عربية أخرى عديدة، لا تعترف بالهامش الديموقراطي رغم محدوديته!

والنتيجة الأولى الواضحة أمامنا أن صحافتنا العربية عموما تتراوح ما بين صحافة تنشر نصف الحقيقة وتعاني من صعوبة التحري والأخبار والتغطية المعلوماتية، وصحافة لا تنشر إلا البيانات الرسمية بنصوصها وأخطائها المطبعية فضلاً عن السياسية والمعلوماتية!

النتيجة الثانية أيضاً أن قنوات تدفق المعلومات وحرية التحري الإخباري مسدودة أو شبه مسدودة، في معظم الحالات، وأن التبادل المعلوماتي الاعلامي بين العرب محدود للغاية.

والنتيجة الثانية أيضاً أن قنوات تدفق المعلومات وحرية التحري الإخباري مسدودة أو شبه مسدودة، في معظم الحالات، وأن التبادل المعلوماتي الاعلامي بين العرب محدود للغاية.

والنتيجة الثالثة، أن صحافتنا لا تزال تعتمد على نقل المعلومات وجهد التحري وكفاءة التغطية والمتابعة، على المصادر الاجنبية بنسب تصل إلى ٨٠٪ مما ينشر عن أحداث العالم، بل عن أحداث العرب أنفسهم؟ مما يعكس النقص الشديد في كفاءة وحرية التعامل مع التدفق المعلوماتي والتحري الواسع، ويعكس في الوقت نفسه عمق تأثير الاختراق الأجنبي للرأي العام عبر صحافته الناقلة والمتلقية بسلبية، وليس الباحثة المدققة المتابعة المتحرية..

* * *

تحت سرعة المتغيرات الجارية في عالم المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، وتحت ضغط نهم الرأي العام العربي لتحري المعلومات ومتابعة التطورات، تنبهت جهات عديدة، لضرورة الاسراع بمواكبة الثورة الجديدة، قبل أن يفوتنا القطار..

وربما تكون اللجنة الدائمة للاعلام العربي بالجامعة العربية، واحدة ممن نبه إلى ذلك عبر دراسة مهمة قدمتها الى اجتماع مجلس وزراء الاعلام العرب المنعقد في يونيو ١٩٩٦ بالقاهرة..

غير أن المشكلة العملية تكمن في أن الدراسات كثيرة وعميقة، لكن التنفيذ بطيء ومتعثر، وخصوصاً إذا ما كان عبر بيروقراطية العمل العربي المشترك للأسف... غير أن من المفيد من الناحية النظرية والعملية أن نعرض في عجالة لمثل هذه الدراسة، التي تساعدنا على فتح أبواب جديدة نحو عالم المعلومات العالمي، مما قد يساعدنا على فتح الأبواب أمام حرية التعامل والتحري والتغطية الدقيقة والامينة للأحداث والاخبار والتطورات، عبر الطريق السريع للإعلام والمعلومات..

تقول الدراسة(٤) إن الطريق السريع للاعلام هو تطور اتصالي جديد في مجال زيادة ربط العالم ببعضه البعض من خلال منظومة متكاملة من الاقمار الصناعية الدولية ذات المدارات الثابتة والمتحركة، وشبكات ومحطات الربط الارضية التي تشمل أجهزة ميكروويف رقمية وألياف ضوئية ومحطات ارسال مختلفة. وتعتمد هذه التكنولوجيا الجديدة المتطورة على النظم الاساسية لضغط الاشارة الرقمية.. Digital Signal Compression بحيث يمكن ضغط الرسائل التليفزيونية والاذاعية والصحفية والمعلومات في حيز ترددي صغير جداً، ثم ضمها إلى بعضها البعض لإرسالها



في حزمة واحدة من خلال الشبكات الفضائية والأرضية. وتصل هذه الحزمة الكاملة إلى جهة الاستقبال المحددة، حيث يتم فك شفرتها وفك الضغط بحيث تعود مكونات الحزمة الى أصلها كرسائل مستقلة.

ويتيح هذا التطور الاتصالي الجديد الخدمات التالية:

١ – استقبال البرامج التليفزيونية الاذاعية الوطنية والأجنبية بكفاءة عالية.

٢ – انشاء نظام ارسال اذاعي يتصل بالاقمار الصناعية مباشرة يمكن المستمع الذي يحمل جهاز استقبال إذاعي صغيراً من استقبال البرامج الاذاعية الوطنية والعالمية مباشرة من الأقمار الصناعية، بكفاءة عالية تصل إلى كفاءة القرص المضغوط C.D Quality.

٣ – تيسير الاختيار الالكتروني من الصحف والمجلات الوطنية والعالمية من خلال استدعاء ما يحتاجه الانسان عبر الوحدة الطرفية الموجودة لديه.

٤ – تيسير الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات التي يحتاجها الانسان في حياته اليومية والعملية والعلمية والحصول عليها بسهولة ويسر من بنوك المعلومات المختلفة.

٥ – التوسع في عملية تبادل المعلومات باستخدام البريد الاليكتروني والفاكسات والاتصال المباشر بمراكز المعلومات المحلية والعالمية.

٦ – في مجال التعليم يمكن من خلال هذا النظام الجديد الحصول على المحاضرات والدروس اليكترونيا وتكرار استدعائها، كلما يلزم الأمر ذلك.

٧ – التوسع في امكانية استدعاء الأفراد اينما كانوا، وفي أي مكان في العالم عن طريق استخدام الوحدات الصغيرة المحمولة (Paging System.....).

٨ – استخدام وحدات ديكودر بأسعار في متناول الجميع مزودة بامكانية تخزين بيانات ومعلومات خاصة بالأفراد مع ضمان تبادل هذه المعلومات في سرية كاملة، ورغم ما في هذه الخدمة من ايجابيات إلا أن مسألة السرية الكاملة قد تتضمن خطورة على أمن المجتمعات.

٩ – تطوير هوائي جديد للسيارات يتعامل مع الأقمار الصناعية مباشرة، ومزود بالمرونة التي تجعله يرتبط بالقمر الصناعي المسؤول والتي تقع السيارة في دائرته ومن خلال هذا الهوائي يمكن تزويد قائد السيارة بالمعلومات المرتبطة بتحديد موقعه والطرق المناسبة لسلوكها والتحذير من العقبات التي قد تعترض الطريق.

١٠– امكانية تزويد جهاز الكومبيوتر الشخصي بهوائي صغير يتيح الاتصال بالأقمار الصناعية مباشرة مما ييسر الحصول على المعلومات من مراكز المعلومات في أي مكان في العالم.

١١– توفير وحدات تليفونية صغيرة تمكن المشترك من الاتصال المباشر من أي مكان في العالم عبر الأقمار الصناعية، ودون المرور على نظم السنترالات المحلية.

وفي ضوء هذه الامكانيات المتطورة التي يوفرها الطريق السريع للإعلام:

فإن الاعلام العربي يمكنه الاستفادة من هذا النظام الجديد بتوسيع رقعة المشاهدة والاستماع للبرامج الاذاعية والتليفزيونية الحالية بحيث تصل بكفاءة عالية الى كافة المناطق العربية وخاصة تلك المناطق المحرومة من الاستماع والمشاهدة بسبب قصور النظم الهندسية المستخدمة حاليا والتي تعتمد على الموجات المتوسطة والقصيرة بالنسبة للإذاعة وحيز الترددات VHF وUHF بالنسبة للتليفزيون.

كذلك باستخدام هذا النظام التكنولوجي الجديد يمكن التوسع في انشاء الاذاعات والقنوات التليفزيونية مع ضمان درجة عالية من الجودة.

كما يمكن الاستفادة أيضا من هذا النظام في انشاء شبكة عربية موحدة للمعلومات تربط بين مراكز المعلومات في الوطن العربي من ناحية وترتبط بمراكز المعلومات العالمية من ناحية أخرى.

يمكن أيضاً الاستفادة من هذا التطور التكنولوجي الجديد بامكانية توفير وسائل جديدة للنقل الفوري للرسائل الاذاعية والتليفزيونية من أي مكان في العالم لتغذية أجهزة الاعلام العربي.
يمكن كذلك التوسع في شبكات وكالات الأنباء العربية وتزويدها بقنوات تمكنها من تطوير خدماتها من حيث السرعة والفورية ودقة الحصول على المعلومات.

ثانياً: اعداد الوطن العربي للتعامل مع هذا النظام الاتصالي الجديد:

لكي تتحقق الاستفادة من هذا النظام التكنولوجي الجديد فإن أجهزة أعلامنا العربي مطالبة بما يلي:
١ – تحديد المتطلبات الحالية والمستقبلية لكل جهاز بحيث يمكن وضع خطة لاستيعاب كل هذه المتطلبات.
٢ – تطوير مراكز المعلومات الموجودة في الأقطار العربية، بحيث يصبح كل مركز منها قاعدة بيانات متكاملة، مع وضع دراسة هندسية لربط هذه المراكز العربية ببعضها البعض الآخر لتتكون منها شبكة معلومات عربية يمكن أن ترتبط بعد ذلك بشبكة المعلومات الدولية.
٣ – استكمال شبكات الأقمار الصناعية والميكروويف الرقمي والألياف الضوئية في الوطن العربي والربط فيما بينها من ناحية وبينها وبين العالم الخارجي من ناحية أخرى.
٤ – متابعة النظم الجديدة لضغط الاشارات الرقمية وأختيار ما يتلاءم مع احتياجات الاعلام العربي وظروفه.
٥ – وضع خطة لانشاء صناعات داخل الوطن العربي بحيث تغطي جميع متطلبات الطريق السريع للاعلام من أجهزة ومعدات وبرامج، حتى تشبع السوق العربية وتوفر للمستهلك العربي ما يحتاجه في ظل هذا النظام الجديد بأسعار مناسبة لتفادي احتكار العالم الخارجي لمثل هذه الصناعات.

ثالثاً: توصيات عامة:

في ضوء الدراسة السابقة، وفي ضوء مقترحات اعداد الوطن العربي للتعامل مع هذا النظام الاتصالي الجديد، نوصي بما يلي:
١ – ضرورة استفادة الاعلام العربي من هذا التطور التكنولوجي الجديد في عالم الاتصالات مع ايلاء أهمية قصوى لقيام نظام للربط بين الدول العربية للاستفادة من المتاح في عالمنا العربي من مراكز المعلومات والمكتبات والصحف وغيرها.
٢ – تحديث وسائل الاعلام العربية المطبوعة والمسموعة والمرئية للاستفادة من هذا التطور. وتأهيل كوادرها الاعلامية لتصبح قادرة على التعامل مع العصر.
٣ – دراسة المحاذير التي تنجم عن تطبيق هذا النظام ووسائل مواجهتها خاصة ما يتسم منها بطابع السرية حفاظاً على أمن المجتمع وسلامته.
٤ – مضاعفة الاهتمام بقضية بناء الانسان العربي بما يمكنه من التعامل الواعي مع كل هذه المصادر الجديدة للمعلومات والمواد الاعلامية. وبما يجعله قادراً على المحافظة على هويته مع انفتاحه على العالم.
٥ – التأكيد على أهمية تنفيذ القرارات والتوصيات التي اتخذتها الجامعة العربية وأجهزتها المختلفة في هذا المجال، لأهميتها في تهيئة الوطن العربي للتعامل الواعي مع هذه المتغيرات الجديدة.
٦ – تشكيل مجموعات عمل من الدول العربية لدراسة المجالات المختلفة التي تدخل في اطار التقنية الجديدة وهي «المعلومات – الراديو – التليفزيون»(٥).

* * *

ورغم الأهمية التي أولتها تلك الدراسة لسرعة التعامل الكفء مع الطريق السريع للمعلومات، ورغم ما نبهت إليه ضمناً، من خطورة الاستسلام العربي للاختراق الاعلامي المعلوماتي الأجنبي، مقابل التلقي السلبي العاجز والقاصر، إلا أننا نتفاءل كثيراً بسرعة اتخاذ خطوات عملية واضحة في هذا المجال لأسباب تتعلق بطبيعة مناخ العمل العربي المشترك، وعقباته الروتينية المعروفة، الأمر الذي يحرمنا من التعاون الجماعي في مجال بالغ الأهمية، كمجال المعلومات والتحري الخبري الحديث..

غير أننا حين نعود إلى أرض الواقع لنطبق بعض ما سبق ذكره نظرياً، على حقيقة ما يجري خصوصاً في الصحافة المصرية، التي تتمتع كما هو معلوم بامكانات مادية وفنية وبشرية كبيرة، وتستند إلى موروث تاريخي عريض وقديم، مما يؤهلها لاقتحام مجال التطورات الحديثة بقوة، نجد أنفسنا أمام مجموعة من المحطات اللافتة للانتباه، على النحو التالي:

المحطة الأولى هي أنه: من الناحية العامة، لم تحقق الصحافة المصرية طفرة واضحة خلال العشرين عاماً الأخيرة، لا من حيث الشكل ولا من حيث المضمون.. لا من حيث التعددية والنوعية ولا من حيث التوسع في تعميق الرسالة الاعلامية الصحفية المقدمة للقارىء، وإن كانت قد حققت انجازات فنية واضحة في استيراد التكنولوجيات الحديثة والتعامل معها..

ففي بلد تعداده يفوق الستين مليوناً، لا تزال مساحة مقروئية الصحف محدودة، ولا يزال عدد الصحف اليومية ثابتاً أو شبه ثابت وهو سبع صحف، خمس منها قومية هي الأهرام والأخبار والجمهورية والمساء والاهرام المسائي، والأخيرتان مسائيتان، واثنتان من صحف المعارضة وهما الوفد والأحرار، والحال ينطبق على الصحف والمجلات الأسبوعية، ويعود السبب إلى عدة عوامل أبرزها، ارتفاع نسبة الأمية التي تصل إلى ٥٢٪ طبقاً للأرقام الرسمية، وبالتالي تراجع عادة القراءة، وإلى ضعف المستوى الاقتصادي الاجتماعي أي القدرة الشرائية، وإلى استمرار التحكم الرسمي في حرية إصدار الصحف للأفراد، وإن كان القانون قد أطلق هذه الحرية كاملة للأحزاب - ١٤ حزباً سياسياً - التي تستطيع إصدار ما تشاء من الصحف(٦) وهي الأحزاب التي عاودت نشاطها منذ استعادة التعددية الحزبية عام ١٩٧٦، فكونت هياكلها وأصدرت صحفها اليومية والأسبوعية العديدة ومارست حرية النشر والبحث والتحري والنقد بحرية صريحة، بدرجة هددت عرش الصحف القومية الراسخة، خصوصاً في مجال حرية النشر سواء للأخبار أو للآراء(٧) الأمر الذي دفع الصحف القومية الى توسيع هامش حرية النشر فيها حتى لا تخسر قراءها وتفقد مصداقيتها لدى الرأي العام، خصوصاً وأنها لا تزال تسيطر على ٨٠٪ من سوق التوزيع والطباعة والنشر..

المحطة الثانية تقول: رغم التطور التكنولوجي الملحوظ الذي حققته الصحافة المصرية، إلا أن التطور في المجال التحريري، خصوصاً التوسع في التحري الاخباري والتغطية الواسعة والمعمقة للتطورات المصرية والعربية والدولية، لم يتحقق بدرجة واضحة، بسبب عقبات رئيسية ثلاث هي:

١ - عقبات قانونية وسياسية وإدارية: وملخصها أنه رغم التطور الديموقراطي النسبي في مصر واستقراره خلال السنوات الأخيرة، ورغم ازدهار هامش حرية الصحافة تبعاً لذلك، إلا أن نظرة الدولة للصحافة ما زالت نظرة السيطرة إلى حد كبير، خصوصاً على الصحافة القومية ذات التأثير والانتشار والقدرات الواسعة، الأمر الذي ينعكس بالضرورة ليس فقط على ممارسة نشر الآراء، بل أيضاً على حرية التغطية والتحري الاخباري، خصوصاً في الأحداث السياسية الرئيسية، حيث تظل الصياغة الرسمية الروتينية هي الظاهرة، مقابل حرية صحف المعارضة في التعامل بشكل مختلف وحر..

وفي ظل هذا الوضع تحكمت الانماط القيادية البيروقراطية التي تربت على هذه العلاقة، في قيادة الصحف القومية وتوجيه العمل فيها، وعينها دائماً على التصريح الرسمي وابراز أخبار المسؤولين

الكبار وتلميع صورهم وتصريحاتهم، وفق ترتيب بروتوكولي جامد.

وبقدر ما اتسع الهامش أمام صف المعارضة في حرية نشر الآراء والأخبار والتحري عنها، بقدر ما اكتسبت مصداقية متزايدة على حساب الصحف القومية، حتى لو كان بعض ما تنشره بعض صحف المعارضة، يندرج تحت باب التشهير بالحكومة والهجوم عليها.

في هذا المجال جاء القانون سيىء السمعة المعروف بقانون ذبح حرية الصحافة «٩٣» لسنة ١٩٩٥، بهدف تكميم حرية الصحافة ولجم قدراتها على نشر الأخبار، خصوصا ما تصوره واضعو القانون، تزييفاً وتزويراً وتشهيراً.... ولم يكن اسقاط مثل هذا القانون عملاً سهلاً، لكنه احتاج معركة شرسة خاضها الصحفيون المصريون – بمساندة من القوى الديموقراطية – على مدى نحو عام، حتى تم التخلص منه، واستصدار قانون جديد «٩٦» لسنة ١٩٩٦، هو أكثر ديموقراطية، أسقط أو خفف العقوبات على نشر الأخبار والتحري عنها، وإن ظلت قدرة الدولة على التحكم في مصادر المعلومات والاخبار قوية ونافذة، وبالتالي ظلت قدرة الصحفيين على التحري عن الأخبار والحصول على المعلومات ونشرها ضعيفة ومتراجعة.

فالدولة المركزية، ذات الميراث العائد لآلاف السنين، تصرح بما تشاء لمن تشاء، وتحجب ما تشاء عمن تشاء... ولا معقب على رأيها، لأنها ما زالت تشعر أنها وحدها المسؤولة عن المجتمع وكل ما يجري له وفيه.

٢ – عقبات مهنية: في هذا المناخ نشأت أجيال عديدة من الصحفيين، تمتع بعضهم بقدرات مهنية وفنية عالية وشجاعة واضحة، وآثر بعضهم الآخر السلامة، والركون إلى تلقي ما يصلهم من معلومات عبر الأجهزة الرسمية وشبه الرسمية، وبالتالي توقفت قدراتهم عن شجاعة التحري عن هذه المعلومات عبر مصادر أخرى...

لقد أصاب الكسل والترهل وضعف الطموح المهني العديد من الصحفيين، في مناخ ساعد على ذلك، فقعدوا عن ممارسة مهمة البحث عن المتاعب، نعني البحث أساساً عن الأخبار وتدقيق المعلومات ونشرها والتعليق عليها، مساكنة أو استسلاماً للأمر الواقع المفروض، فإذا بالتفرد بالحصول على خبر مميز، والطموح في متابعة التطورات وتغطية الاحداث الساخنة والتدقيق في التحري والتحليل الاخباري، يتراجع الى حد كبير، ليفسح المجال أمام التعامل النمطي الروتيني البروتوكولي مع الأخبار والأحداث الرئيسية في معظم الأحيان، وإن ظلت الاستثناءات قائمة، ليس فقط في صحف المعارضة ذات الجرأة الظاهرة، ولكن أيضاً في بعض الصحف القومية خلال بعض المناسبات..

واللافت للنظر أن جهداً كبيراً – رغم كل ذلك – يبذل في تعليم وتأهيل وتدريب الصحفيين من الأجيال الجديدة، خصوصاً على التعامل مع المعلومة والتحري عن الخبر ومتابعة الحدث، بأسلوب علمي مهني، وهو جهد أكاديمي مهني مشترك، تساهم فيه المؤسسات الصحفية جنبا الى جنب مع الجامعات والمعاهد الأكاديمية ونقابة الصحفيين، خصوصاً إذا علمنا أن تعدد كليات الاعلام وأقسام الصحافة في الجامعات المصرية أصبح ظاهرة ملفتة للنظر، فإلى جانب كلية الاعلام بجامعة القاهرة، هناك أقسام للصحافة والاعلام في جامعات الاسكندرية وسوهاج والزقازيق والمنيا وقنا والمنصورة وعين شمس والازهر والجامعة الأمريكية، إضافة إلى معهد علوم الاعلام والاتصال بجامعة ٦ اكتوبر الخاصة، الأمر الذي يعني وفرة بل كثرة تزيد على قدرة استيعاب الصحف بوضعها الراهن، وإ كانت تقدم جيلاً جديداً من الصحفيين المؤهلين على التعامل مع المعلومات وتكنولوجيا الاتصال الحديثة، ربما يستطيع قريباً تغيير نمط الصحفيين الذين تعطلت قدراتهم واحبطت رغباتهم، في التحري الخبري الجريء والعميق.

٣ – عقبات تكنولوجية وفنية: إذ في ظل هيمنة الاعلام الالكتروني ومنافسة البث التليفزيوني المباشر، والمودم، والملتي ميديا وشبكات الانترنت والسوبر هاي واي، تراجعت الصحف المطبوعة خصوصاً والعاملون فيها، عن سرعة التحري الاخباري وكفاءته، أمام السرعة والابهار والتقنية التي

تتمتع بها وسائل الاعلام المسموعة والمرئية!

وضاقت بالتالي، الفرص أمام الصحافة المطبوعة للانفراد بالخبر الحديث أو التعمق في التحري عنه وتحليله، بعدما انصرفت أعداد كبيرة من المتلقين إلى متابعة التطورات والأحداث، عبر الشاشة الصغيرة أو الميكروفون، وكلاهما أكثر قدرة وأسرع حركة في العمل والتنقل والتغطية والتحري ومتابعة الحدث منذ وقوعه لحظة بلحظة، ونقله من أقصى أركان الكرة الأرضية إلى أدناها في لمح البصر.

والأمر يقتضي أن تبحث صحافتنا عن أساليب جديدة وتبتكر أنماط عمل حديثة، لكي تستطيع أن تقف منافسة للاعلام الالكتروني، قبل أن تتحقق النبوءة، القائلة، ان حضارة الورق قد انتهت وبدأت حضارة الشاشة!

ورغم أن حضارة الشاشة هذه، تقدم للصحافة المكتوبة خدمة جليلة، خصوصاً في تدفق المعلومات وتغطية الأحداث بسرعة هائلة، إلا أن صحافتنا وصحفيينا ما زالوا عاجزين إلى حد كبير عن الاستفادة المثلى منها!

المحطة الثالثة: تشير بوضوح إلى أنه مع انفجار ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال في العالم، استسهلت صحفنا، النقل الواسع عن المصادر الأجنبية ذات القدرات الأفضل والأكفأ، مقابل التراجع الواضح في الاعتماد على الكوادر الصحفية الوطنية، في التغطية والتحري الاخباري ومتابعة الأحداث الرئيسية، سواء العربية أو الدولية.

مقابل ذلك، فإن بعض كبار المسؤولين في الدولة، أصبحوا يفضلون لأسباب غير مقنعة، الادلاء بالأحاديث والتصريح بالأراء وتسريب الأخبار، إلى المراسلين الأجانب لنشرها في صحف أجنبية، أو في صحف عربية تصدر خارج الحدود(٨).

وقد أدى ذلك – ضمن أسباب أخرى عديدة سبق ذكرها – إلى إحباط الصحفي الوطني وفقدانه للأمل في الانفراد بخبر مميز أو رأي جديد لمسؤول مهم، ونحسب أن هذه قاعدة معكوسة تقتضي اصلاحاً جذرياً، ليس فقط في أسلوب التعامل مع الصحفيين المحليين، ولكن أساساً في النظرة والمفهوم السائد لمهمة الصحافة الوطنية، حتى لا تحكم على الدوام، عقدة الخواجة في كل مسؤول، وحتى لا تترسخ عقدة الاحباط لدى كل صحفي، فتقعده عن التحرك والتحري المثابر.

وفي الحالتين يصبح الاختراق الأجنبي هو صاحب السيادة والهيمنة!

المحطة الرابعة: وفيها نلاحظ أن الصحافة المصرية عموماً، تركز معظم اهتماماتها الخبرية خصوصاً، على الأحداث المحلية بالدرجة الأولى والعربية بالدرجة الثانية، وفي الحالتين تعتمد على مجهودات صحفييها ومراسليها في معظم الأحيان، لكنها تراجعت بشكل ملحوظ عن تحري الأحداث وتغطية التطورات الدولية والاقليمية الساخنة، بواسطة صحفييها، واكتفت بالاعتماد على وكالات الأنباء ومصادر المعلومات الأجنبية.

وإذا استثنينا جريدة الأهرام التي نشرت شبكة معقولة من مكاتبها ومراسليها في عواصم العالم الرئيسية، بحكم ريادتها وامكاناتها الكبيرة وطموحها الواسع، فإن التغطية والتحري الاخباري والمعلوماتي، عن الأحداث الخارجية المهمة في الصحف المصرية، يكادان يكونان من مصادر أجنبية فقط..

إنه لأمر ملفت للنظر فعلاً، ومثير للقلق، أن يغيب الصحفي المصري، عن متابعة وتغطية أحداث دولية وصراعات اقليمية ساخنة وخطيرة، ذات علاقة استراتيجية وصلة وثيقة بمصالحنا الوطنية والقومية، مثل أفغانستان، والصومال، والبوسنة، وجنوب السودان، والقرن الافريقي، وإيران، وصولا للصراع الدامي في منطقة البحيرات العظمى، الذي تتورط فيه زائير وبوروندي ورواندا، والذي لمصر مصالح حيوية هناك، على الأقل بحكم الارتباط المائي.

وإذا كانت جريدة الأهرام، قد بعثت بمراسل مقيم لها في جنوب أفريقيا جنوباً وفي كندا شمالاً، فمن

الغريب الا يكون لها أو لغيرها من الصحف المصرية، مراسلون، في أي من دول صراع البحيرات العظمى، أو القرن الافريقي، أو حتى السودان، وهو أمر يعكس قصوراً في ترتيب أولويات التحري الاخباري والتغطية الصحفية المباشرة للأحداث المهمة ذات الصلة أساساً بالأمن الوطني والقومي.

وعلى نفس المنوال، نلاحظ أنه حتى في ظل حرب الخليج الثانية، غزو العراق للكويت في أغسطس عام ١٩٩٠، ثم حرب عاصفة الصحراء ١٩٩١، ورغم كونها بؤرة اهتمامنا المصري والعربي، فإن التغطية الاخبارية الرئيسية للصحف المصرية خصوصاً والعربية عموماً، كانت من مصادر أمريكية وأوروبية، أساساً، رغم قافلة المراسلين الذين ذهبوا إلى جبهات القتال، ووقعوا أسرى الرقابة العسكرية المفروضة بقسوة علينا، المتسامحة بكرم مع الآخرين، فإذا بهم لا يعودون في نهاية المطاف، إلا بذكريات يروونها وانطباعات ينشرونها، ربما بعد فوات أوان الحدث الرئيسي ذاته!

المحطة الخامسة والأخيرة: وهي تتعلق أساساً بقضية الحرية، والمناخ الديموقرطي السائد، ومدى اتساع أو ضيق هامشه الساري، فهو وحده الذي يسمح أو لا يسمح بقدرة الصحفي على التحري الدقيق والمتابعة المستمرة والنشر الصادق والتعبير عن الرأي بأمانه وموضوعية..

والأمر الواضح أن اتساع هامش الديموقراطية نسبياً، وانطلاق حرية الرأي والتعبير في مصر خلال السنوات الأخيرة، قد أدى أولاً إلى تطور رئيسي في أوضاع الصحافة المصرية من حيث تعاملها مع الآراء المتخلفة والتحري الاخباري الواسع، وأدى ثانياً إلى تفوق صحف المعارضة، ليس فقط في مجرد نقد الدولة والهجوم على سياسات الحكومة، ولكن أيضاً في تجاوز سدود التردد والخوف، مما شجع الصحف القومية على مجاراتها في بعض الأحيان، فإذا بها تمتلىء الآن، بما كان محرماً منذ سنوات.

وأدى ثالثاً إلى تشجيع الصحفيين على نشر آرائهم ومطاردة مصادر معلوماتهم والتحري بتوسع عن الأخبار والمعلومات في كل اتجاه.

وقد انعكس ذلك بوضوح على المعلومات والأخبار التي تنشرها الآن الصحف القومية والحزبية والمستقلة على السواء، حول موضوعات مهمة لم تكن تجرؤ على التطرق لها من قبل، حين كانت من الممنوعات والمحرمات، مثل فتح ملفات الفساد واستغلال النفوذ والاثراء غير المشروع، وهيمنة الحزب الحاكم، ورئاسة الدولة، ودور المؤسسة العسكرية، وحقيقة السلام مع اسرائيل وطبيعة العلاقات المعقدة مع أمريكا ورفض هيمنتها بسبب استغلال المعونات، وصولاً لطرح ومناقشة قضايا دينية شائكة.

الأمر المؤكد أن الهامش الديموقراطي المحدود، وحرية الرأي والتعبير المتاحة الآن في مصر، قد وفرت للصحافة والصحفيين قدراً معقولاً من حرية الحركة، سواء في نشر الآراء المتعارضة، أو في التحري عن الأخبار ومتابعة الاحداث، بدرجة لم تكن قائمة من قبل، وبشكل غير قائم في عديد من الدول الأخرى المحيطة، وإن كنا نؤمن أن مصر جديرة بديموقراطية أعمق، وأن صحافتها مؤهلة لدور أكبر وحرية أشمل، ستأتي غداً بلا شك حتى لا تفقد مصداقيتها أمام التاريخ والشعب(٩).

* * *

حين نحاول متابعة التحري والتغطية الاخبارية لعدد من القضايا الرئيسية، التي نشرتها الصحف المصرية في الفترة الأخيرة، سوف نلاحظ أولاً التركيز على قضايا خلافية، وثانياً التنوع الشديد بين ما تنشره الصحف القومية وصحف المعارضة، ثالثاً الاسراف إلى حد الافراط في الهجوم على الحكومة.

لنقرأ على سبيل المثال نماذج عن قضايا ساخنة وشائكة، مثل السلام والتعاون الاقتصادي مع إسرائيل، والفساد في قضايا الاسكان والعمارات المنهارة، وشبكات التجسس الإسرائيلي على مصر،



والتزوير في قوانين الانتخابات والانفاق العسكري، واحـتمالات قطع المعونة الأمريكية العسكرية عن مصر.. إلى غير ذلك(١٠).

النموذج الاول: قصـاصـات لتغطية صـحفـية من الاهرام والعالم اليوم حول كـواليس مؤتمر القاهرة الاقتصادي، والبيزنس المصري الإسرائيلي يدخل النفق المظلم.

النموذج الثـاني: قصاصات لتـغطية صـحفـية من صـحيفـتي الوفد والأحرار، عن فسـاد المسؤولين ومسؤوليتهم عن العمارات المنهارة والمعرضة للانهيار.

النموذج الثالث: عن تغطية صحفية لشبكة التجسس الإسرائيلي على مصر، من جريدة الأهرام.

النموذج الرابع: قصة خبرية من جريدة الاحرار عن الفساد السياسي بعنوان مشروع قانون يسمح للموتى بالادلاء بأصواتهم في الانتخابات!

النموذج الخـامس: قصاصات من جـريدة الوفد عن الصراع النووي بين العـرب وإسرائيل، بعنوان هروب ١٠٨٥ عالم ذرة من الدول العربية إلى امريكا وأوروبا.

النموذج السـادس: تغطية خـبرية جريئـة، من روز اليوسف بعنوان: الدخول فـي الممنوع – أمريكا والجيش المصري.

هوامش البحث

١ – صلاح الدين حافظ – أحزان حرية الصحافة – الطبعة الاولى ١٩٩٣.

٢ – د. حسن أبو طالب، عـرض كتاب الاستـراتيجيـون والشبكة العنكبوتيـة تأليف جيمس كيـفيث وستيفن ميتز – ١٩٩٦.

٣ – المادة ١٩ من الميثاق العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨.

٤ – وثائق الجامـعة العربيـة – مضابط اجتـماع وزراء الاعلام العـرب الدورة رقم ٣٩ القاهرة في ٢٦–٢٧ يونيو ١٩٩٦.

٥ – المصدر السابق.

٦ – قانون الأحزاب السياسية.

٧ – طبقاً للقانون هناك تسع مؤسـسـات صحفية قومية هي: الاهرام، الاخـبار، دار التحرير، الهلال، المعارف، روز اليوسف، التعاون، الشعب، وكالة أنباء الشرق الأوسط، تمتلكها الدولة ويمارس مجلس الشورى حق الملكية عليها نيـابة عن الدولة، وكان قد جرى تأميمها وفقـاً لقانون تنظيم الصحافة رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠.

٨ – انظر نوعية الأحاديث التي يدلي بها كبار المسؤولين، للصحف الأمريكية والأوروبية، أو لجريدة الحياة التي تصدر من لندن، وكلها تمتلىء عادة بالأخبار المهمة والتوجهات السياسية الرئيسية.

٩ – صلاح الدين حافظ – الصحافة والرأي العام.. عتاب وجواب – مقال بالأهرام ١٩٩٦/١٢/٤.

١٠– نماذج تطبيقية من الصحف المصرية حول صحافة التحري.

ثانيا:
التحري الصحفي في لبنان والعالم

بقلم: راجح الخوري
رئيس تحرير جريدة النهار اللبنانية

يعتبر «التحقيق الصحافي» او «التحري الصحافي» واحداً من أسمى وظائف السلطة الرابعة واكثرها اهمية وفائدة وجدوى.

وقياساً بما تنقله وسائل الاعلام الى الجمهور من معلومات واخبار، فان التحقيق الصحافي هو في الواقع محاولة القاء النظر الى ما وراء المساحة المتاحة او المسموح بها، ولهذا فانه يحمل او يفترض ان يحمل دائماً مقداراً من الافادة او المعلومات المفيدة التي تسهم في النهاية في توعية المجتمع.

نحن نعرف تماماً ان وسائل الاعلام تنقل الى الرأي العام كل ما يتعلق بالاخبار والأحداث والمناسبات، وان وكالات الأخبار المحلية والعالمية والمنتشرة على نطاق واسع - وقد باتت في متناول الأفراد في بيوتهم وبمعزل عن وسائل الاعلام حتى، عبر الانترنيت - تؤمن أساساً المعلومات والاخبار عينها لكل الوسائل الاعلامية، ومن هنا يبرز دور «التحقيق الصحافي» كمساهمة اضافية ممتعة ومفيدة تقدمها الوسيلة الاعلامية للناس.

في كلام أوضح، ان الوسيلة الاعلامية تنقل لجمهورها عادة الأخبار المعلنة طبعاً او المتوافرة، لكنها في التحقيق الصحافي تذهب الى المساحات الخافية او الممنوعة عن المعرفة عند المجتمع، لتزيد من هذه المعرفة.

ان هذا الامر يكتسب اهمية اعمق وفقاً لطبيعة الأنظمة، فبمقدار ما يفتقر الوضع الى شفافية في سلوكيات المسؤول وتصرفات السلطة بمقدار ما تتعاظم الحاجة الى التحقيق الصحافي، الذي يلقي الضوء دائما على المساحات التي يحاول المسؤول وتسعى السلطة الى ابقائها في الظلام.

وكما في السياسة والشؤون الوطنية العامة، كذلك في مختلف شؤون الحياة الانسانية المتصلة طبعا بأمور الاقتصاد والبيئة والطب والفن والثقافة والرياضة حتى في الأخبار الرياضية والأحداث الثقافية، ثمة مساحات دائماً في حاجة الى اضاءة المحقق او التحري الصحافي.

نحن لا نتحدث هنا عن ميل فطري عند كثير من الأنظمة الى ابقاء بعض الامور في العتمة، والعتمة في الليبراليات والديموقراطيات البرلمانية في المناسبة قد تكون احياناً اوسع منها في الانظمة الأكثر تضييقاً، ولكننا نتحدث في الواقع عن ميل فطري اينما كان الى ابقاء المثالب والأخطاء مثلاً في العتمة، او الى ابقاء الحقائق مطوية ربما لأن عدم نشرها يوفر سهولة الامور على المسؤولين عنها. ووظيفة المحقق الصحافي هي الاضاءة على هذه الجوانب.

ان الحقائق ليست سارة دائما وبعضها على الأغلب ليس سارا على الاطلاق ولهذا فان هناك رغبة رسمية دائماً في اخفائها وابقائها بعيدة عن المعرفة عند الجماهير، ومن هنا فان التحقيق الصحافي هو الذي يسهم في قلب هذه المعادلة. ان انكباب المحققين على البحث عن الحقائق وكشفها وتقديمها للناس سواء كانت تتعلق بالسياسة او بالاقتصاد او بمختلف شؤون الحياة يسهم الى حد بعيد في تحسين ظروف المجتمع والحياة نفسها.

ولقد بات واضحا منذ عقدين من الزمن في لبنان مثلاً، ان التحقيق الصحافي من خلال مضمونه المفترض ان يقدم شيئاً اضافياً، من عناصر الحقيقة للناس. فالأمور الواضحة والمعلومة قد لا تحتاج الى التحقيق الا اذا كان التلقين الرسمي هو الذي فبرك هذه الامور وصنع هذه الوقائع المعلومة وهنا يصبح التحقيق في ما وراء المزاعم اكثر الحاحاً وفائدة واهمية.

اما الامور المجهولة والقضايا المخفية والحقائق التي يتم التعتيم عليها وطمسها فهي الحقول التي يخرج اليها الصحافيون لاصطياد المعرفة اذا صح التعبير.

وكما حصل في العالم حصل في لبنان في الاعوام الماضية فلقد اسهم انتشار وسائل الاتصال والتلقي في اسقاط الجغرافيا الكونية. كان الحديث قبل عشرة اعوام عن ان العالم قرية كونية، لقد بات العالم الآن بعد انتشار الصحون اللاقطة والانترنيت غرفة صغيرة أو حتى مجرد مساحة زجاجية مسطحة هي شاشة الكومبيوتر، ولنقل زجاجية سحرية فقط للمحافظة على بقية من المخيلة الانسانية، تستطيع هذه المساحة ان تضع العالم وحقائقه في متناول الجماهير.

إذن ماذا تقدم وسائل الاعلام للناس في ظل هذه الحقيقة المذهلة؟

الأخبار؟ انها موجودة اصلاً في متناول ايديهم. الأحداث والمؤتمرات والابتكارات والمباريات ونشاطات البورصات والأسهم؟ هذه متوافرة ايضاً. وفي وسع اي مواطن مجتهد ان يخلد الى النوم منتصف الليل وهو يعرف تماماً ما حدث في العالم كما يعرف ما حدث في منزله... ماذا نقدم لهذا المواطن في صحيفة الصباح مثلاً؟

ان التحقيق الصحافي هو الوحيد الذي يؤمن اجابة عن هذا السؤال، من خلال البحث عن جوانب خافية وراء بعض المعلومات المتوافرة.

ففي لبنان ايضاً، اسهم انتشار وسائل الاتصال وتبادل المعلومات في دفع القيمة الاخبارية الى الصفوف الخلفية. وقد ساهمت وسائل الاعلام المرئي والمسموع مثلاً في تهميش القيمة الاخبارية عند وسائل الاعلام المكتوب. وقد لا يجد قارىء صحيفة «النهار» مثلاً فاصلة اضافية في جريدة اليوم التالي اذا لم يخرج المحققون في هذه الصحيفة الى البحث عن خلفيات الأخبار والى التحقيق في ابعادها وجوانبها والى الاضاءة على القضايا والامور المتصلة بحياة اللبنانيين.

ان الصحيفة اليومية قد تجد نفسها نسخة مكررة عن غيرها من الصحف، فهي تتلقى الاخبار عينها والصور اياها وتغطي المناسبات والمؤتمرات وتتقصى القرارات والبيانات من المصادر نفسها. وما لم يخرج صيادو هذه الصحيفة الى اقتناص المعلومات الخاصة والتحقيق في جوانب القرارات وابعاد البيانات فلا نظن ان القارىء سيجد مبرراً كافياً للاستمرار في شراء هذه الصحيفة.

في الستينيات كان التحقيق مجرد مساحة اضافية يمكن الاستغناء عنها لمصلحة الأخبار في الصحافة اللبنانية، لم تكن وسائل الاتصال والمعرفة والاعلام المرئي والمسموع قد انتصبت في الساحة بعد... وفي ذلك الوقت قامت المجلات الاسبوعية والدورية والملاحق في الصحف اليومية على التحقيقات والتحركات في ما وراء الأخبار.

منذ ذلك الحين بدأت القيمة الخبرية في التراجع بسبب الشيوع والانتشار وبدأت الصحف في الاتجاه الى التحقيقات والتحريات لضمان التمايز والتفرد والخصوصية.

لكن الأمر ليس متوقفاً عند هذا الحد، فحتى محطات التلفزة تطرح على نفسها سؤالاً يومياً:

ماذا تقدم للناس غير هذه المحصلة من الأخبار والتصريحات التي يجدها المشاهد في كل الشاشات؟

الجواب: نذهب الى التحقيقات والتحريات.

واذا كان القطاع الاعلامي في لبنان وعدد غير قليل من الدول العربية يقف الآن على عتبة تتويج التحقيق الصحافي كأحد أهم ما تقدمه وسائل الاعلام الى القراء والمشاهدين، فان كبريات الصحف الأوروبية والاميركية باتت تتوج صفحاتها الأولى بالتحقيقات وليس من الضروري ان تكون سياسية دائماً.

وعلى سبيل المثال ان التغطية المدهشة التي قدمتها شبكة C.N.N للحرب في الخليج، لم تقم على عناصر الأخبار التي حملتها الوكالات بل على التحقيقات الميدانية التي اجراها مندوبو الشبكة المذكورة.

وان الاحصاءات والاستطلاعات التي اجريناها في صحيفة «النهار» في العام الماضي، اثبتت بالأرقام ان ما اعجب القراء في «النهار» هو المادة التي قدمها المحققون والتي توافرت من التحريات التي اجراها المندوبون في معظم الأحداث والتطورات.

ان مسائل البيئة والتلوث وقضايا الآثار والامور المتصلة بالانتخابات النيابية الأخيرة والجوانب المحيطة بتطورات الجنوب وحرب عناقيد الغضب، كانت من أهم المحطات التي قدمتها «النهار» الى قرائها (تقديم نماذج)... وانني رغم عملي في المهنة ساظل اتذكر ذلك التحري اليومي المثير والمؤثر والرائع الذي قدمته مثلاً جريدة «السفير» بتوجيه طبعاً من الصديق والأخ طلال سلمان عن الطفلة إسراء.

ختاماً ليس هناك نهاية للحقائق، يمكن دائماً ان نبحث اكثر وان نتوسع اكثر في استكشاف الجوانب المحيطة بمواضيع التحقيقات التي نجريها، وبمقدار ما نقدم للقراء مزيداً من المعرفة والحقائق بمقدار ما نصنع نجاحين: نجاح مهمتنا ووسيلتنا الصحافية وهو امر مهم في عالم المنافسة. ونجاح المجتمع الذي نخاطبه من خلال اتساع اطلاعه على الحقائق.

هذا النجاح المزدوج يمكن ان يفضي الى نجاح انماط الحياة البشرية نفسها، فالصحافة ليست في النهاية وسائل لنقل الوقائع بل وسائل لجلاء الحقائق.

ان انتصار المعرفة وقيام مجتمع الحقيقة اذا صحّ التعبير يشكّلان الطريق الى مزيد من النمو الانساني والتقدم.

لقد علمتني المهنة ان الحقيقة هي دائماً مثل الملفوفة. هناك دائماً ورقة تختبيء تحتها ورقة اخرى، وما قد يبدو الآن حداً من حدود الحقيقة لن يبقى كذلك متى ذهبنا الى الورقة الثانية اي الى المبررات والدوافع والظروف التي املت الواقع الذي يكتسي بالحقيقة الراهنة.

من هنا فانني اجد ان التحقيق او التحري الصحافي هو مستقبل وسائل الاعلام في لبنان كما في أي بلد آخر.

اكثر من هذا انني اتمسك بالقول ان هذا النوع من اعمال الاعلام هو من اسمى الوظائف الاعلامية على الأقل لانه يسهم في بناء المعرفة الانسانية من خلال الحقائق.

واذا كان التحقيق هو العمل المتصل بالبحث عن الحقيقة فان التحري هو تحر عن هذه الحقيقة التي تشكل واحداً من أهم مرتكزات الحياة الانسانية.

ثالثا

المعوقات التي تواجه التحري الصحفي

بقلم: طلال سلمان
رئيس تحرير جريدة السفير اللبنانية

لا بد اولاً، من كلمة شكر اتوجه بها الى كل من مركز الافق الثقافي ومؤسسة كونراد اديناور لاتاحتهما فرصة هذا اللقاء، ولا بد ثانياً، من الاشارة الى ان المصادفة باختيار هذا المكان بالذات تضفي على لقائنا وموضوعه نكهة خاصة اذ يجيء التداخل بين ما هو صحافي – مهني وبين ما هو سياسي طبيعياً غير مفتعل ومحققاً للقصد الاخير بينما هو غير مقصود بذاته.

ايها السادة، ايها الزملاء

بقدر ما اسعدتني الدعوة الى الحديث معكم حول العقبات التي تعترض التحقيق الصحافي – قانونياً واجتماعياً ومهنياً – فقد احزنني الواقع الذي تعيشه الصحافة العربية وعنوانه القيود التي تشل حركته وتمنعها من ان تقوم بخدمة الحقيقة في مجتمعاتها وبنصرة الحرية وبالاسهام الجدي في معركة التقدم وفي تحقيق كرامة الانسان العربي.

اننا – كصحافيين، وبالتالي كمواطنين – ممنوعون من ان نعرف الحقيقة غالباً – فاذا ما تسللنا الى حرمها، بهذه الطريقة او تلك، تمنعنا من ان نعلنها، فاذا ما اعلناها لم نجد من يحمينا باثباتها واتهمنا في شرفنا المهني او في صدق وطنيتنا او بالامرين معاً.

فلا صحافة مع غياب الديمقراطية،

ولا حقيقة مع غياب الحرية المصونة بالمؤسسات واخطرها واعظمها شأناً القضاء. ان الانظمة القائمة كثيراً ما تخدع شعوبها وتنافق الصحافة بان تطلق عليها لقب «السلطة الرابعة»، وليست الصحافة العربية سلطة باي حال من الاحوال، وانما هي – عملياً – حلية تتزين بها السلطة وهي مفردة دائماً يحتكرها «الاول» بلا شريك، وهو لا يقيم «المؤسسات» – اذا ما اقامها – كالبرلمان او مجلس الشورى او مجلس الوزراء الا استيفاء لشكل جاءه من الغرب ويشترطه الغرب كبطاقة لاعتماد الدكتاتور العربي.

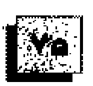
ايها الزملاء:

نادراً ما عرفت الصحافة العربية «التحقيق» بالمعنى الذي تقصده هذه الندوة فتتخذه عنواناً لها، كيف تحقق مع «المعصوم»؟!

ومن انت، كمواطن ثم كصحافي، لتطالب بحقك في ان تعرف، والمعرفة كنز مرصود يتصرف به الحاكم وحده، فلا يطلعك الا على ما يفترض انك تقبل او تتحمل او تعي منه.

ومن دون غرق او اغراق في التاريخ فاننا لا نعرف، كصحافيين او كمواطنين، الا اقل القليل من وقائع حياتنا السياسية المعاصرة، وغالبا ما يتوجب علينا ان ننتظر ما تنشره وزارات خارجية الدول الأجنبية من وثائق قديمة، او ما يتوصل الى معرفته الصحافيون الغربيون من وقائع او اعترافات

جديدة او اعادة تركيب للحدث لكي نفهم بعض ما جرى ويجري لنا في بلادنا.
تجيئنا «الحقيقة» في العادة، معلبة ومستوردة، فنبني عليها وننطلق منها لكي نفهم واقعنا، ونادراً ما تساعدنا مثل هذه الحقيقة المصنعة وفق مصالح الآخرين في تحديد مسارنا الى مصالحنا.
علينا ان نتحلى بالشجاعة الكافية للاعتراف باننا كصحافيين ما زلنا بعيدين عن ممارسة الصحافة وعن اشادة بنائها المكين كقلعة من قلاع الحرية والديمقراطية والمعرفة والعدالة.
لا الدولة في بلادنا استكملت بنيانها، ولا تحددت العلاقة بين السلطة والشعب، اذ غالباً ما تنوب السلطة عنا في كل امورنا، ولا حظيت المؤسسات بمشروعية تمدها بالحصانة الضرورية لثباتها ولتمكينها من اداء دورها في حماية الناس وحقوقهم وقيمهم.
والصحافة العربية ما تزال جنيناً او طموحاً شخصياً، فالاكثرية الساحقة من الصحف العربية، والمؤسسات الاعلامية اجمالاً، حكومية او شبه حكومية، تدجن الحقيقة وتسخر المعلومات لمصلحة الحاكم: تطمن ما يزعجه، وتخفي ما قد يعرف الناس على نواياه، وتحرف الوقائع بما يزكي انحرافه او يخدم مصالحه، ولا تقدم لهم عنه الا ما يكرس موقعه كخليفة او ولي امر او اب صالح او منتقم جبار لا يغفر لمن عصا.
تحقق في ماذا؟!
تحقق مع من؟!
لندخل في التفاصيل..
حتى في بلد يعتمد، رسمياً، النظام البرلماني الديمقراطي، مثل لبنان، تبرز مجموعة من المشكلات القانونية معترضة طريق العمل المهني عموماً والتحقيق الصحافي خصوصاً، من تلك العقبات، وعلى سبيل المثال وليس الحصر:
١ – بعض القوانين الاستثنائية التي استصدرت في ظروف استثنائية لتحصين الحاكم ومنع الصحافة من نشر ما يسيء اليه او الى نهجه السياسي وبدعوى الحرص على عدم تعكير علاقة لبنان مع شقيقاته العربيات او على علاقاته مع الدول الاجنبية الصديقة.
اشهر تلك القوانين ما عرف بالمرسوم الاشتراعي الرقم واحد فارضاً الرقابة على الصحافة المكتوبة، مع مطلع عام ١٩٧٧، وانطلاقاً من تقدير ساذج مفاده ان الحرب الأهلية في لبنان قد انتهت، وان الصحافيين هم وحدهم المتسببون فيها والمنتفعون بها فاذا سكتوا انتفت اسبابها فتوقفت كما بسحر ساحر!
ولقد تم تعديل هذا المرسوم الهمايوني من دون تبديل جوهره فصدر المرسوم الاشتراعي ١٠٤ ليعطي السلطة حق تعطيل الصحيفة وتوقيف الصحافي قبل المحاكمة، ودائماً بذريعة حماية الوحدة الوطنية ومنع تجدد الحرب!
ثم هناك، على المستوى القانوني ايضاً، قانون حظر التعرض للملوك والرؤساء العرب، وايضاً لرؤساء الدول الصديقة (وهي غير محددة تماماً).. و«التعرض» كلمة مطاطة ومبهمة ويمكن توسيع مداها الى اقصى حد وفقاً لطبيعة العلاقة وتوازن القوة او المصلحة بينه وبين الحاكم في لبنان.
وهناك ايضاً تلك القوانين او مذكرات الخدمة التي تمنع موظفي الدول والادارات العامة من الادلاء باية معلومات او كتابة مقالات او الادلاء بتصريحات للصحف الا باذن خطي من المدير العام او من الوزير المعني!
هذا المنع يؤدي الى عرقلة تحقيق الصحافي في اية معلومات ترده لمعرفة مدى الخطأ او الصحة فيها، وقد يؤدي الى ضياع الحقيقة بشكل مقصود عن طريق حجب المعلومات بقرار معتمد. ثم هناك تلك النصوص القانونية او المذكرات الادارية الملتبسة التي تعتبر ان ما لا ينشر او يوزع بصورة رسمية من نوع الوثائق السرية التي يحظر على الصحافة تداولها.
على سبيل المثال لا الحصر، مرة أخرى، يمكن الاستشهاد بحادث خطير شهده لبنان قبل بضعة



اسابيع ولما تزال تداعياته مستمرة، لتوضيح خطورة الحظر الرسمي على المعلومات: قبل أقل من شهرين تكشفت في وزارة المالية، بلبنان، ثنايا فضيحة خطيرة حملت أسم موظف بسيط فيها يدعى رافت سليمان.

فجاة، اختفى هذا الموظف المؤتمن، في قلب مبنى الوزارة ببيروت، على الطوابع المالية، وفجأة، «ظهرت» سيارته الخاصة بعد يومين من أختفائه في منطقة جونية، شرقي بيروت، وعلى بعد اكثر من عشرة كيلو مترات عن مكتبه.. وبقية!

وفجأة، تبين ان رافت سليمان يحتفظ في صندوق سيارته (تصوروا!!) بدفتري توفير احدهما باسمه والآخر باسم زوجته، يبلغ اجمالي قيمة حسابيهما معاً حوالي ثلاثة مليارات ليرة لبنانية (نحو مليوني دولار..) لم يكن يعرف احد حجم المال المختلس، بالضبط، وبعد جلسة لمجلس الوزراء، أعلى سلطة في البلاد، قيل للناس ان المبلغ المختلس يصل الى حوالي ٤٢ مليار ليرة لبنانية (٢٤ مليون دولار).

اعتقلت زوجة رافت سليمان، وكانت الصحافة قد سعت اليها فاستجوبتها قبل النيابة العامة، ثم اطلقت من دون تهمة، اعتقل واستجوب بضعة عشر موظفاً في المالية او من معارف المتهم الأول، ثم اطلقوا لعدم ثبوت علاقتهم بالمتهم، سواء بواقعة الاختلاس ام باختفائه.

تدريجياً هدأت الضجة، وترك الجميع الأمر كله للقضاء الذي لم يكن يملك اية معطيات جدية، وكان ينتظر تحريات قوى الأمن لكي ينطلق منها.

لم يتجدد الحديث حول الموضوع الا بعد اكثر من شهر على اختفاء المتهم «الاوحد» رافت سليمان، اذ عقد وزير الدولة لشؤون المالية مؤتمراً صحفياً مفاجئاً ليباغت الناس بمعلومات مناقضة تماماً لتلك التي كانت عممت عليهم:

صار المبلغ المختلس، والآن بشهادة التفتيش المالي وبعض الخبراء الاجانب، حوالي خمسة مليارات ليرة لبنانية لا غير (ولم يعد حوالي ٤٢ ملياراً)، ثم تبين ان لرافت سليمان حسابين، احدهما له بشخصه والثاني حساب مشترك مع رجل آخر، وقد امكن لوزير الدولة خرق السرية المصرفية – قدس الاقداس في لبنان – ومعرفة رصيد هذين الحسابين فاذا هو يزيد عن المبلغ المختلس الذي تناقص الآن الى خمسة مليارات، وبنتيجة الأمر ثبت ان اموال الخزينة قد زادت بعد الاختلاس ولم تنقص!!

لكن رافت سليمان ما يزال مختفياً، ويروج كبار المسؤولين روايات عن احتمال انه قد صفي، على ان المفاجأة الادهى جاءت بعد ثلاثة ايام من ظهور حقيقة ان الاختلاس قد زاد اموال الخزينة، اذ روجت اخبار عن كشف أحد رؤوس عصابة تزوير الطوابع، وعن تمكن العين الساهرة من تحديد مخبئه!

وذات صباح، فوجيء اللبنانيون بواقعة بوليسية لم يروا مثلها الا في روايات المافيا وافلام الكاوبوي:

فقد قامت قوة امنية من زحلة، عاصمة البقاع بشرق لبنان، بمداهمة فندق ريفي صغير، في بلدة عشقوت، في أعالي كسروان بجبل لبنان، لاعتقال رأس العصابة ذاته، لكنه قاوم فاضطرت الى أطلاق النار عليه مما ادى الى قتله!

ولم يكن امام النيابة العامة غير توقيف العقيد قائد القوة الامنية ورجاله السبعة لتجاوزهم رؤسائهم، ولتجاوزهم النيابة العامة التميزية، ولتجاوزهم منطقة عملهم الجغرافي، لكي يصلوا الى ذلك المشبوه فيغتالوه بحجة انه قاومهم.

وثبت ان قائد القوة المهاجمة كان يعرف المكان جيداً، وان «جهازه» كان قد «اشترى» صاحب البيت – الفندق، و«اشترى» صديق المطلوب فريد موصللي، وانه حصل منه على مفتاح الغرفة التي يقيم فيها، وان هذا المطلوب لم يكن يحمل الا مسدساً، وانه كان في ثياب النوم عند قتله، وكان بالامكان – طبعاً – محاصرته والقاء القبض عليه وسوقه الى النيابة العامة لكي يسلمها مفتاح السر.



ومع اغتيال ميوضللي انقطع الخيط وسلمت مافيا الطوابع المالية، اسوق هذه الحكاية لكي ادلل على بؤس الواقع الصحافي:

بحجة التضامن الحكومي التزم الوزراء جميعاً بالصمت تاركين لوزير الدولة للشؤون المالية تقييم الوقائع وفق ما يريد، لم يسأل الوزير ولم تسقط الحكومة ولم تستقل ولا امكن خرق الدائرة المغلقة ولأن القوانين تمنع الموظفين من التصريح للصحافة فقد ظلت الحقيقة غائبة ولأن القوانين تفرض سرية التحقيق الذي لم يتم، فقد تعذر سماع النيابة العامة، التي يقول ممثلها انه لا يملك حتى الساعة اية عناصر للدعوى، اللهم الا افادة رجال الأمن الذين قتلوا او تسببوا في قتل الرأس المدبر أو الرجل الثاني او حامل سر عصابة تزوير الطوابع المالية، وما زال رأفت سليمان مختفياً لا تعرف اسرته أهو ميت فيعطى ام حي فيرجى.

هذه الحكاية الطريفة تطرح، في جانب منها، قضية النقص الفادح في الثقافة الجماهيرية فلا تملك الصحافة في النظر، جمهورنا تلك القاعدة الجماهيرية التي تتمتع بها المغرب مثلاً.

ومع ان المواطن يطالب الصحافة العربية عادة، باكثر مما تستطيع او تطيق، ويفضل ان يرى الصحافيين شهداء، فانه لا يساعدها بالقدر الكافي، لانه يخاف من حاكمه ومن سلطته، ولأنه تربى وافهم وهو طفل ان الحقيقة سلاح مدمر.

انه يطالبها ولا يساعدها لخوفه، في كشف الحقائق وفي مراقبة السلطات التنفيذية منها والتشريعية.

وكلنا يعرف كم يخاف المواطن حين تسأله عن واقعة معينة او حين تطلب اليه ان ينشر له صورة في موضوع تحقق فيه.

انه يفضل الاعتصام بالصمت وقد يبين ما يعرف ولكنه يترك لك ان تتحمل المسؤولية فلا يشهد لك اذا ما طلبته، ودائما بسبب الخوف من السلطة الذي اوصله الى الخوف من الحقيقة او بالاحرى من اعلان الحقيقة وتحمل مثل تلك المسؤولية الخطيرة.

ومثل هذا النقص في الثقافة الجماهيرية يجعل من مهمة الصحافي خارج الدوائر الرسمية مهمة شبه مستحيلة خصوصاً اذا كان الامر يتعلق بتحقيق حول قضية مالية او اخلاقية او ايصال شخصية رسمية.

قضية «السفير»

قليلة هي التحقيقات الصحافية المميزة التي اجرتها او نشرتها الصحافة العربية ويمكن اعتمادها كنموذج.

والسبب ان الصحافة قليلة في الصحافة العربية الى حد الندرة، وان الصحافة العربية تكاد تعد على اصابع يد واحدة.

واستأذن في ان اتخذ من تحقيق نشرته «السفير» قبل ثلاث سنوات نموذجاً، خصوصاً وان ذلك التحقيق قد تحول الى قضية سياسية من الدرجة الاولى، تخطت بآثارها حدود لبنان لتشكل احد عناوين قضايا الحرية وحق المواطن في ان يعرف وديمقراطية الاعلام في الوطن العربي.

بدأت الحكاية - القضية - التحقيق في ١١ ايار ١٩٩٣.

فقد ظهرت «السفير» يومها وعلى صدر صفحتها الاولى ما اعتبرته نصاً لورقة عمل اسرائيلية بعنوان «الاطار السياسي لمجموعة العمل العسكرية المشتركة» كانت قدمت الى الوفد اللبناني في المفاوضات الثنائية اللبنانية - الاسرائيلية في واشنطن.

طبعاً، كانت «السفير» قد سعت ومنذ حصولها على طرف الخيط، ثم على النص، الى تدقيق الامر مع مراجع لبنانية رسمية، ومراجع سياسية واسعة الاطلاع، عادة، ومع مراسليها في الخارج، لا سيما مراسلها في واشنطن، للتدقيق مع اوساط اميركية وسورية مطلعة على مجرى المفاوضات.



وقد ارفقت «السفير» نشر الورقة بوقائع امكن التدقيق في صحتها - ولم ينفها احد لاحقاً - عن نقاشات جرت بين رئيسين الوفدين اللبناني والاسرائيلي حول مضمون الورقة، وانتظار الرد الرسمي اللبناني من بيروت عليها بعد ان كانت ارسلت الورقة الى العاصمة لاطلاع المسؤولين عليها واتخاذ الموقف الرسمي منها.

يوم ١٢ ايار ١٩٩٣ تبلغت «السفير» بواسطة الأمن العام اللبناني قراراً من النائب العام الاستئنافي بتعطيلها لمدة اسبوع عن الصدور بدعوى «نشر وثيقة سرية» من ناحية، وبدعوى ان النشر «يعترض سلامة الدولة أو سيادتها او وحدتها او حدودها او سلامتها الخارجية للمخاطر».

كان واضحاً لاي معني او متابع ان الامر يتصل بالموقف السياسي المعارض التي تتخذه «السفير» من الحكومة ومشروعاتها، لا سيما الاقتصادية منها، اكثر منه بالمفاوضات وهذه المسودة غير الرسمية لورقة عمل اسرائيلية يفترض ان تستفز كرامة اللبنانيين جميعاً، بمن فيهم حكومتهم. ولقد تجلى ذلك في قلب مجلس الوزراء عند اتخاذ القرار بالتعطيل، بل عند ابلاغ الوزراء بالقرار الذي كان قد اتخذ فعلياً قبل انعقاد المجلس... فقد انقسم مجلس الوزراء، وجهر العديد من الوزراء باعتراضهم وحذروا رئيس الحكومة من مغبة قمع الحريات والتصادم مع الصحافة، لا سيما حول مثل هذا الموضوع الذي يفترض انه يوحد ولا يقسم. لكنه اصر على رأيه، مما حمل بعض الوزراء على الخروج من مجلس الوزراء رأساً الى مكاتب «السفير» لاعلان التضامن معها، جنباً الى جنب مع كثير من القوى السياسية والحزبية والنقابية والشعبية المعارضة التي كانت تغص بها مكاتب «السفير».

وبلغ الانقسام ذروته حين أعلن وزير الاعلام في الحكومة اندازه (ميشال سماحة)، عدم علمه بقرار التعطيل، وذلك اضافة الى الوزراء وليد جنبلاط، ميشيال ادة، بشارة مرهج، مخايلي الضاهر، نقولا فتوش، سليمان فرنجية وحسن عز الدين وغيرهم.

كانت «السفير» امام خيار محدد:

اما ان تتحدى القرار بتعطيلها فتصدر باسمها مستندة الى موجة التأييد الشعبي الواسع والتعاطف الذي كان عبر عن نفسه ببرقيات تأييد وافتتاحيات تضامن جاءت وكتبت من مؤسسات نقابية عربية او صدرت في العديد من الصحف العربية، واما ان تلتزم بمنطوق القانون، ولو جائراً، في انتظار الكلمة النهائية للقضايا.

وفضلت «السفير» الالتزام، مبدئياً، والصدور عملياً ولو باسم آخر (وهذا تحايل مشروع على القانون يعرفه قدامى الزملاء بالتأكيد).. وهكذا صدرت «السفير» طيلة مدة التعطيل تحت اسم «بيروت المساء».

تركزت مناقشة «السفير» لقرار التعطيل حول النقاط الآتية:

١ - ان الوثيقة ليست سرية، بدليل أنها لم تحمل كلمة «سرية» كما هي العادة، ولم توسم بختم «سري»، وبأنها لا تسيء الى علاقات لبنان الخارجية، باعتبار ان اسرائيل ما تزال تعتبر حسب الدستور اللبناني دولة معادية، وان المفاوضات معها تندرج تحت سياق انها مفاوضات مع دولة معادية، فضلاً عن ان الورقة ذاتها تكشف نيات اسرائيل العدوانية المجددة والدائمة تجاه لبنان.

٢ - بالاضافة الى المواقف السياسية المساندة، فقد اعتمدت «السفير» في تحقيقاتها حول هاتين النقطتين على عدد كبير من المحامين الذين تطوعوا للدفاع عنها، وعلى دراسات حقوقية وقانونية في القانون الدولي.

٣ - يوم ١٤ ايار ١٩٩٣ مثلت «السفير» بشخص مديرها المسؤول وكاتب الخبر امام قاضي التحقيق، ونفت التهمتين الموجهتين اليها، واعطت ادلة قانونية على ان ما نشرته يدعم الوفد اللبناني المفاوض.

٤ - رفضت «السفير» في اثناء التحقيق الكشف عن مصدر الخبر، عملاً بالمبدأ الصحافي المعروف دولياً (حق الصحافي في عدم الكشف عن مصدره) وفي هذا الوقت كان يعقد لقاء تضامني حاشد في



مبنى «نقابة الصحافة» تضامناً مع «السفير» بحضور عدد من رؤساء الحكومة السابقين والوزراء والنواب وقادة الاحزاب والنقابات.

٥ – يوم ١٦ ايار صدر القرار الظني باحالة الملف بكامله الى محكمة المطبوعات وقد اصدر قاضي التحقيق سعيد برزا هذا القرار وفيه الظن «بنشر معلومات سرية» و«تهديد امن الدولة وسيادتها ووحدتها وحدودها وتعريض علاقاتها الخارجية للخطر».

٦ – يوم ١٧ ايار، نشرت صحيفة «لوريان – لوجور» L'ORIEN - LE JOUR اللبنانية الصادرة بالفرنسية ما وصفته بانه نص «الرد اللبناني على الورقة الاسرائيلية»، كما نشرت صحف اخرى معلومات على لسان رئيس الحكومة رفيق الحريري يقول فيها «اننا سربنا الرد اللبناني مع الورقة الاسرائيلية وما نعتقد انه يفيد لبنان».

وكان منطقياً أن تتلقف «السفير» هذه الوقائع لترد – ولو تحت اسمها المستعار «بيروت المساء» – ما يفيد ان الورقة والرد اللبناني عليها ليسا اذن من الامور السرية.

٧ – يوم ٣٠ ايار ١٩٩٢ التأمت محكمة المطبوعات لتبدأ محاكمة «السفير» التي كان قد انهت مدة التعطيل وعادت الى الصدور.

٨ – يوم ١ تموز، النيابة العامة الاستئنافية بشخص ميشال طرزي تتراجع عن اعتبار الوثيقة سرية. وكان واضحاً أن التراجع سببه الحجج التي قدمتها «السفير» ومتانة الدفوع القانونية التي تقدم بها المحامون الذين يدافعون عنها.

٩ – في ٢٦ آب ١٩٩٣ وجهت محكمة المطبوعات مذكرة الى وزارة الخارجية تسأل فيها عما اذا كانت الورقة الاسرائيلية «سرية»، مع تحديد ٣٠ آب موعداً للجلسة التالية.

احتوت المذكرة الاسئلة التالية:

* هل الورقة موسومة بكلمة «سري»؟
* هل قامت وزارة الخارجية بترجمة الورقة من الانكليزية الى العربية؟!
* هل مضمون ما نشرته «السفير» يتطابق مع الورقة؟
* هل ما نشرته «السفير» هو الترجمة الرسمية للورقة؟
* هل عرض ذلك سيادة الدولة او سلامتها للخطر؟
* هل عرض ذلك علاقات لبنان الخارجية للخطر؟!

– وفي التاسع والعشرين من ايلول ١٩٩٣، رد وزير الخارجية على الاسئلة كما يلي:

أ – الورقة غير موسومة بكلمة «سري»، وهي ورقة من اوراق التفاوض.
ب – ما نشر هو تعريف غير دقيق للنص الانكليزي.
جـ – نشر الورقة اثر سلباً على صدقية الوفد اللبناني.
د – نشر الورقة عكر لبعض الوقت علاقات لبنان الخارجية، ولكن مع راعيي المؤتمر.

في ١٢ كانون الثاني ١٩٩٤ تمثل النيابة العامة (سمير حمود) يتراجع عن تراجع سلفه القاضي ميشال طرزي ويعتبر الورقة سرية. وليس الا في ١٧ ايار ١٩٩٤ حتى حكمت محكمة المطبوعات ببراءة «السفير» من التهمتين معاً، اي بعد عشرة شهور من الاتهام.

واستأذن هنا في أن أورد نص المطالعة الاساسية لمحامي الدفاع عن «السفير» كما في نشر النص الحرفي للحكم بوصفه وثيقة او سابقة او سيستند اليها الزملاء الصحافيون في معركة المواجهة المباشرة او غير المباشرة مع العدو في الخارج او مع الحاكم الظالم في الداخل.



«السفير ايار ١٩٩٣» تنشر النص الحرفي للاقتراح الاسرائيلي.
لجنة عسكرية لمهد لمعاهدة سلام!

كتب ابراهيم الأمين

حصلت «السفير» ومن مراجع واسعة الاطلاع على النص الحرفي للترجمة العربية للاقتراح الاسرائيلي الذي قدم الى الوفد اللبناني المشارك في المفاوضات الثنائية في الاسبوع الماضي.

وكان الاقتراح المذكور الذي حمل عنوان «الاطار السياسي لمجموعة العمل العسكرية المشتركة» مثار مشاورات مكثفة لبنانية ولبنانية سورية انتهت الى وضع رد مناسب قالت مصادر رسمية انه اكد تمسك لبنان بالثوابت الاساسية واهمها:

ضرورة التزام اسرائيل بتنفيذ القرار ٤٢٥ وجدولة انسحاب قواتها من جميع الأراضي اللبنانية المحتلة في جنوب لبنان والبقاع الغربي وراشيا.

وقد حمل الرد اللبناني الى واشنطن يوم امس الأول، نائب رئيس الوفد السفير خليل مكاوي بعدما كانت نسخة منه قد ارسلت بواسطة «الفاكس» الى رئيس الوفد السفير سهيل شماس الذي سيسلمه الى الوفد الاسرائيلي خلال جلسة اليوم.

واذ يعرض الاقتراح للمطالب اللبنانية بشأن تنفيذ القرار ٤٢٥ وتحقيق الانسحاب من «الأراضي اللبنانية» وليس من «اراض لبنانية» يشير الى هذه المسألة وكأنها مطلب لبناني غير ملزم لاسرائيل، فيما يعرض وبالتحديد للمطلب الاسرائيلي بضمان الأمن «للحدود الشمالية» من خلال «ترتيبات امنية» وصولاً الى «معاهدة سلام مع لبنان من خلال مؤتمر مدريد».

ويطرح الاقتراح الاسرائيلي اطار العمل للجنة المقترحة «تحت اشراف راعيي مؤتمر السلام» ومن دون مشاركة من الأمم المتحدة متناسياً اتفاقية الهدنة ومستبعداً أي دور للقوات الدولية. والأهم في بنود الاقتراح اغفاله الحديث عن أي انسحاب وحصر الموضوع بحلول لـ «المشاكل الأمنية» في اطار لجنة عسكرية مشتركة مشابهة لتلك التي عملت في عام ١٩٨٢، وتوصلت الى اتفاق ١٧ ايار بشقه الأمني... وفي ما يأتي النص الحرفي للاقتراح:

نص الاقتراح:

آخذين في الاعتبار الرغبة اللبنانية بانسحاب القوات الاسرائيلية من ارض لبنانية وعودة السلطة الفعالة للبنان في البقعة كما هو مبين في قراري مجلس الامن الدولي رقمي ٤٢٥ و٤٢٦. واخذا في الاعتبار رغبة اسرائيل بعقد معاهدة سلام مع لبنان في اطار مؤتمر مدريد هذه المعاهدة التي تتضمن في جملة ما تتمن بنودا تهدف الى تأمين امن اسرائيل على طول حدودها الشمالية بوسائل غير تواجد القوات الاسرائيلية على اراض لبنانية.

«وباعتبار ان رغبة كل من البلدين لبنان واسرائيل على التوالي تحقيق الاهداف المذكورة اعلاه من دون الاضرار بالموقف الاساسي لكل منهما، وبشكل يمكن كلا الجانبين من تحمله سياسياً وكذلك باعتراف كل منهما بان الأمن المتبادل وبما في ذلك الأوضاع الهادئة والسلمية على طول الحدود اللبنانية – الاسرائيلية يشكل الاهتمام المركزي لكل من الجانبين. ولهذه الغاية فان مجموعة عمل عسكرية مشتركة مؤلفة حصرا من ضباط عسكريين من رتب عالية وخبراء مختصين، سوف تجتمع لكي تدرس المشاكل الامنية، وتفتش عن حلول مقبولة من الفريقين، وتقدم اقتراحات عملية تعكس موقف كل من الجانبين لكي تناقش في الجلسة العامة.



ويمكن ان تعقد مجموعة العمل هذه اجتماعاتها في منطقة الحدود اللبنانية – الاسرائيلية في طريقة مشابهة لمحادثات الناقورة عام ١٩٨٣، او في واشنطن بالقرب من قاعة المفاوضات الثنائية كما يتفق عليه الجانبان.

وتكون مجموعة العمل منبثقة عن الجلسات العامة، وتعقد اجتماعاتها، وتقدم تقاريرها الى الجلسات العامة، وتعمل وفقا لتعليمات وتوجيهات الجلسات العامة وهكذا فانها ستعمل تحت اشراف راعيي المؤتمر، والمستندة على أسس وقواعد هذا المؤتمر.

٤ آب ١٩٩٣

تعطيل السفير احرج لبنان وسبب هزة سياسية – وسنبقى نطالب بقيام الدولة العادلة، دولة القانون والحرية والمساواة.

١٧ شباط ١٩٩٤

انتصرت الحرية، الحكم ببراءة....

محكمة المطبوعات تصدر الحكم بعد...



رابعاً

صحافة التحري بين الواقع والطموح

بقلم: د. نبيل الشريف
رئيس تحرير جريدة الدستور الأردنية

عند الحديث عن مصطلح صحافة التحري، ينبغي التأكيد على أن هذا النوع من الصحافة ليس نبتاً شيطانياً مستقلاً عن النشاط الصحفي العادي الذي يقوم به الصحفيون، بل هو جزء مكمل لهذا النشاط وهو يستند الى نفس الأرضية المهنية التي يقف عليها الصحفيون في ادائهم واجباتهم الصحفية.

وقد حاول كثيرون تقديم تعريفات مختلفة لمصطلح صحافة التحري، ولكن معظم هذه التعريفات تلتقي عند القول ان هذا النوع من الصحافة لا يعدو كونه تطويراً لنفس الادوات والمهارات التي يستعملها الصحافي في اداء عمله اليومي. ولكن الفرق الأساس بين صحافة التحري والنشاط الصحفي اليومي يكمن في ان صحافة التحري تحتاج الى وقت اطول واستقصاء أوثق واستعراض اشمل للقصة الاخبارية مدار البحث. كما ان هذا النوع من النشاط الصحفي يحتاج الى خيال اوسع والى مقدرة اكبر على معرفة الجوانب المستترة من موضوع ما. كما تحتاج صحافة التحري الى مهارة خاصة في تخطي العقبات التي تعترض طريق الصحافي اثناء محاولته الكشف عن ابعاد القصة الاخبارية. وتحتاج الى صبر وجلد على تحمل المشاق والصعوبات التي قد تنشأ اثناء البحث عن جوانب القصة الاخبارية وبعد نشرها على الملأ.

ولما كان النشاط الصحفي اليومي يتسم في العادة بأنه عبارة عن رد فعل سريع للاحداث وانه لهاث مستمر وراء القصص الاخبارية الآنية السريعة، فان كاتب قصة التحري الصحفية يجب ان تتوفر له القدرة على التأمل والابداع والعمل الهادىء الصامت والخفي بعيداً عن ضغط مواعيد الاغلاق اليومية للصفحات التي تجبر الصحفي احيانا على تقديم القصة الاخبارية بشكل مسطح، سريع. وربما لو اتيح لبعض هذه القصص الاخبارية السريعة اليومية وقت أطول وتحليل اشمل واستقصاء ادق لانطبق عليها مسمى صحافة التحري.

ومن السمات المميزة لصحافة التحري انها تكشف ما يحاول المعنيون او المتورطون اخفاءه. وفي هذا الصدد، فان منظمة «صحفيي ومحرري صحافة التحري» الامريكية تحدد الاسس الثلاثة التي تقوم عليها صحافة التحري بقولها ان اول هذه الاسس هو ان تكون قصة التحري الاخبارية مستندة الى جهد الصحفي وان تكون محصلة لعمله في البحث والاستقصاء (وبمعنى آخر، فان قيام مصدر ما بتسليم صحفي ملفاً جاهزاً حول قضية فساد لا يدخل ضمن تعريف قصة التحري الصحفية اذ قد يكون لهذا المصدر مصلحة ما في تسريب ذلك الملف). اما الاساس الثاني الذي تقوم عليه صحافة التحري فهو ان يكون الموضوع مدار البحث متعلقاً بامر يهم القراء او المشاهدين. وآخر هذه الاسس التي يشترط توفرها لكي ينطبق على الموضوع الصحفي مسمى قصة التحري هو وجود شخص ما

او جهة ما تحاول اخفاء الموضوع بكل الوسائل.

ومن اهم ما يلفت النظر في هذه الاسس هو التأكيد على استقلالية جهد الصحفي في الحصول على المعلومة، وان تلقي المعلومات الجاهزة والملفات المعدة سلفا لا يدخل ضمن اطار التحري الصحفي، وان على الصحفي ان يبذل جهدا خاصا في الاستقصاء والتحري وتحديد اطار الموضوع دون الوقوع تحت اي تأثير.

ولا يكتمل تحديد مصطلح صحافة التحري دون الحديث عن الهدف او الغاية التي يسعى الصحافي الى تحقيقها من وراء نشر هذا النوع من النشاط الصحفي. فالصحافي الذي يجمع المعلومات بدقة وصبر وأناة ويتوثق من هذه المعلومات بجهد لا يكل، ثم يقوم بنشرها بشكل دراماتيكي يقع وقوع الصاعقة، فانه يهدف من هذا الى خلق وعي في مجتمعه لوضع حد لخلل ما او انهاء نوع من انواع التطاول على حقوق الناس. وبمعنى آخر، الصحافي الذي يخرج على الناس بقصة اخبارية تكشف – مثلاً – بالاسماء وبالأرقام حالة من حالات الفساد في مؤسسة حكومية، فانه يهدف الى انهاء هذه الحالة فورا وذلك عن طريق خلق رأي عام ضاغط يدفع بكل الوسائل المشروعة لوضع حد لتلك الحالة من حالات الفساد.

وقد يتحقق هدف آخر غير مباشر من خلال الكشف الدراماتيكي المدوي لهذا الفساد وهو ادخال الرعب الى قلوب فاسدين آخرين لم تزل افعالهم طي الكتمان.

وعندما يقوم صحافي بتقديم الدليل القاطع من خلال قصة تحر اخبارية عمل على اعدادها اسابيع طويلة على أن مصدر المياه الذي تشرب منه المدينة ملوث وان الجهات الحكومية تعرف ذلك ولكنها تتستر عليه، فانه يهدف من وراء ذلك الى احداث تغيير في الواقع من خلال تأليب الرأي العام، ودفع الناس للضغط على ممثليهم في السلطة التشريعية لاثارة الامر مع المعنيين في السلطة التنفيذية وايقاف ذلك العبث بصحة الناس.

ولا يضير الصحافي الذي يتخصص في صحافة التحري ان نقول أن لا هم له سوى الكشف عن الأخطاء وجوانب القصور وتسليط الضوء المبهر على مواطن الخلل بهدف الاصلاح والتغيير وانهاء الاعتداء والتطاول على حقوق الناس. ولعل هذا هو ما يميز المتخصص في صحافة التحري عن غيره من الصحفيين. فالصحافي غير المتخصص بالتحري يستجيب عادة للأحداث اليومية، بل ان هذه الاحداث هي التي تحدد له برنامجه وجدوله الزمني، اما العاملون في صحافة التحري فانهم هم الذين يحددون جدولهم الزمني وبرنامج عملهم وينشرون قصتهم الاخبارية عندما يقررون هم ان وقتها قد حان وان عناصرها قد اكتملت.

وقد اكدت المعطيات التي نشرتها قبل ايام مؤسسة الشفافية العالمية التي تتخذ من برلين مقرا لها اهمية صحافة التحري في صيانة حقوق المواطنين. فقد نشرت هذه المؤسسة قائمة باسماء اكثر عشرة بلدان تنتشر فيها ظاهرة الفساد، وقائمة اخرى بعشرة بلدان تتسم باقل انتشار لظاهرة الفساد.

وقد تبين ان هناك علاقة مباشرة بين وجود الصحافة الحرة وصحافة التحري من جهة وبين انعدام ظاهرة الفساد او محدودية انتشارها. فالبلدان العشرة التي تستشري فيها اكبر معدلات الفساد هي بلدان لا حرية للصحافة فيها. اما البلدان التي انعدمت او قلت فيها ظاهرة الفساد فهي بلدان تزدهر فيها حرية الصحافة ويقوم فيها صحفيو التحري بواجباتهم على اكمل وجه.

ان صحافة التحري تنطلق من قناعة الصحفي بان الصحافة سلطة رابعة بالفعل وان لها مسؤولية اجتماعية في الدفاع عن حقوق الناس وكشف التجاوزات والتعديات على هذه الحقوق. فالصحافة الحرة المؤمنة بدورها المهني والاجتماعي لا تستطيع ان تبقى سلبية ازاء حالات الاعتداء على المال العام او على حقوق المواطنين بأي شكل من الاشكال. وهي تقوم بدورها في الكشف عن الخلل وتسليط الضوء على التجاوزات بتفويض متعارف عليه ولكنه غير مكتوب بينها وبين الناس.

وكلما احس الناس ان الصحافة سلاحهم لكشف الفساد ومواطن الخلل كلما زاد ايمانهم فيها وادراكهم لاهميتها وكلما منحوها المزيد من الدعم لمواصلة دورها الرقابي بعين يقظة تحرس مصالح الجمهور، وكلما تخلت الصحافة عن هذا الدور الرقابي وقنعت بالتفيؤ في ظلال الحكومات او امعنت في القيام بوظيفة البوق الذي يبرر ويزين القرارات الرسمية، كلما انصرف عنها الناس وضعف ايمانهم بأهميتها بل وكلما تخلوا عنها لتقاتل معاركها مع الحكومات وحدها دون ان يهبوا لنصرتها والدفاع عنها.

وفي الوقت الذي ينبغي التأكيد فيه على ان الصحافة والحكومات ليسوا اعداء طبيعيين بالضرورة (كالقط والفأر مثلاً) اذ ان لكل منهما – من الناحية النظرية على الاقل – دورا يقوم به لخدمة المجتمع ومصالح الناس، فان من الضروري القول ايضا ان على الصحافة الحرة ان تحافظ على مسافة بينها وبين الحكومات والا تقترب من الحكومة بالقدر الذي يترك الانطباع بأنها جهاز من الاجهزة الحكومية.

واذا ما سمحت الصحافة لنفسها بان تقترب من اية حكومة بالقدر الذي تتشكل لدى الناس القناعة بانها مجرد جهاز من اجهزة الحكومة، فانها تكون بذلك قد فقدت القدرة على ممارسة اهم دور من ادوارها الا وهو الدور الرقابي على اداء الأجهزة الرسمية. وهي تفقد بالتالي ثقة القارىء وتضيع عليها فرصة القيام بوظائف الكشف والمساءلة. ولا يمكن لصحافة تابعة او صحافة ينظر لها الجمهور على انها تابعة ان تقوم بالدور الرقابي الذي يدخل في صلب صحافة التحري.

ومن الاقوال السائدة التي يطلقها المسؤولون عند حديثهم عن الصحافة هو ان الصحافة والحكومة في خندق واحد. وهذا كلام جميل الوقع ولكن يراد به باطل. فالصحافة الحرة والحكومة لا يمكن ان يكونا في نفس الخندق. فدور الصحافة ان تكون رقيبا على اداء الحكومة نيابة عن الناس. وحتى تفعل ذلك فانها مطالبة بالابقاء على مسافة مقبولة بينها وبين الحكومة لا ان تنام واياها في مخدع واحد، فان واحدا منهما يرقد في الخندق الخطأ.. وعلى الارجح ان الصحافة هي التي تكون قد فعلت ذلك وتخلت عن دورها الرقابي وخلدت الى الراحة في دفء الخندق الحكومي!.

ويجب على صحفيي التحري ان يتوقعوا انهم سيتعرضون نتيجة لجهدهم في كشف التجاوزات والاخطاء لحملات من التشهير والتشكيك وتشويه السمعة المهنية. ولا ابالغ اذا قلت ان هذا هو الثمن الذي دفعه صحفيو التحري حتى في المجتمعات الديموقراطية والحرة.

وتبقى علاقة صحفيي التحري بالحكومة – مع ذلك – علاقة معقدة، ومن غير السهل تلخيصها في صفحة جاهزة مبتسرة. فصحيح ان الصحفي مطالب بالابقاء على مسافة معقولة بينه وبين التأثير الحكومي حتى لا يفقد استقلاله وينتهي به الأمر الى مجرد بوق للسلطة التنفيذية، ولكن طبيعة مهنة صحفي التحري تتطلب الاقتراب من المصادر الحكومية بل وعقد صداقات مع هذه المصادر. اذ بدون هذا الاقتراب، فان صحفي التحري لن يستطيع الحصول على المعلومات والوثائق والارقام المطلوبة لقصته الاخبارية.

وبدون الصداقة الحميمة التي تنشا بين صحفي التحري ومصادره الحكومية، فانه لن يتمكن من الامساك بطرف الخيط لموضوع مدو قد يذكره المصدر الحكومي عن طريق السهو.

ولكن هذا الاقتراب الذي تتطلبه الدواعي المهنية يجب الا يصل الى حد التبعية والالحاق. وهذا هو التوازن الذي يجب ان يترك للصحفي نفسه كي يحدده. فهو يقترب من مصادره الرسمية ويخالطهم ويجالسهم ويمازحهم دون ان يغيب عن باله انه انما يفعل ذلك كله خدمة لرسالته الصحفية وانسجاما مع ولائه لقارئه ومصلحة مجتمعه.

ومن الضروري التأكيد ان التحري الصحفي هو احد جوانب نشاط الصحافة الحرة. فاذا كانت الصحافة مقيدة او تابعة او فاقدة حريتها، فمن الطبيعي ان تكون غير مؤهلة وعاجزة عن نشر اية نماذج من قصص التحري الصحفية. فالحرية هي احد اهم الضمانات الواجب توفرها لازدهار

وانتشار صحافة التحري، ومن غير المعقول ان تقوم صحيفة او محطة تلفاز تابعة للحكومة بكشف جانب من الممارسات الخاطئة التي تستشري داخل الجهاز الحكومي.

ومن هنا، فان المطالبة بتحرير الصحافة العربية من القيود الرسمية ومن التبعية للحكومات تدخل في صميم الدعوة لازدهار صحافة التحري. ومن الضروري بمكان تحرير الصحافة من الملكية الحكومية بالكامل حتى تقوم الصحافة بدورها الذي يتوقعه منها المجتمع في فضح الفساد والمفسدين وتسليط الضوء على التجاوزات التي تلحق الضرر بالصالح العام.

واذا كنا في الاردن قد قطعنا شوطاً لا بأس به على طريق تحرير الصحافة من الملكية الحكومية، فانه من الضروري التأكيد على ان الوضع الامثل للصحافة الاردنية يكمن في تخليصها من الملكية الحكومية للاسهم وتعديل قانون المطبوعات والنشر الذي ينص على حق الحكومة في الاحتفاظ بـ ٣٠٪ من اسهمها في المؤسسات الصحفية. فان بقاء هذه النسبة العالية من الملكية الحكومية للاسهم يشكل كابحا امام انطلاق الصحافة الاردنية نحو آفاق ارحب من الحرية. كما ان حديث الحكومة عن اعادة هيكلة مؤسسة الاذاعة والتلفزيون يعد خطوة في الاتجاه الصحيح.

والأمل كبير في الا تكتفي الحكومة بهذه الخطوة بل تتبعها بخطوات اخرى. فثمة من يقول ان خطوة الحكومة في اعادة هيكلة مؤسسة الاذاعة والتلفزيون ليست الا خطوة شكلية، فبدلا من ادارة هذه المؤسسة من قبل مدراء معينين من الحكومة، فان الصيغة الرسمية المطروحة ستؤدي الى تشكيل لجان ادارة لهذه المؤسسات معظم اعضائها سيعينون من قبل الحكومة. ويقول البعض ان الصيغ الحكومية نوع من التحايل على الواقع او استبدال نمط من الهيمنة الحكومية المباشرة بنمط آخر من الهيمنة الحكومية عن بعد على هذه الاجهزة.

وقد نجحت بعض الدول مثل المانيا في ايجاد صيغة موفقة لضمان الاشراف المستقل على مؤسسات الاذاعة والتلفزة العامة بما يعكس التعددية السياسية في المجتمع ويبعد شبهة الهيمنة الحكومية. فصحيح ان هذه المؤسسات تدار ايضا من قبل لجان، ولكن الاطار العام لعضوية هذه اللجان محدد من السلطة التشريعية. فلو افترضنا ان لجنة ادارة التلفزيون مكونة من عشرين شخصاً، فان البرلمان يحدد الجهات الشعبية والحكومية والحزبية والنقابية التي يحق لها المشاركة في هذه اللجان. فهو يقول ان من بين العشرين مقعدا في عضوية لجنة ادارة التلفاز مثلا يجب ان تذهب خمسة منها للاحزاب (حسب حجمها التمثيلي) وخمسة للنقابات (يختارها اتحاد النقابات) وخمسة مقاعد للحكومة.. وهكذا. ثم يختار العشرون عضوا من بينهم رئيسا لهذه اللجنة. وقد تكون هذه صورة مثالية في نظر البعض، ولكن الثابت ان الحرية اهم مقومات ازدهار التحري الصحفي في اي مجتمع.

وفي اطار هذه الحرية، فان الضمانة الرئيسية لازدهار التحري الصحفي تكمن في المظلة القانونية المتوفرة للعمل الصحفي. وكلما انطوت القوانين على اظهار روح التسامح نحو الصحافة، كلما انتعشت الحرية الصحفية وازدهرت انماط التحري الصحفي. وكما نعلم، فانه لا وجود لقوانين الصحافة او المطبوعات في بعض الدول حيث يوجد في قوانين العقوبات ما يكفي لرد الضرر عن الافراد او الجهات الذين تلحق الصحافة بهم ضررا عن قصد وسبق اصرار.

ولا بد ان يكون المشرعون في هذه الدول قد ادركوا ان الثمن الذي يدفعه المجتمع بالتضييق على حرية الصحافة من خلال قوانين قد يتم التعسف في تطبيقها افدح من الغاء هذه القوانين بالكامل واطلاق العنان للصحافة للعمل بحرية وكشف التجاوزات والفساد من خلال اشكال التحري الصحفي.

اما في عالمنا العربي، فلا يمكن ان تنتشر صحافة التحري ويتجذر حضورها في واقعنا الصحفي دون ان يحدث تغيير جذري في قوانين الصحافة والمطبوعات بحيث تصبح الأولوية في هذه القوانين لحماية حق الصحافي في الحصول على المعلومة وتأكيد دوره الرقابي بدلاً مما هو سائد حالياً من كثرة المواد الزجرية والردعية في قوانين المطبوعات والصحافة التي تكبل حرية الصحافي وتجعله

يفكر الف مرة قبل تناول موضوع قد يضعه في مواجهة مسؤولين متنفذين. فقوانين المطبوعات والنشر الحالية تضع في رأس سلم الأولويات حماية المسؤولين من الصحافة.

والمطلوب ان تتطور هذه القوانين بحيث تصبح نقطة ارتكازها حماية الصحفيين وتمكينهم من اداء واجبهم خدمة للمجتمع. ويجب ان ينزع من هذه القوانين كل ما يمكن الحكومات او المسؤولين من الاحتماء وراء مواد القدح والتشهير المطاطة، فاعمال الموظف العام وتصرفاته وسلوكه لا تدخل ضمن أطار الحماية القانونية تحت بنود مواد القدح والذم والتشهير، ويجب ان يكون للصحافي كامل الحق في المساءلة عن هذه التصرفات وملاحقتها دون هوادة ودون مخافة من لي اعناق بعض مواد القوانين لملاحقة مكافح الفساد بدلا من ملاحقة الفاسدين المحتملين او المفترضين.

كما ان المجتمع نفسه مطالب باظهار قدر اكبر من التسامح مع حرية الصحافة، وعدم اظهار الضيق والتبرم من قيام الصحافة بتسليط الضوء على التجاوزات. بل يجب ان تشكل هيئات وجمعيات لمناصرة حق الصحافة في ملاحقة الفساد والترهل. ولا شك ان بعض العقبات التي توضع في طريق حرية الصحافة يكون مصدرها في بعض الأحيان السلوك الاجتماعي. فما يزال البعض في عالمنا عاجزين عن التفريق بين المسؤول والموقع الذي يشغله.

فاذا ما قامت صحيفة بكشف فساد مسؤول ما، فان اول من يغضب هو بعض افراد عشيرة هذا المسؤول ويقومون في بعض الاحيان بممارسة الضغوط لمعاقبة الصحفي والصحيفة على ذلك العمل. والمطلوب رفع مستوى الوعي الاجتماعي لدور الصحافة في حماية المواطنين من خلال مواضيع التحري الصحفي، وان نجاح الصحافة في هذا الدور ينطوي على خدمة للمجتمع باسره.

واخيراً، فان مما يمكن الصحافة من توسيع دائرة التفهم القانوني والاجتماعي لاهمية صحافة التحري هو التاكيد على الضوابط والمعايير المهنية. فنشر قصة اخبارية مفبركة او غير دقيقة المعلومات يسيء الى حرية الصحافة اكثر من اي شيء آخر ويجعل مهمتها صعبة في نشر المزيد من قصص التحري الاخباري التي تؤدي الى تغيير في الواقع.

ويجب على الصحافي الا يشرع في تقصي موضوع ما للخروج بقصة تحر اخبارية قبل التاكد اولاً من صدق المعلومات الأولية ومن ان الطرف الذي زوده بهذه المعلومات لا مصلحة له في الاساءة للجهة او للشخص اللذين سيكونان محورا لقصة التحري الصحفي، كما ينبغي عليه ان يحرص على التوازن في عرض كل وجهات النظر، وان يتاكد من ان لتلك القصة الاخبارية علاقة بمصالح الناس وان هدفه من كشفها هو خدمة الصالح العام بكل تجرد. واذا ما توفرت هذه الضوابط المهنية، فان الصحفي لا يكون قد قدم قصة تحر اخبارية متوازنة فقط، ولكنه يكون قد وسع ايضا من دائرة القبول والتسامح لهذا النمط من العمل الصحفي على المستويات السياسية والاجتماعية والقانونية.



خامساً

التحقيق الصحفي
(شروطه العلمية للنجاح والتأثير)

الأستاذ الدكتور نبيل حداد
جامعة اليرموك
إربد - الأردن

محاولة لتحديد المفهوم:

على الرغم من أن هذه الورقة لا تتوخى التصدي لمناقشة مفاهيم أكاديمية هي اقرب أن تكون إلى الجانب التنظيري من موضوعنا.. فإننا لا نستطيع أن نتجاهل تقليداً علمياً راسخاً درجت عليه معظم الابحاث والدراسات ألا وهو تحديد المفهوم، ذلك أن محاولة كهذه من شأنها أن تساعد في تحقيق احترام وحدات هذا المفهوم، وإذا ما تحقق هذا الاحترام، انطلاقاً من المفهوم المحدد، فإن هذا من شأنه أن يهيىء للدراسة - أي دراسة - انضباطاً منهجياً يقود بدوره الى التناول الاعمق، والنتائج المتوخاة.

ولقد بات من المسلم به الآن اننا ما زلنا نعيش فوضى اصطلاحية ولعل هذه الفوضى تأخذ أوسع تجلياتها في العلوم الحديثة نسبياً أو تلك الوافدة مع منجزات العصر، ونشير بالتحديد هنا إلى علم الاتصال ووسائله المختلفة، فلقد ارتبطت بهذا العلم عشرات الاصطلاحات التي ما زالت في حاجة الى التعريف الدقيق والتحديد الوافي، ويكفي أن نشير هنا إلى أن اصطلاحي الكتابة والتحرير لا يزالان في تداخل وغموض، فتارة نجد بعض المراجع لا يفرق بين عملية الكتابة التقريرية Reporting وعملية الكتابة الاحترافية Writing، وتارة أخرى نجد أن هذه المراجع تتحدث بخلط واضح بين هذين الضربين من الكتابة وبين عملية التحرير Editing.

ومن الممكن القول ان الموضوع الذي بين أيدينا الآن لم يسلم من تناول كهذا؛ إذ نلاحظ أن عبداللطيف حمزة، وهو من رواد علم الصحافة يعرف التحقيق بانه عملية تسليط الاضواء على فكرة أو مشكلة أو ظاهرة آنية، إيجابية أو سلبية من خلال تناولها بالشرح والتحليل، بالاستعانة بالأشخاص الذين يقعون في دائرتها (المدخل الى فن التحرير الصحفي، ط١٩٥٦، ص٤٣٦) وواضح أن مثل هذا التعريف ينطبق على الاستطلاع أو الريبورتاج الشائع في صحافتنا العربية، وقد ينطوي هذا التعريف على مفهوم التحقيق الاستقصائي Investigative Report ولكن المشكلة أنه يمتد ليشمل غيره من المعالجات الصحفية، بل قد يمتد ليشمل الخبر الموسع أو التقرير الإخباري.

ويحشد الدكتور محمود أدهم عشرات التعريفات للتحقيق الصحفي، ومعظم هذه التعريفات صادر عن تجارب شخصية أو ذات طبيعة مهنية؛ فتارة يكون التحقيق الخبر المهم والطريف الذي لا ينبغي ان يمر عليه الناس مرور الكرام، وتارة أخرى هو تقرير بالصور يقوم باجرائه صحفي محترف بهدف كشف جوانب إحدى المشكلات وإثارة انتباه الراي العام من حولها. ومن الملاحظ هنا أنه في هذين

التعريفين يكمن خلط بين الخبر والتقرير من جهة والتحقيق من جهة أخرى، فالأهمية والطرافة عنصرا جدارة في أي جهد إعلامي خبرا كان أم تحقيقا أم غير ذلك. كما أنني لا أرى وجهاً لازباً لاشتراط كون التحقيق (بمعناه العلمي) مصوراً إلا من حيث أن الصورة دليل دامغ على صحة القصة أو الواقعة، إما أن الصورة لازمة كعنصر تيبوغرافي فهذا عنصر تتطلبه كل أشكال الكتابة الإعلامية، على أن الإشارة إلى الاحتراف المشترط قد تثير مفارقة عجيبة؛ فقد يكون التحقيق الكامل ثمرة عمل أحد الهواة ولا علاقة بالعمل الصحفي، ومثال ذلك البقال الفلسطيني الذي أثارته ممارسات جنود الاحتلال الإسرائيلي بحق العمال الفلسطينيين على أحد المعابر، فما كان منه إلا أن ترصد بكاميرته (الفيديو) لهذه الممارسات وصورها (في أوائل الشهر الماضي)، ثم وزع الفيلم على محطات التلفزة الإسرائيلية والعالمية، وبذلك حقق هذا المواطن الفلسطيني وبمجهود عفوي تحقيقا إعلاميا مصورا محققا للشروط العلمية الأساسية للتحقيق الإعلامي الصحيح، وهذه الشروط هي الواقعة غير القانونية والجهة التي تحاول إخفاءها ثم الجهد الصحفي المقصود، على أن الأمر على خلاف ذلك بالنسبة لتصوير حادث اغتيال اسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي قبل ذلك بنحو عام، إذ تم تصوير ذلك الحدث بمحض الصدفة ومن جانب هاوي تصوير أتى ليصور تجمعاً احتفالياً ولم يأت ليوثق حادث اغتيال سياسياً، وقد تكررت هذه الصدفة خلال الشهر الماضي، وعلى نحو مثير كذلك حين كان اثنان من المستجمين على شاطىء المحيط الهندي يصوران المنطقة فكان أن اصطادت كاميرتهما للفيديو طائرة اثيوبية منكوبة وهي تهوي الى مياه المحيط بعد نفاد الوقود منها، وأثناء عملية اختطافها، وكان ثمن هذا الصيد خمسة وستين ألف دولار دفعته إحدى محطات التلفزة العالمية. والمثالان الأخيران ليسا بالتأكيد جهداً تحقيقياً لانتفاء الغاية الصحفية أصلاً.

ويحشد الدكتور محمود أدهم في كتابه «التحقيق الصحفي» عشرات التعريفات للتحقيق الصحفي ويلاحظ الدكتور ادهم – بحق – انها كلها لا تفي بالمطلوب ولكنه يقدم في النهاية «تعريفه» الخاص الذي يقول في الحرف:

«التحقيق الصحفي المصور هو تغطية تحريرية مصورة تضيف مزيداً إلى خبر جديد، أو يتناول موضوعاً قديماً أو مشكلة هامة وتكون اكثر من مجرد قصة أو تقرير عنه. مقدمة لظواهره. رابطة بين أسبابه القريبة والبعيدة ونتائجه الحالية والمتوقعة. مقدمة كذلك لآراء من يتصلون به عن قرب أو يثق القراء في درايتهم بجوهره مع جواز تقديمها لرأي المحرر نفسه أو وجهة نظر وسيلة النشر. ضاربة المثل بوقائع مشابهة في الداخل أو الخارج حديثة أو قديمة. يقوم بها محرر يجمع بين صفات المخبر الصحفي والباحث، وله دراية باللغة العربية وقدر من الذوق الأدبي ومعرفة بلغة أجنبية أو اكثر ومعرفة بالتصوير وبالاختزال ويقدم لقرائه بهذه التغطية مادة مفيدة ومشوقة وقد يوجههم بعدها الى وجهة معينة كما يقدم لصحيفته أو مجلته زيادة في عدد النسخ المبيعة (التحقيق الصحفي، ص٢٤).

إن التعريف السابق ينم ولا شك عن خبرة وتمرس في العمل الصحفي النظري والميداني، ولكن المشكلة تكمن في ناحيتين:

أولاً: طول هذا التعريف؛ فعلى الرغم من أن المؤلف يبرر هذا الطول بأنه إنما يهدف إلى تقديم تعريف شامل محدد ومفصل ما دام محققاً لفائدة البحث العلمي ومن يقومون بدراسة هذا الفن (ص٢٥) فإن هذا يتعارض بدوره مع ما اتفق عليه أسس تحرير التعريف من ضرورة كونه مجرد تحديد الشيء بذكر خواصه المميزة (المعجم الوسيط، ج٢، ط١٩٨٠، ص٦٠١) ومن ثم فإن هناك فرقاً بين التعريف وشرح التعريف، لقد اكتفى الدكتور أدهم بتقديم شرح التعريف دون أن يقدم التعريف نفسه.

ثم إن هذا الشرح ثانياً؛ بعناصره المتعددة يمكن أن ينطبق على أي شكل من أشكال الكتابة الصحفية ولا سيما الخبر، بمفهومه العام والتقرير.

الشروط الثلاثة:

تنطوي كلمة تحقيق في اللغتين العربية والإنجليزية (على الأقل) على مستويين، مستوى يتعلق بالمعنى المجرد، أو المعنى المعجمي أن شئت، ومستوى آخر اصطلاحي ارتبط بالصحافة المعاصرة، واتخذ شكلاً بارزاً من أشكال المادة التحريرية.

ولعل هذا ناجم عن أن الكلمة العربية ترجمة حرفية للكلمة الإنجليزية (Investigation) التي تعني «التحقيق».

ومما لا شك فيه أن البون بين مستويي الكلمة ليس شاسعاً، إذ إن حقق الأمر: أثبته وصدقه، وتحقق من الأمر: تأكد لديه، والحقيقة: الشيء الثابت يقيناً. وكل هذه المعاني شروط بديهية في التحقيق الصحفي. الذي يسعى إلى الحقيقة، وينشد الثابت واليقيني تجاه مسألة من المسائل التي تهم الرأي العام.

وفي عالم الصحافة نوعان رئيسيان من التحقيق، أولهما ما يسمى بالتحقيق أو الريبورتاج (Re-portage)، وهو الضرب الشائع في صحافتنا العربية والآخر ما يعرف بالتقرير الاستقصائي (In-verestigative Report) وهو نوع عزيز في صحافتنا، وقلما ظفر قارئها بقصة من هذا الضرب مكتملة الشروط، واضحة الأسس. ويمكن تعريف هذا الضرب من «التحقيق» بأنه جهد إعلامي مقصود، بالكلمة أو الصورة، أو كليهما معاً، يتوخى الكشف عن واقعة أو نشاط غير قانوني، ثمة مصلحة لجهة ما في محاولة طمسه، أو إخفائه.

أما المفهوم الأول، وهو المفهوم الشائع في صحافتنا العربية فهو مفهوم «الريبورتاج» ويطلق عليه عندنا أيضاً «التحقيق» على أن هذا يظل أقرب إلى مفهوم التقرير منه ألى التحقيق، وسنحاول فيما يلي أن نتلمس بعض جوانب المفهوم المجرد للتحقيق الصحفي، ثم المفهوم الشائع للتحقيق الصحفي في صحافتنا العربية. ونعرض بعض ذلك لمفهوم الجملة الصحفية وللفرق بينهما الأجناس الصحفية الأخرى وبخاصة التحقيق.

إن أول ما يفترضه التحقيق الصحفي (الاستقصائي) هو وجود واقعة، ممارسة، أو عمل غير شرعي من كثير من الوجوه، عمل يتعارض مع مصلحة المجتمع، أو، في الأقل، لا تقبله أغلبية الناس على أنه ممارسة مسموح بها. من ثم ينبغي الكشف عنه من جانب الصحافة لأن ذلك واجبها، إذ إن إحدى وظائف الصحافة المحافظة على حقوق المواطنين، والدفاع عن مصالحهم وحمايتها. ومن ثم فإن الكشف عن أي ممارسات منحرفة مسؤولية وطنية على الصحافة.

وثاني شروط التحقيق الاستقصائي: وجود جهة ما لها مصلحة في بقاء هذه الممارسة المحرفة طي الكتمان، بل تقاوم أي محاولة في سبيل الكشف عنها لأن الكشف عن الواقعة سيؤدي ولا شك إلى تقديم المسؤولين عن الانحراف الى العدالة، وبذا تكرس الصحافة نفسها سلطة رابعة حقاً في المجتمع، من خلال حراستها لمصالح أبنائه وفضح كل من يهدد حقوقهم. فعلى سبيل المثال وفي قصة إخبارية في إحدى الصحف العربية يمكن أن تكون نواة لتحقيق صحفي متكامل نجد أن هناك جهة ما قد أنشأت أربعة مصانع للنسيج والملابس الجاهزة في إحدى المحافظات، وبعد إنشاء المصانع واستيراد معداتها من الخارج صدر قرار آخر من الجهة نفسها بإلغاء المشروع ونقله إلى محافظة أخرى، مما تسبب في تبديد الملايين على الدولة وضياع أربع سنوات من الجهد. وتطرح الصحيفة (في العنوان) هذا السؤال الذي يشير بطرف خفي إلى جهة ما – لا يفصح تماماً عنها – لها مصلحة في عملية نقل المشروع، ولها، وبالتأكيد، مصلحة في بقاء الدوافع الحقيقية لنقل المشروع طي الكتمان وذلك حين تقول: «من المسؤول عن ....؟».

كما أن القصة نفسها ثمرة جهد صحفي و«تحقيق» ميداني قام به مندوب، وهذا هو الشرط الثالث والأخير الذي يكتمل به التحقيق الصحفي وهو بعبارة أخرى: عمل صحفي منظم، بمعنى أنه لا بد من

توافر القصد والمجهود الصحفي وراء ما ينشر، إضافة إلى الشرطين المشار إليهما، حتى يصبح تحقيقاً بالمعنى العلمي.

وإن أسطع مثال للتحقيق الصحفي بهذا المفهوم في صحافتنا العربية يتجلى بما قام به إحسان عبدالقدوس في مطلع الخمسينات من جهد صحفي متميز أسفر عن الكشف عما عرف بقضية الأسلحة الفاسدة التي زود بها الجيش المصري إبان الحرب العربية الإسرائيلية الأولى سنة ١٩٤٨.

ووتر غيت:

ولعل المثال الكلاسيكي المتكامل والناصع للتحقيق الصحفي هو ما قام به بوب ودوارد وكارل بيرنشتان في جريدة الواشنطن بوست من جهد صحفي أدى إلى كشف عن ممارسات الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون مما أدى إلى استقالته سنة ١٩٧٤ بسبب ما عرف بـ«فضيحة ووتر غيت».

ففي هذا الجهد الصحفي اجتمعت وتضافرت، العناصر الثلاثة المشار إليها آنفاً للتحقيق الصحفي.

وفي المقابل، اشتهر في وقت ما في السبعينات، قضية «أوراق البنتاغون» إذ نشرت صحف النيويورك تايمز، واشنطن بوست، وبوسطن غلوب، بعض الوثائق التي عدتها الحكومة الأمريكية في غاية السرية، ما حدا بها إلى التوجه إلى المحكمة لمقاضاة تلك الصحف. هنا يتوافر شرطان للتحقيق: الممارسة أو الواقعة التي يهم الرأي العام معرفتها، إذ إن شخصاً ما «سرب» وثائق معنية وهو موظف حكومي سابق، اعتقد حقاً أن «أوراق البنتاغون» هذه أمر ينبغي أن ينشر وأن يطلع عليه الناس، ثم هناك، كشرط ثان جهة ما، تحاول إخفاء الواقعة، أو ترى أن من مصلحتها بقاءها طي الكتمان. لكن الجهد الصحفي وهو الشرط الأساسي الثالث لا يتوافر هنا، إذ قدم الأوراق جاهزة إلى الصحف الثلاث – موظف حكومي كما سلف لم يكن في ذلك أي جهد صحفي مخطط أو مدروس. وقد سبقت الإشارة إلى أن توافر الشروط الثلاثة في التحقيق الصحفي أمر عزيز المنال في صحافتنا العربية، وأن دأبت بعض صحف المعارضة في عدد قليل من الدول العربية على تقديم بعض الموضوعات الصحفية بطريقة تقترب من طريقة التحقيق الصحفي بمعناه السابق.

وهكذا فإن التطبيق السائد للتحقيق في صحافتنا العربية لا يلتزم بدقة بالشروط الثلاثة. بمعنى آخر فإن صحافتنا تطلق كلمة تحقيقات على جهود قد لا تكشف بالضرورة عن ممارسة غير مشروعة، كأن يكون «التحقيق» حول إنجاز ما، أو – ربما – لم يكن «التحقيق» ثمرة جهد صحفي منظم ومقصود وإنما مجرد تلخيص وتحليل لتقرير يتم حول تزايد حوادث الطرق مثلاً أو حول خطر العمالة الوافدة أو غير ذلك.

مما سبق نفهم أن ما تنظر إليه صحافتنا العربية، وكذلك كثير من المراجع التي تناولت الموضوع، على أنه «تحقيق صحفي» قد لا يلبي الشروط جميعها، ربما كان أقرب إلى التقرير الصحفي.

من هذا المنطلق تتحدث المراجع العربية (كتب الحمامصي بالذات) عن شروط نجاح التحقيق، واعتقد أن لا مناص أمامنا من الأخذ ببعض هذه المفاهيم ما دامت تدور حول نماذج تطبيقية سائدة (ولا تتعامل مع مجرد فرضيات نظرية) تنبع قوتها وتستمد استقرارها من واقع موضوعي وتطبيقي بنجاح تحقيق – بناء على ذلك – ومن شروط نجاحه اختيار فكرته مما يشغل أذهان الجمهور لأن نجاح التحقيق الصحفي يتوقف على مدى تجاوب الرأي مع موضوع التحقيق، ومعنى هذا أن فكرة التحقيق يجب أن تنبع من أعمدة الأخبار أو من أخبار لم تنشر بعد، ويعلم الصحفي أن نشرها يثير القراء.

وهكذا فإن عنصر التوقيت عامل أساسي في اختيار فكرة أو موضوع التحقيق، فالتحقيق عن نظم الامتحانات أو أوضاعها يكون ناجحاً لو نشر قبل أو في أثناء الامتحانات. ولكن ليس بعد انتهاء الامتحانات بفترة طويلة. والتحقيق الذي يتناول موضوع تسويق سلعة زراعية يحكم عليه بالإخفاق



لو أن موسم السلعة في انتهى. وكذا فإن التحقيق السياسي الصحفي الحي هو الذي يكتب خلال الفترة السياسية المتعلقة به والتي يعيش فيها الناس ولا حديث لهم إلا هذا الموضوع السياسي.

وثمة عامل آخر مهم (كما يرى الحمامصي) هو أن يصل كاتب التحقيق، أو «التحقيق» إلى حلول عملية في نهاية تحقيقه يعرضها كعلاج لما تناوله بالبحث في تحقيقه الصحفي. ذلك لأن هذه الحلول سترفع المقال من مجرد سرد البيانات الى مستوى البحث الذي ينتهي إلى حلول مدروسة ومستقاة من الذين يعرفون. ولكن ليس تحت يدهم سلطان التنفيذ. فالمحقق الصحفي هنا يساعد المسؤول ويوحي إلى القارىء أنه أمام وضع معين حلوله ممكنة وعملية.

ويمكن أن نضيف إلى ما سبق، كعامل من عوامل نجاح التحقيق، شرط التوازن، وهو شرط عام يشمل جميع أجناس المادة الإخبارية، ولا ينفصل عن شرط الموضوعية الذي به تتمايز مادة الخبر عن مادة الرأي.

والتوازن في معناه الأولي يفترض إتاحة المجال أمام أكثر من وجهة نظر متعارضة لكي تعرض نفسها أو تعرض الموقف الذي تستند إليه. ومعنى متعارضة يختلف بالتأكيد عن معنى متعددة بمعنى أن التعارض يعني الاختلاف، في حين لا ينطوي معنى التعدد – بالضرورة – على عنصر الاختلاف.

ولتوضيح معنى التوازن نسوق المثال الآتي: (س) صحفي يقوم بإعداد تحقيق حول قصور خدمات البلدية في منطقة ما، وبالتحديد خدمات النظافة (س) أخذ وجهة نظر المواطن (ص) المتذمرة من سوء مستوى هذه الخدمات، ثم أخذ وجهة نظر (ع)، وهي مماثلة لوجهة نظر (ص)، انهما وجهتا نظر متعددتان لكنهما ليستا متعارضتين. لتحقيق مبدأ التوازن على (ص) (المحرر) أن يتذكر أن مجرد نشر آراء (ص) و (ع) يسيء إلى وجهة نظر أخرى، إلى طرف آخر وهو المسؤول عن أداء خدمات النظافة في البلدية، إذ ربما لدى هذا المسؤول ما يوضح المسالة. وما يبرىء البلدية من تهمة الاهمال، كأن تكون المنطقة مثلاً خارج حدود تنظيم المدينة، وما أكثر التداخل في مناطق حدود البلديات، بحيث لا يقع اللوم على المسؤولين عن أداء خدمات النظافة في البلدية وإنما على جهة أخرى، لكن القارىء قد لا يدرك ذلك إلا إذا تم ايضاحه له بصورة مباشرة وفورية، وإلا فسيقع ضرر على مسؤول النظافة، مما يمكنه من مقاضاة الجريدة بتهمة القذف أو التشهير أو الاتهام غير الصحيح بعدم قيامه بمسؤولياته.

وثمة مقوم آخر من مقومات التحقيق الناجح وهو «التناسب» ويُعنى به تقدير الحجم المناسب لكل جزء من الأجزاء الثلاثة التي يتألف منها التحقيق وهي المفتتح وعرض الموضوع والقفلة، إذ إن المفتتح كالمقدمة لا ينبغي أن يجاوز طوله طول مقدمة الموضوع أو التصدير العام للموضوع، أو أن شئت – مدخله.

والمفتتح عادة زاوية يلج من خلالها كاتب التحقيق إلى عرض جزئيات موضوعه، ولئن اتفقت نسبة حجم مفتتح التحقيق مع نسبة حجم مقدمة الخبر العادي، فقد لا تتفق بالضرورة وظيفة المفتتح ووظيفة المقدمة الإخبارية. إن للمقدمة – في الخبر العادي القائم على طريقة الهرم المقلوب – وظيفتين رئيسيتين: تقديم جوهر للخبر، ودفع القارىء إلى مواصلة قراءة ما بعد المقدمة. لكن مقدمة التحقيق تقنع – في معظم الأحيان – بالوظيفة الثانية. والمسألة ببساطة، أن التحقيق لا يتعامل دائماً مع حالات ساخنة (زمنيا) ومن ثم فقد لا تكون الضرورة ماسة لوضع «أحدث» أو «أهم» ما في القصة في المقدمة، وإنما المهم أن يقود المفتتح القارىء إلى أجزاء التحقيق الاخرى. وغالبا ما يتم ذلك من خلال زاوية معينة في الموضوع.

ومن المنطقي، بناء على ما سبق، أن يحتل حجم الجزء التالي للمفتتح، أي متن التحقيق، القسم الأكبر من الموضوع كاملاً. إذ بعد أن يتأكد الكاتب أن المفتتح من شأنه أن يدفع القارىء إلى مواصلة القراءة يبدأ بعرض جزئيات الموضوع، من لقاءات أو دعاوى، أو شروحات أو غير ذلك. وهذه الأمور تحتل حجماً أكبر بكثير من المفتتح الذي قد لا يتعدى أن يكون زاوية تقود إلى أحد تلك الأمور.



وهكذا الشأن في القفلة، أو الخاتمة كما يسميها البعض، إذ من غير المعقول ولا المقبول أن يكون حجمها مساويا لحجم متن الموضوع، بل إن حجم القفلة ينبغي ألا يجاوز حجم المفتتح، وأحياناً تكون فقرة صغيرة وربما جملة واحدة إن اتسمت بشروط القفلة الناجحة من قوة التأثير.

ومقوم آخر للتحقيق الصحفي هو «كفاية المادة» أو وفرتها مما يتيح للكاتب حرية كبيرة في العزل والاختيار، عزل ما لا يراه ضرورياً للتضمين، واختيار ما يرى أنه ضروري للتحقيق.

إن تعامل الصحفي مع الحقائق الناقصة قد يؤدي إلى تحقيق شيء يفتقر الى الدقة والموضوعية والتوازن معاً. ولعل المثال الذي أوردناه عن أوضاع خدمات النظافة يوضح المسألة هنا كذلك، إذ إن إسقاط وجهة نظر الجهة المسؤولة من التحقيق يعني - بالإضافة إلى فقدان التوازن - أن التحقيق متحيز ضد مسؤولي النظافة، لأنه تعامل مع وجهة نظر واحدة، وهو ما يفقد التحقيق موضوعيته، ولقد ذكرنا آنفاً أن تحقيقاً ما حول هذا التحقيق المستند إلى وجهة نظر أحادية قد يسفر عن تكشف حقائق مغايرة لما ورد، مما ينفي عن هذا التحقيق سمة الدقة، وهي السمة الأساس في كل كتابة إعلامية.

أضف إلى ما سبق أن قارىء التحقيق في أيامنا هذه ليس قارئاً جاهلاً، لا سيما ونحن نعيش عصر ثورة المعلومات من تنافس رهيب بين وسائل الإعلام على تقديم المعلومات، وعلى «أوفى» صورة ممكنة للحدث والقضية وأكثرها إقناعاً للقراء.

كما أن المعلومات الكافية ينبغي أن تكون أيضاً جديدة بحيث يشعر القارىء أنها تضيف شيئاً ما إلى معلوماته وتجعله قادراً على تصور المشكلة أو الحدث، بل قادراً أيضاً على تكوين فكرة جلية عن الموضوع، مما يمكنه في النهاية من اتخاذ موقف يطمئن إليه، موقف قائم على معلومات كافية، وعلى أسس موضوعية في عرض قضايا التحقيق.

أسلوب كتابة التحقيق الصحفي:

مما لا شك أن التحقيق الصحفي يتطلب أسلوباً في الأداء يختلف عن أسلوب الخبر، لكنه، مع هذا، يظل أسلوبا صحفيا تتجمع فيه خصائص أسلوب لغة الصحافة بعامة من لغة مضغوطة ودقة موضوعية وتشويق وما إلى ذلك. لكن أسلوب التحقيق يتطلب - إضافة إلى ما سبق - أمورا أخرى نشير فيما يلي إلى أهمها:

أول هذه الأمور ما ينبغي أن تلفت إليه النظر من أن اللغة المضغوطة لا تعني الحجم الصغير للموضوع، بل حذف ما ليس ضرورياً من العبارات مما يعني بعبارة أخرى تجنب الحشو والتكرار. هذا مع العلم بأن التحقيق يستقصي ويناقش ويفسر، كل ذلك بأداء لغوي مضغوط دون أطناب لا معنى له، ولكن دون اختصار مخل كذلك.

وبما أن أسلوب التحقيق هو أسلوب صحفي، فلا بد أن تتسم لغة التحقيق بالوضوح. وهنا تكمن المعادلة التي تحتل فيها لغة الصحافة موضعها بين أساليب التعبير المألوفة. إن لغة الصحافة، كما هو معروف، لغة وسط بين أساليب التعبير الأخرى. إنها اللغة التي يفهمها كل من يقرأون ولا نقول غالبية كل الناس بحسب، وجمهور الصحيفة اليومية العادية جمهور متنوع الثقافة، ومتنوع درجة التحصيل العلمي، من هنا الحرص على اللغة الوسط - إن صح القول - تلك اللغة التي تبتعد عن لغة الاختصاص العلمي، هنا أيضا فإن التحقيق يتعامل مع موضوع علمي، ترد فيه المصطلحات واضحة أو مشروحة، إذ لسنا كلنا أطباء حتى نفهم المصطلحات الطبية، وهكذا. ومن ناحية أخرى فان لغة التحقيق تتعالى على الإسفاف، وتجنب التعبيرات السوقية، إنها - كما ذكرنا آنفاً - لغة وسط.

ولغة الصحافة تتسم بالتشويق، ومن هنا لا بد أن يحشد الكاتب كل ما يمكن له أن يحشد من العناصر التي تجعل القارىء يقبل على موضوعه، فيقرأه من بدايته إلى نهايته، ولعل الوضوح عنصر مهم من هذه العناصر، وكذا العبارات الموجزة أو ما يمكن أن يعبر عنه بالأسلوب التليغرافي، كذلك

تماسك الموضوع وتضافر جزئياته بحيث تفضي الأفكار إلى بعضها البعض لا يشوبها التفكك، كل هذا من شأنه أن يزيد من قابلية القارئ على «التهام» الموضوع.

ويتطلب التحقيق أسلوباً في المعالجة يختلف عن أسلوب الخبر والتقرير ذلك الأسلوب الذي يقوم على الألفاظ البسيطة والتعبيرات السهلة، في حين ترقى لغة التحقيق - في كثير من النماذج - إلى مستوى لغة البحوث والدراسات مما يتطلب معه الرجوع إلى الدراسات المساندة.

ويقوم التحقيق أيضاً على المتابعة، فربما لا يكفي موضوع واحد لاستكمال أبعاد مشكلة ما بشكل جلي، بل احتاج اختفاء السلعة إلى عدة تحقيقات من عدد كبير من الزوايا، ويفترض هذا بطبيعة الحال مجهوداً غير فردي.

وفي اعتقادي أنه لا توجد طريقة ثابتة لكتابة التحقيق الصحفي، إذ ليس كافيا أن نقول أن كتابة التحقيق تستند إلى أسلوب الهرم القائم، على العكس من كتابة الخبر المستندة إلى الهرم المقلوب. لكننا نستطيع القول باطمئنان إن التحقيق يتألف من ثلاثة أقسام هي المقدمة والجسم والخاتمة.

فالمقدمة قد تنطلق من بداية الحدث، وتسمى حينئذ بالمقدمة الواقعية ومهمتها أن تقود القارئ إلى وقائع الموضوع.

أما الجسم فيقوم على العرض. والأفضل أن يكون العرض متسلسلاً يستكمل فيه بسط وقائع الموضوع.

أما الختام فقد لا يقل أهمية عن المقدمة، ويكون عادة فكرة عامة شاملة عما أراده كاتب التحقيق.

مصادر التحقيق:

تكاد جميع المراجع التي تناولت هذه الناحية تجمع على أن فكرة التحقيق الناجح لا بد أن تكون مستوفاة مما له اتصال بحياة الناس وباهتماماتهم. والأفضل بهمومهم ومعاناتهم اليومية. إن أفضل التحقيقات في أيامنا هذه وأكثرها نيلاً لعناية القراء وإقبالهم عليها هي تلك التي تدور حول الخدمات مثل المياه والكهرباء والمجاري والمواصلات والاتصالات والإسكان والتموين، أو تلك التي تتناول جوانب إنسانية مؤثرة.

ويورد جلال الحمامصي ثلاثة مسارب أساسية يستطيع الصحفي المبتدئ ولوجها لاختيار فكرة يبني عليها تحقيقا ناجحا، هذه المسارب هي:

١ - الملاحظة والمشاهدة.

٢ - الخبرة والتجربة.

٣ - المواد المكتوبة والمطبوعة، وربما أضفنا إليها المواد المذاعة كذلك، فبالنسبة للمسرب الأول هناك - على سبيل المثال - المصادر المحلية، كأن يهتم صحفي ما بلعبة أو أي تقليد شعبي في طريقه إلى الاندثار، فيبني عليه تحقيقه. وهناك أيضاً الشخصيات المهمة أو التي توشك أن تكون مهمة، إذ يمكن أن تكون مصدرا غنياً لما يسمى «تحقيق الشخصية».

والجديد والغريب مصدران مهمان في اختيار الأنباء، لكنهم أيضاً مصدران رئيسان في اختيار فكرة التحقيق، كذلك المؤتمرات العلمية، ونشاط المؤسسات والمهن التجارية، كذلك الحياة في الريف، والإسكان والمرافق العامة، وهناك المشكلات العائلية، والرحلات وأنشطة الترويح، كل هذه الجوانب - كما أشرنا - يمكن أن تمد الصحفي بمعين لا ينضب من الأفكار التي تبنى عليها التحقيقات الصحفية.

والمسرب الأساسي الثاني هو المصادر القائمة على الخبرة والتجربة، ويحددها الحمامصي بثلاثة هي: خبرات الكاتب الشخصية وأحاسيسه، وهناك أصحاب الخبرات الذين على الصحفي أن يسعى إليهم ليعيش تجاربهم ويستمد منها ما يمكن أن يفيد به ويدعم موضوعه. أما المصدر الثالث فهو حركة الكاتب واتصالاته بالناس العاديين. أحاديث الكاتب معهم تمده بالأفكار، وتفتح أمامه آفاقا واتجاهات جديدة في موضوعات قد تصلح مستقبلاً كتحقيقات.



والمسرب الثالث هو الموضوعات القائمة على التقارير، لا سيما تلك التي تعدها الوزارات المختلفة وتتضمن أنباء مهمة، بل قل نتائج لها دلالتها وتأثيراتها على المجتمع بعامة. مثال ذلك تقرير عن ازدياد حالات الوفاة الناجمة عن حوادث الطرق، أو تقرير عن تراجع أسعار سلعة ما، أو تقرير عن تفشي الرشوة في بعض الأجهزة، إن مثل هذه التقارير يمكن أن تتحول إلى تحقيقات صحفية ناجحة إن وجدت المحرر الجيد صاحب الأسلوب المتميز.

ولا نظن أن ايراد المزيد من الأمثلة يغني الموضوع بأكثر مما ورد، فحسبنا القول إن اي قضية يمكن أن تتحول إلى تحقيق ما دامت ذات علاقة بالناس، وحياتهم، لا سيما همومهم.

* * *

بقي أن نشير إلى مفهوم الحملة الصحفية والفروق بينها وبين التحقيق، إذ كثيرا ما يختلط المفهومان وينظر إلى التحقيقات الساخنة على أنها حملات صحفية في حين أن الأمر قد يكون على خلاف ذلك وفيما يلي بيان ذلك:

ليست الحملة الصحفية جنساً قائماً في ذاته شأنها شأن التحقيق أو الحديث أو إلى ذلك، بل هي فن استخدام الأجناس الصحفية من أجل إنجاز هدف ما. فالحملة إذن تستخدم الخبر، والمقال، والتحقيق... الخ.

إنها (كما يرى فاروق أبو زيد) فن توظيفي إذن يقوم على عدد من العناصر: الموضوع، كأن يكون مشكلة تهم الرأي العام، أو هدفا يتسم بالوضوح والتحديد من البداية حتى النهاية، ثم جمهور متفاعل متحمس للقضية وأهدافها. وللحملة عوامل نجاح أبرزها الإعداد الجيد المسبق، والمتابعة المستمرة لكل جزئيتها، ثم إفساح الصدر للرأي الآخر وهو ما يكسب الصحيفة صاحبة الحملة احترام القراء وإقرارهم بموضوعيتها، وينبغي على الصحيفة تجنيد إمكاناتها أو أبرز محرريها في سبيل إنجاح الحملة، ثم أخيراً عدم التسرع في إصدار الأحكام - لا سيما الإدانات - قبل الحصول على المعلومات الكافية، والأدلة القاطعة التي تبرز بصورة لا لبس فيها دور الصحيفة كحارس لمصالح المواطنين متربص لكل ما من شأنه النيل من حقوقهم.

وقد قدمت الصحافة المحلية في الأردن نماذج جيدة للحملات الصحفية، لكن الملاحظ أن هذه الحملات لم تكن نتاج مجهود صحفي جمعي، بل كانت - في أكثرها - جهوداً فردية اعتمدت جنساً يكاد يكون واحداً من أجناس الكتابة الصحفية وهو المقال العمودي، وحسبنا أن نشير إلى الحملات الصحفية التي تسببت فيها أعمدة صحفية بحسب، ومن هذه الحملات خلال ١٩٨٦ فقط: ما عرف بقضية البيض الفاسد، وقضية المؤسسات التعليمية الخاصة، وقضية تعيين المتزوجات في وزارة التربية ثم ما عرف بقضية «امتيازات المغتربين» وغير هذا مما أثاره بعض الكتاب النابهين في الصحافة المحلية في الأردن، وكان حقا، في حينه، حديث المجتمعات في كل ركن في البلاد. وفي مطلع التسعينات فجر وزير الصحة الأردني الدكتور عبدالرحيم ملحس من خلال تصريحات أدلى بها لإحدى الصحف الأردنية الأسبوعية قضية كبرى حول واقع الغذاء والدواء المستورد في الأردن، مما أثار حملات صحفية متتابعة كانت نتائجها إيجابية على سلامة المجتمع الأردني، إذ فتحت هذه الحملات الأذهان إلى واقع كان في حاجة إلى معالجات جذرية مما أدى إلى وضع كثير من الضوابط الفنية والقانونية التي تحكم استيراد الأدوية والأطعمة.

ويجمل الحامصي ثلاثة فروق بين التحقيق والحملة الصحفية، يمكن إيجازها بما يلي:

الفرق الأول: أن التحقيق الصحفي يولد كاملاً، قد يتنامى لكي يتحول إلى حملة، لكنه قد يكتفي بذاته، وقد يظل مجهوداً مفرداً، في حين تتضافر في الحملة الصحفية جهود متعددة تشترك فيها أقلام الكتاب الذين يحاولون أن يشركوا الرأي العام في الموضوع بما يبدي أفراده من آراء في هذا الأمر.

والفرق الثاني: فرق أسلوبي، إن التحقيق الصحفي في كثير من الحالات يحتاج إلى استعمال

الأسلوب الذي يرتفع به الى مرتبة البحث والدراسة، وقد يتطلب تسلسل التحقيق الرجوع إلى المراجع التي تساعد على نجاحه وإبراز جسامة الأخطاء موضع «التحقيق». أما أساليب الحملات الصحفية فإنها تعتمد على قوة اللفظ وحسن العبارة والحجة في إبراز نواحي الضعف، فالأمر يحتاج إلى براعة خاصة وقدرة على التعمق في فهم الأمر الذي تدور حوله الحملات الصحفية، وقوة الإقناع بوجاهة الحجج التي يقدمها الكاتب فيما يكتب.

أما الفرق الثالث: فيتعلق بالخطة التي يرسمها الكاتب لنفسه فالتحقيق يتطلب وضع خطة متكاملة مع ضمان توافر أكبر عدد ممكن من المصادر التي تسمح بأن يستوفي التحقيق جوانبه. والصحفي هنا كممثل الادعاء لا يستطيع أن يقدم القضية الى المحكمة قبل أن يستكمل كل النقاط ويجعلها «صالحة للنظر» والأمر نفسه – إجمالاً – يتعلق بالحملات، ولكن مع فوارق: إن صاحب الحملة عليه أن يتعمق في دراسة كل الاحتمالات التي قد تتولد عن هذه الحملة، وقد يضطر في بعض الحالات الى قطع السلسلة الكاملة ليرد على بعض البيانات أو يصحح بعض المعلومات، ثم يمضي بعد ذلك في حملته.

على أن التحقيق والحملة الصحفية يشتركان في سمة مهمة وهي أن كليهما يتطلب قدراً متفاوتاً من المتابعة، والكتابة فيهما تفتح أبواباً واسعة للنقاش والأخذ والرد.

ولا نستطيع أن نختتم هذه المقدمة في التحقيق الصحفي دون أن نشير إلى أهمية العناصر الإيضاحية المصاحبة له، إذ إن التحقيق يتطلب أكثر من غيره صوراً مصاحبة على قدر كبير من الوضوح والدلالة، كما يتطلب – أحياناً – رسومات وخرائط تفسيرية، كما تنبغي العناية بعنوانات التحقيق الرئيسية والفرعية بحيث تشد انتباه القارىء وتدفعه إلى مواصلة قراءة الموضوع حتى نهايته، ولا بد أن نشير أيضاً إلى أن أسلوب إخراج التحقيق يساعد في إنجاحه وربما كان للتغاير في استخدام ألوان وأحجام الحروف والعنوانات الفرعية دور مهم في الصورة العامة التي يتخذها شكل التحقيق.

مراجع البحث

أولاً: مراجع بالعربية:

١ – د. عبداللطيف حمزة، المدخل إلى فن التحرير الصحفي، الطبعة الرابعة، القاهرة، ١٩٥٦.

٢ – د. محمود أدهم: التحقيق الصحفي، (د.ن) القاهرة، ١٩٨٠.

٣ – د. محمود أدهم: فن تحرير التحقيق الصحفي، دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٩.

٤ – جلال الدين الحمامصي: من الخبر إلى الموضوع الصحفي، دار المعارف بمصر ١٩٦٥.

٥ – د. فاروق أبو زيد، فن الكتابة الصحفية، بيروت، ١٩٨٢.

٦ – عبدالمهدي غوانمة: التحقيق الصحفي في الصحافة الأردنية (دراسة في صحيفتي الدستور والرأي) ١٩٨٩–١٩٩٤، رسالة ماجستير مخطوطة، كلية الآداب، بغداد، ١٩٩٦.

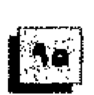
ثانياً: مراجع بالإنجليزية:

١- Agree Warren et. al. Reporting and Writing the News. New York, Harper and Row Publishers, 1983.

2 - Hough, Goerge A. News Writing, Boston, Houghton Miffin Company, 1975.

3 - Basket, Floyed et. al. The Art of Editing (Third Edition) New York, Macmillan Publishing Co. 1982.

4 - The Reporter's Hand book / An Investigators Guide and Documents Techniques, St. Martin's Press - New York, 1983.



أسماء الصحفيين المشاركين في الندوة

١ – حمدان الحاج – جريدة الدستور.
٢ – رمضان رواشدة – جريدة الرأي.
٣ – مأمون الروسان – جريدة الأسواق.
٤ – رنا الحسيني – جريدة الجوردان تايمز.
٥ – رائد العابد – جريدة «ستار».
٦ – راكان السعايدة – جريدة «البلاد».
٧ – عبدالرحمن الخطيب – جريدة «الحدث».
٨ – عريب الرنتاوي – جريدة «القدس».
٩ – وفاء العقايلة – وكالة الأنباء الأردنية «بترا».
١٠– ريما المعايطة – جريدة شيحان.
١١– أيمن رمانة – جريدة الحياة.
١٢– وليد حسني – جريدة المجد.
١٣– منير الطيراوي – جريدة اللواء.
١٤– أنور الخطيب – جريدة الحدث.
١٥– مرزوق العويمرين – الإذاعة الأردنية.
١٦ – هاشم الخالدي – جريدة شيحان.

المحاضرون

- صلاح الدين حافظ – مصر
- راجح خوري – لبنان
- طلال سليمان – لبنان
- د. نبيل الشريف – الأردن
- د. نبيل حداد – الأردن
- محمد المحتسب – الأردن

Table of Contents

Investigative Reporting

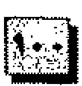
Dead Sea - Jordan
December - 1996

Editor : Dr. Nabil El - Sharif
Supervised By : Manal El - Sharif



صدر عن الوراقون للنشر والتوزيع
الشميساني عمارة عمر الخيام / هاتف / ٦٨١٦٢٨

مطابع الدستور التجارية





قانون يسمح للموتى بالإدلاء بأصواتهم في الأن

قرر إلغاء الضمانات الانتخابية في القانون للالتفاف حول تقارير محكم

مصري عمره ٤٧ سنة يقوم بنقل معلومات سرية إلى ضباط

ل هواية الغطس في الانتقال من طابا المصرية إلى طابا الإسرائيلية بعيدا عن العيو



أحمد موسى

العمارات الكارثية أصبحت ... من الطفلة والردم والقس

التقارير الهندسية

تكشف تعمد

